



أداة تقييم نظام الرقابة
على الأغذية

القسم ألف المدخلات والموارد

أداة تقييم نظام الرقابة
على الأغذية

القسم ألف المدخلات والموارد

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

روما، 2020

التنويه المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. 2020. أداة تقييم نظام الرقابة على الأغذية: القسم ألف - المدخلات والموارد. سلسلة سلامة وجودة الأغذية رقم 2.7 روما. <https://doi.org/10.4060/ca5336ar>.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة أو منظمة الصحة العالمية تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو منظمة الصحة العالمية أو سياساتها.

مطبوع ISSN 2708-163X

عبر الإنترنت ISSN 2708-1648

منظمة الصحة العالمية، نسخة الإلكترونية ISBN 978-92-4-000550-1

منظمة الصحة العالمية، نسخة مطبوعة ISBN 978-92-4-000551-8

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ISBN 978-92-5-132573-5

© منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2020



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقاً لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية

(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar>).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة أو منظمة الصحة العالمية تؤيدان أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة أو منظمة الصحة العالمية. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو منظمة الصحة العالمية. والمنظمة/منظمة الصحة العالمية ليستا مسؤولتين عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنجليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (<http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>). وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، ومسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعه المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

<http://www.fao.org/publications/ar/>

صورة الغلاف:

©FAO

جدول المحتويات

أ. 1	أطر السياسات والقوانين	1
أ. 1.1	عملية صياغة السياسات والقوانين	4
أ. 2.1	الإطار المؤسسي	14
أ. 3.1	عناصر تشريعات الرقابة على الأغذية	25
أ. 2	البنى التحتية والمسائل المالية	43
أ. 1.2	الموارد المالية	46
أ. 2.2	البنى التحتية والمعدات	58
أ. 3.2	الموارد التحليلية	64
أ. 3	الموارد البشرية	71
أ. 1.3	تأهيل الموظفين	74
أ. 2.3	تنمية قدرات الموظفين	78
أ. 3.3	إدارة الموظفين وتحفيزهم	84



يهدف **القسم أ** إلى رسم العناصر الأساسية اللازمة لتشغيل النظام. تمتد هذه العناصر من الأدوات القانونية والسياسية، إلى الأصول المالية والمعدات والبنية التحتية والموارد البشرية.

القسم الفرعي أ.1.

أطر السياسات والقوانين

يبحث هذا القسم الفرعي في السياسة والأساس القانوني لنظام الرقابة على الأغذية، وقد تم تقييم ثلاثة عناصر رئيسية هنا وهي: جودة عمليات صياغة السياسات والقوانين، وتهيئة الإطار المؤسسي لاستخدام فعال لموارد ومهارات السلطات المختصة، وإدماج العناصر التقنية الرئيسية في التشريع، بما يتماشى مع الممارسات الجيدة المتفق عليها دولياً.

الكفاءة أ.1.1. (عملية صياغة السياسات والقوانين) تتناول بالتحليل مدى وجود سياسة وقوانين فعالة فيما يخص سلامة وجودة الأغذية، مناسبة لسياقها، شمولية وشفافة. ويتم مراجعة اثنين من المجالات الرئيسية. أولاً: مدى وجود إطار سياسة مناسب، حيث توجد سياسة واضحة لسلامة الأغذية وجودتها ويتم تنفيذها من خلال الخطط الاستراتيجية التي تحدد إجراءات السلطات المختصة. ثانياً: وجود إجراءات رسمية لعمليات صياغة السياسات والقوانين بالإضافة إلى وجود إجراءات رسمية تمكّن من الوصول إلى القوانين والتشريعات ونشرها. يجب أن تقرّ هذه الإجراءات بعمليات صياغة شاملة وتشاركية، بما يضمن أن نظام الرقابة على الغذاء النهائي يكون شاملاً ومناسباً للسياق الوطني وواضحاً فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات السلطات المختصة واستقلالها وحيادها.

الكفاءة أ.2. (الإطار المؤسسي) تبرز هذه الكفاءة العناصر التي تساهم في إطار مؤسسي فعال وكفءٍ لمراقبة الأغذية. ينبغي أن توزّع الوظائف بين السلطات المختصة بطريقة شاملة، ومحكمة، ومتناسقة لضمان سلامة الأغذية وجودتها عبر السلسلة الغذائية بأكملها. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر آليات لضمان (أ) التواصل المناسب وفي وقته لتبادل المعلومات ذات الصلة، فضلاً عن (ب) التنسيق بين كافة السلطات المختصة لوضع رؤية مشتركة للرقابة على الغذاء. كما يجب أن تتمتع السلطات المختصة وموظفوها الرئيسيون بجميع الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لتنفيذ مهامهم، بالإضافة إلى وجود آليات حماية واستئناف/ طعن قضائي كافية تمنع إساءة استخدام السلطة.

الكفاءة أ.3.1. (عناصر تشريعات الرقابة على الأغذية) تضمن أن التشريعات توفر جميع الأحكام التقنية اللازمة لتنفيذ أنشطة مراقبة الأغذية وتحقيق الأهداف الشاملة المحددة في سياسة سلامة وجودة الأغذية. ولحدوث ذلك، ينبغي أن تطبق قوانين الرقابة على الأغذية على جميع خطوات السلسلة الغذائية بطريقة متماسكة. يجب أن يتحمل مسؤولو المنشآت الغذائية المسؤولية الرئيسية عن سلامة الأغذية كما يجب تسجيلهم لتمكّن السلطات المختصة من الإشراف عليهم على أحسن وجه. ينبغي استخدام مبدأ تحليل المخاطر كأساس لوضع تدابير سلامة الأغذية، في حين ينبغي تمكين السلطات المختصة من النص القانوني الذي يخوّل لها الإشراف التنظيمي على كل من إنتاج الأغذية والواردات الغذائية، وتعديل أشكال دورها الرقابي استناداً إلى المخاطر. كما يجب أن تكون السلطات المختصة أيضاً مسؤولة قانونياً عن وضع أنظمة الإنذار السريع والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية ولرصد الأمراض ذات الأولوية التي تنتقل عن طريق الأغذية.

البنى التحتية والمسائل المالية

يتفحص المدخلات الأساسية التي يجب أن تغذي النظام لجعله يعمل بشكل صحيح، بدءاً من الموارد المالية للحفاظ على استمرارية عمل النظام، إلى البنية التحتية لتفعيل أنشطة الرقابة على الأغذية وصولاً إلى الموارد التحليلية لدعم عمليات الرقابة الرسمية على الغذاء.

الكفاءة أ.2.1. (الموارد المالية) يتم هنا استعراض النهج المتبع في تخصيص الميزانية وعلاقتها بالخطط الاستراتيجية للسلطات المختصة ووجود عناصر الميزانية الرئيسية. ينبغي أن يكون من السهل بالنسبة للسلطات المختصة الوصول إلى المخصصات المالية للتمكن من تحقيق الاستراتيجيات المحددة. وينبغي أن تضمن توظيف الموظفين ذوي المهارات العالية، بأعداد كافية والاحتفاظ بهم، فضلاً عن المساحات المكتبية المناسبة والمعدات اللازمة للموظفين لإجراء أعمالهم بشكل مناسب. وينبغي تأمين التمويل أيضاً للأنشطة القائمة على الأساس العلمي والمعرفي، وأنشطة أخذ العينات المتعلقة برصد المخاطر ذات الأولوية على سلامة الأغذية، فضلاً عن مراقبة صحة الإنسان وحالات الطوارئ المرتبطة بالأغذية. كما ينبغي تمكين السلطات المختصة من المشاركة بشكل هادف في التظاهرات الدولية المنتقاة استراتيجياً، وينبغي ضمان الاستخدام المناسب والمساءلة حول الميزانية والأموال المخصصة من خلال التدقيق في الحسابات وعمليات المراجعة.

الكفاءة أ.2.2. (البنى التحتية والمعدات) تحدد البنية التحتية والمعدات المناسبة التي تحتاجها السلطات المختصة لأداء عملها بفعالية ووفقاً للخطة الاستراتيجية لمراقبة الأغذية وكذلك لضمان إمكانية استخدام البيانات الناتجة عن مراقبة الأغذية لأغراض تحليل المخاطر والتنفيذ. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تزويد موظفي مراقبة الأغذية بمكاتب/ أماكن استضافة مناسبة مزودة بمرافق خاصة، بما في ذلك: مركبات لدعم عمليات التفتيش وجمع العينات ونقل الموظفين، أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتسجيل وتحليل وتبادل البيانات التي تم جمعها، تكنولوجيات موثوقة وحديثة للاتصالات، ومعدات أخذ العينات المناسبة والمساحة والمرافق الخاصة بأنشطة الرصد أو المراقبة.

الكفاءة أ.2.3. (الموارد التحليلية) تنظر إلى الخدمات التحليلية المناسبة واللازم توفرها للسلطات المختصة لإجراء التحاليل المطلوبة من قبل نظام الرقابة على الأغذية. يجب أن تكون المختبرات المعتمدة قادرة على توفير مستوى ممتاز من الخدمات التحليلية كما هو مطلوب من قبل السلطات المختصة ويجب أن تمتلك القدرات الفنية المتعلقة بالمخاطر ذات الأولوية بالإضافة إلى القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ. يجب أن تكون طرق التحليل الرسمية وأنظمة إدارة الجودة متوفرة ويجب أن تعمل السلطات المختصة والمخابر بشكل مشترك لتخطيط عبء العمل التحليلي بالنسبة لعمليات التفتيش الروتينية، برامج أخذ العينات لرصد مخاطر سلامة الأغذية، ترصد ومراقبة الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية وغيرها من الأنشطة العلمية ذات الصلة.

القسم الفرعي أ.3.

الموارد البشرية

يحلل هذا القسم الفرعي القضايا المتعلقة بموظفي مراقبة الأغذية وأهمية مؤهلاتهم وقدراتهم الفنية، عملية تأهيلهم المهني، الإدارة والتدريب للمساهمة في تحقيق نتائج سياسة مراقبة الأغذية.

الكفاءة أ.3.1. (تأهيل الموظفين) للتحقق مما إذا كانت السلطات المختصة تمتلك نظاماً لضمان الحصول على الموظفين ذوي المؤهلات المناسبة وينبغي انتداب هؤلاء الموظفين المؤهلين بشكل مناسب من خلال التعيين الانتقائي. كما ينبغي أن يمتد الشرط المتعلق بانتداب موظفين مؤهلين إلى الموظفين الذين يعملون مع الوكالات التي يمكن التعاقد معها.

الكفاءة أ.3.2. (تدريب الموظفين) تركز على برامج التدريب التي يجب أن تكون متوفرة لضمان قدرة الموظفين على الاضطلاع بالمجموعة اللازمة من أعمال الرقابة على الأغذية. تُقدّم دورات توجيهية رسمية للموظفين المنتدبين حديثاً تتيح لهم تسلّم مهامهم بطريقة فعالة وينبغي أن تضمن برامج التوجيه برنامجاً تكميلياً يسمح بالتعلم من الموظفين ذوي الخبرة والأقدم. تقوم السلطات المختصة بتقديم أو تنظيم دورات تدريبية دورية لإطلاع الموظفين الذين يتحملون مسؤوليات في مجال الرقابة على الأغذية على آخر المستجدات وذلك في إطار التطوير المهني للموظفين. كما يضمن التدريب المستمر أن يمتلك الموظفون نهجاً موحداً ومحدثاً بخصوص قضايا الرقابة. ينبغي أن تكون تقييمات احتياجات التدريب للموظفين على جميع المستويات هي أساس البرنامج التدريبي.

الكفاءة أ.3.3. (إدارة الموظفين وتحفيزهم) تبحث في الأنظمة التي تمتلكها السلطات المختصة لضمان حصول الموظفين على رواتب كافية وتحفيزهم وحمايتهم بشكل مناسب. إن دفع الرواتب الكافية والمتناسبة مع الواجبات في الوقت المحدد وبصورة منتظمة من شأنه تحفيز الموظفين، ودعم أدائهم واستقامتهم. التقييم المنتظم للموظفين وفرص التطور الوظيفي يزيد من أداء العمل الجيد للموظفين. يجب أن يكون لدى الموظفين أيضاً إمكانية للإبلاغ عن مخالفات الزملاء أو موظفي المؤسسات الأخرى دون التعرض لردود الفعل السلبية. بما أن التغييرات السياسية ستحدث بشكل دوري، يجب أن تكون هناك آليات للحفاظ على استدامة البرامج والاستقرار الداخلي.



القسم الفرعي أ.1 أطر السياسات والقوانين

عملية صياغة السياسات والقوانين		الكفاءة أ.1.1
يتيح إطار السياسات وعمليات الصياغة القانونية أن تكون تشريعات البلد ذات جودة عالية وتتناسب مع الغرض وشفافة.		الحصيلة الإجمالية
توجد توجيهات واضحة للسياسة المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية.	1.1.1.أ	
تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الإستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.	2.1.1.أ	
تصاغ السياسات والتشريعات المتصلة بالرقابة على الأغذية على أساس مبادئ وإجراءات مكتوبة تمكّن من تنفيذ عمليات شاملة وتشاركية وتضمن نتائج "تفي بالغرض".	3.1.1.أ	
تعترف التشريعات بحق أصحاب المصلحة في الحصول على المعلومات المتعلقة بتدابير الرقابة على الأغذية (بما في ذلك شروط الصحة والجودة)، وتتضمن أحكاماً بشأن نشرها.	4.1.1.أ	
يصاغ التشريع بوضوح لا لبس فيه ويسمح بالتطوير مع مرور الوقت.	5.1.1.أ	
تتخذ السلطات المختصة القرارات بطريقة متسقة ومحيدة ومجردة من النفوذ غير المشروع أو غير المبرر أو تضارب المصالح.	6.1.1.أ	

الإطار المؤسسي		الكفاءة أ.2.1
يتيح توزيع السلطات والمسؤوليات وآلية التنسيق بين السلطات المختصة إطاراً مؤسسياً فعالاً وناجماً للرقابة على الأغذية		الحصيلة الإجمالية
تُحدّد مهام السلطات المختصة المشاركة في الرقابة على الأغذية على المستويين المركزي واللامركزي بوضوح في التشريعات وتضمن توزيع الأدوار والمسؤوليات بفعالية بين السلطات المختصة، وذلك على امتداد السلسلة الغذائية.	1.2.1.أ	
توجد آلية اتصال رسمية بين السلطات المختصة وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في الرقابة على الأغذية، لتبادل المعلومات ذات الصلة على امتداد السلسلة الغذائية، بدءاً من الإنتاج الأولي ووصولاً إلى صحة الانسان.	2.2.1.أ	
تشمل التشريعات آليات التنسيق التي تمكن السلطات المختصة من وضع رؤية مشتركة للرقابة على الأغذية، وتيسير التخطيط المتعدد القطاعات وتنفيذ تدابير الرقابة على الأغذية، وتعزيز التواصل.	3.2.1.أ	
تمنح التشريعات السلطات المختصة جميع الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لتنفيذ القانون.	4.2.1.أ	
إذا كان ذلك مناسباً، تجيز التشريعات للسلطات المختصة تفويض بعض الوظائف إلى كيانات عامة أو خاصة أخرى.	5.2.1.أ	
توفر التشريعات للموظفين المعيّنين الصلاحية اللازمة للاضطلاع بمهامهم ضمن ولاياتهم، وتضع ضمانات كافية لمنع إساءة استعمال السلطة.	6.2.1.أ	
تتضمن التشريعات مجموعة من أحكام الإنفاذ الفعالة فضلاً عن الحق في الطعن في القرارات الصادرة عن السلطات المختصة.	7.2.1.أ	

عناصر تشريعات الرقابة على الأغذية	الكفاءة 3.1.أ
يوفر التشريع جميع الأحكام التقنية اللازمة التي تضمن تنفيذ أنشطة الرقابة على الأغذية وتحقيق الأهداف المحددة في السياسة العامة المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية.	الحصيلة الإجمالية
تعترف التشريعات الوطنية بالمسؤولية الرئيسية لمشغلي قطاع الأغذية عن سلامة الأغذية وجودتها وتحدد واجباتهم والتزاماتهم المحددة، بما في ذلك وضع الأغذية الآمنة فقط في الأسواق واسترداد المنتجات التي لا تستوفي المواصفات المنصوص عليها.	أ.1.3.1
تُطبّق قوانين الرقابة على الأغذية على مختلف مراحل السلسلة الغذائية بطريقة متسقة ومنسقة.	أ.2.3.1
تكون التعاريف المستخدمة في قوانين الرقابة على الأغذية واضحة ولا لبس فيها ومتسقة مع المواصفات المعترف بها دولياً (مثل الدستور الغذائي).	أ.3.3.1
تتضمن القوانين مبدأ تحليل المخاطر الذي يُستخدم كأساس لوضع التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية.	أ.4.3.1
تتضمن القوانين أحكاماً تتعلق بالتفتيش والرصد والرقابة على الأخطار في سلسلة الإمداد الغذائي.	أ.5.3.1
تتضمن القوانين أحكاماً لتحديد شروط الاستيراد.	أ.6.3.1
تتضمن القوانين آلية تمكّن السلطات المختصة من تحديد جميع مشغلي قطاع الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.	أ.7.3.1
توفر المواصفات واللوائح والمبادئ التوجيهية الوطنية للأغذية أساساً مناسباً للرقابة على الأغذية يستند إلى الدستور الغذائي أو معايير مرجعية دولية أخرى.	أ.8.3.1
تتضمن القوانين التزاماً بضمان تتبع الأغذية من المزرعة إلى المائدة.	أ.9.3.1
تتضمن القوانين حكماً يتعلق بنظام الإنذار السريع والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.	أ.10.3.1
تنص القوانين على شروط تعبئة الأغذية وتغليفها، ووضع ملصقات البيانات عليها، والترويج لها.	أ.11.3.1
تنص القوانين على مراقبة الأمراض ذات الأولوية المنقولة بواسطة الأغذية، مسترشدة بسياسة سلامة وجودة الأغذية.	أ.12.3.1

1.1.أ

عملية صياغة السياسات والقوانين

يتيح إطار السياسات وعمليات الصياغة القانونية أن تكون تشريعات البلد ذات جودة عالية وتفي بالغرض وشفافة (الفقرة 31 من الوثيقة CXG 82-2013)

الحصيلة الإيجابية

1.1.1.أ

معيار التقييم:

توجد توجيهات واضحة للسياسة المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها.



التوجيه

ينبغي أن يكون لدى البلدان وثيقة السياسة المتبعة، توضح الأهداف والغايات والأولويات والمسؤوليات الوطنية لضمان سلامة الأغذية وجودتها، مع بيان واضح بالالتزام بتحقيق تلك الأهداف والغايات (الفقرات 34 و35 و38 من الوثيقة CXG 82-2013). ومن شأن ذلك أن يوفر بيئة تمكينية لمختلف أصحاب المصلحة المشاركين في نظام الرقابة على الأغذية، وأن يوجه الاجراءات اللاحقة، بما في ذلك وضع التشريعات واللوائح.

ستتطلب وثيقة السياسة هذه تقييماً دقيقاً للخيارات وينبغي أن تشمل تحديد النتائج المتوقعة وتفصيلها بوضوح (الفقرة 30 من الوثيقة CXG 82-2013). ويجب أن تؤكد على إعطاء الأولوية لحماية صحة المستهلكين، وفي حال تعارضها مع مصالح أخرى، ينبغي أن تُعطى الأولوية لصحة المستهلكين في قيادة مسار العمل في إطار نظام وطني للرقابة على الأغذية (الفقرة 8 من الوثيقة CXG 82-2013).

وينبغي أيضاً أن تركز سياسة سلامة الأغذية وجودتها على الوقاية باعتبارها نهجاً عاماً ينبغي أن ينتهجه كل من السلطات المختصة ومشغلي قطاع الأغذية. ويجب استكمال الوقاية بقدرات التدخل والاستجابة (الفقرة 19 من الوثيقة CXG 82-2013).

ويمكن أن تتبع عملية توجيه السياسات أشكالاً مختلفة بحسب البلدان. فقد تعتمد بعض البلدان سياسات على مستوى أعم (المستوى المبدئي) فيما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها، في حين قد تفضل بلدان أخرى وضع استراتيجيات أو خطط عمل أكثر تفصيلاً لسلامة الأغذية. وفي بعض البلدان، يمكن إيجاد عناصر من سياسة سلامة الأغذية وجودتها ضمن سياسات أوسع نطاقاً، مثل سياسة الأمن الغذائي. وتشمل العوامل التي يحتمل أن تشكل سياسة سلامة الأغذية وجودتها ما يلي: السياق الوطني، وأهمات إنتاج الأغذية واستهلاكها، وشواغل المستهلكين، ومصالح أصحاب المصلحة، وتقييم المخاطر و/ أو المنافع، وفعالية مختلف أعمال الرقابة وأساليب الإشراف وكفاءتها، والهيكل الحكومية القائمة والمخطط لها، والتنسيق بين السلطات على طول السلسلة الغذائية، والمعلومات التقنية والعلمية، وأدوار الحكومة ومشغلي قطاع الأغذية، وأفضل الممارسات/ النماذج (الفقرتان 25 و33 من الوثيقة CXG 82-2013).

وينبغي أن يشارك أصحاب المصلحة، بما في ذلك مشغلو قطاع الأغذية والمستهلكون، بنشاط في عملية وضع السياسة.

النتيجة المحتملة

السياسات المستدامة والمفصلة بوضوح، منشورة ومتاحة للجمهور وتؤدي كذلك إلى دفع مسار عمل المصالح المختصة، مما يسهم في تحقيق النتائج الوطنية لنظام الرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < وثيقة سياسة واضحة:
- i. تحدد الأهداف والغايات والأولويات والأنشطة الوطنية لضمان سلامة الأغذية وجودتها.
- ii. تشير إلى الالتزام بتحقيق هذه الأهداف.
- iii. تعطي الأولوية لحماية المستهلك، ولاسيما صحة المستهلكين.
- iv. تسلط الضوء على نهج وقائي من قبل مشغلي قطاع الأغذية والسلطات المختصة، بدعم من قدرات كافية في مجالي التدخل والاستجابة.
- < تأخذ الوثيقة بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية (على سبيل المثال، في مجالات مثل إنتاج الأغذية وأمات الاستهلاك، وشواغل المستهلكين، ومصالح أصحاب المصلحة، والهيكل الحكومية القائمة والمخطط لها).
- < أدلة على وجود موارد مخصصة لسلامة الأغذية.
- < أدلة على مشاركة أصحاب المصلحة في وضع السياسات.

مصادر الأدلة

- < وثيقة السياسات.
- < الالتزام الموثق بسلامة الأغذية (على سبيل المثال النشاط الذي تقوم به السلطات المختصة مثل حلقات العمل والأنشطة والسجلات والتشريعات الأخيرة).

أنظر أيضاً

5.3.3.1 تحافظ السلطات المختصة على استدامة البرامج والاستقرار الداخلي حتى في أوقات التغيرات السياسية.

أ.1.1.1

معيار التقييم: تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

التوجيه

في حين أن وثيقة السياسة تحدد أهدافاً أو نتائج مفصلة للرقابة على الأغذية على المستوى الوطني، تحتاج السلطات



المختصة إلى تصميم مسار عملها وتحديد استراتيجيتها في خطط التنفيذ الاستراتيجية حيث يتم ترتيب النتائج المرتقبة بالنسبة للأنشطة المبرمجة حسب الأولويات. وهذا مهم جداً لإثبات ودعم تماسك السياسات من خلال توفير توجيهات شاملة بخصوص التنفيذ.

وينبغي أن تحدد هذه الخطط الأولويات والأطر الزمنية للتنفيذ، والمخرجات، فضلاً عن المسؤوليات. كما أنها ستكون أساساً لضمان الموازنة بين الأهداف والموارد (المالية، والبشرية، والمعدات، والنقل، وما إلى ذلك). ويمكن استخدام ذلك كأساس للتفاوض لتخصيص الموارد بشكل عام. وسيكون من المفيد أيضاً ضمان مطابقة أعداد الموظفين ومؤهلاتهم وتدريبهم مع المهام المحددة والسماح بالتخطيط وضمان مشاركة أصحاب المصلحة على النحو الملائم. (الفقرات 42 و59 و69 من الوثيقة 2013-82 CXG).

في بعض البلدان، تتوفر هذه الوثائق على مستوى موحد، وهي مرتبطة مباشرة بوصفها مجموعة فرعية استراتيجية من إطار السياسة. أما في بلدان أخرى، يمكن أن تمتلك كل سلطة مختصة خطة استراتيجية خاصة بها. في هذه الحالات، من المهم التحقق من وجود اتساق وتكامل بين هذه الخطط الاستراتيجية، حيث ينبغي أن تسهم جميعها في تحقيق الأهداف المحددة في السياسة. ويجب أن تضمن هذه الخطط أيضاً إعداد تقارير موحدة، مما يدعم رصد المخرجات والنتائج. ويجب أن تراعي عملية التخطيط التالية النتائج والدروس المستفادة من التنفيذ خلال السنوات السابقة. وهو ما سيسهم أيضاً في عمليات المراجعة المستقبلية لسياسة الرقابة على الأغذية.

النتيجة المحتملة

يتم دعم تنفيذ سياسة سلامة وجودة الأغذية من خلال أداة تثبت مساءلة السلطات المختصة.

المؤشرات المحتملة

- < وجود خطة واحدة أو عدد من الخطط الاستراتيجية التكميلية لأنشطة الرقابة على الأغذية.
- < أن يجري توثيق النتائج الموحدة المستمدة من خطط التنفيذ وتحليلها.

مصادر الأدلة

- < الخطط الموثقة.
- < تقارير التنفيذ.

أنظر أيضاً

- أ.2. البنى التحتية والمسائل المالية.
- أ.3.1. تأهيل الموظفين.
- أ.3.2. تنمية قدرات الموظفين.
- أ.3.3.5. تحافظ السلطات المختصة على استدامة البرامج والاستقرار الداخلي حتى في أوقات التغيرات السياسية.
- ب.4.1.1. تستند خطط التفتيش الدورية التي تضعها السلطات المختصة إلى أساس منطقي مفصل وتقوم بتنفيذها.

- ب.1.1.9 يتم تنظيم إجراءات الرقابة الرسمية التي تنفذها مختلف السلطات المختصة على جميع مستويات السلسلة الغذائية لتكون متواصلة ومفهومة وشاملة ومتكاملة استراتيجياً.
- ب.2 وظائف الرصد والمراقبة والاستجابة.

3.1.1.أ



معياري التقييم: تصاغ السياسات والقوانين المتصلة بالرقابة على الأغذية على أساس مبادئ وإجراءات مكتوبة تمكن من تنفيذ عمليات شاملة وتشاركية وتضمن نتائج "تفي بالغرض".

التوجيه

- يجب أن يكون لدى البلدان مبادئ وإجراءات مكتوبة توجه عملية صياغة أو تحديث السياسات والتشريعات التي يمكن تطبيقها في مجال الرقابة على الأغذية. وينبغي أن تستوفي هذه المبادئ والإجراءات المعايير التالية:
- < أن تراعي المصالح المختلفة لسلامة الأغذية (بما في ذلك الصحة والتنمية الاقتصادية والتجارة) التي تمثلها الجهات الفاعلة العامة والخاصة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الدولية.
 - < أن تكون تشاركية: فتسمح بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وتأخذ في الاعتبار ملاحظاتهم (الفقرتان 32 و41 من الوثيقة 2013-82 CXG). وإلى جانب مشغلي قطاع الأغذية وجمعيات المستهلكين الذين من المفترض أنهم أكثر تنظيماً، يجب أن تؤخذ في الحسبان مشاركة فئات محددة و/ أو الأكثر ضعفاً يُحتمل أن تتأثر بالتشريعات (مثل مجتمعات السكان الأصليين، والنساء، وجماعات المستهلكين المحددة) منذ المراحل الأولى لإعداد السياسة أو مراجعة القوانين. وتساهم المساعدة على إيجاد توافق في الآراء لصالح القانون في تحسين الامتثال وتعزيز الشعور بالملكية.
 - < أن تضمن تركيز تدابير السياسات/ التشريعات على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة/ المشاكل وليس ظاهرها.
 - < أن تولد على الأقل بعض العناصر المتعلقة بتقييم أثر القوانين والتشريعات. ويشمل ذلك تقييماً يفيد بأن السياسة المقترحة أو التشريع المقترح يلائم غرضه ويتكيف مع السياق الوطني والنظام القانوني والتقاليد، فضلاً عن السياسة الوطنية والمحتويات الاقتصادية. وينبغي لتقييم الأثر أن يتضمن بيانات الرصد والمراقبة، بما في ذلك معلومات عن السلسلة الغذائية، وأن يأخذ في الاعتبار الأثر على المستهلكين ومشغلي الأغذية والشركاء التجاريين.
 - < أن تسهل النظر في القضايا الناشئة المتعلقة بسلامة الأغذية، وأن تتضمن آليات للسماح بالمراجعة والتحديث المنتظم للسياسات والقوانين.
 - < تنص على آليات محددة لضمان الشفافية بما يتيح تحقيق المشاركة بفعالية (مثل جلسات الاستماع العلنية، والكشف لبلدان أخرى عن النص الذي تمت صياغته قبل اعتماده ونشره، وفقاً لمتطلبات الشفافية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وما إلى ذلك).

النتيجة المحتملة

تكون القاعدة القانونية والسياسية لنظام الرقابة على الأغذية شاملة ومناسبة للسياق الوطني وذات نظرة مستقبلية.

المؤشرات المحتملة

- < وجود مبادئ وإجراءات مكتوبة توجه عملية صياغة/ تحديث سياسة الرقابة على سلامة وجودة الأغذية وتشريعاتها وتعكس العناصر المذكورة أعلاه.
- < تؤخذ في الاعتبار المشاركة بين الوكالات وموافقاتها ووجهات نظرها ومصالحها.
- < يتم النظر في جميع التبعات الرئيسية لسياسات معينة أو خيارات قانونية معينة، وإذا لزم الأمر، يتم التعمق فيها عند اعتماد سياسة أو قانون.
- < تجري مشاورات واسعة النطاق، ويشارك أصحاب المصلحة في صياغة السياسات والقوانين، بما في ذلك في الميدان مع الأشخاص المتضررين مباشرةً وليس فقط في عاصمة بعيدة.
- < عند سنّ القانون، يظطلع أصحاب المصلحة هؤلاء بدور رسمي في البني المؤسسية لصياغة السياسات والقوانين واستعراضها (على سبيل المثال، يمكن تعيينهم أعضاء في مجلس إدارة الأغذية في البلد).
- < توفر مادة واضحة في القوانين/ اللوائح تنص على إجراء استعراض دوري وتقييمات مسبقة ولاحقة لأثر/ تبعات هذه القوانين.

مصادر الأدلة

- < المبادئ والإجراءات الموثقة لصياغة السياسات والقوانين وتحديثها.
- < نصوص السياسات/ القوانين.
- < التأييد الخطي أو اللفظي على الكيفية التي اتبعت من خلالها الإجراءات لتطوير السياسات والقوانين الغذائية.
- < مقابلات مع المجموعات/ أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم (بما في ذلك السلطات المركزية والمحلية، والمنتجون، والمستهلكون، والموظفون العلميون والأكاديميون، وصناعة السياحة، ومنظمات القطاع الخاص).

أنظر أيضاً

- ج.3.1.2 تقوم البلدان الأعضاء بإخطار البلدان الأخرى من خلال منظمة التجارة العالمية بأي شرط جديد أو معدّل للسلامة الغذائية وجودتها يمكن أن يؤثر على التجارة.

أ.4.1.1

معيار التقييم: تعترف التشريعات بحق أصحاب المصلحة في الحصول على معلومات عن تدابير الرقابة على الأغذية (بما في ذلك شروط الصحة والجودة)، وتتضمن أحكاماً بشأن الترويج لها.



التوجيه

تعتبر الشفافية مبدأً أساسياً في الدستور الغذائي (الفقرة 10 من الوثيقة CXG 82-2013)، وهي في أساس الاتفاقات الدولية ذات الصلة مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة.

على الصعيد الوطني، تترجم الشفافية إلى حق أصحاب المصلحة في الحصول على المعلومات وإطلاعهم على جميع تدابير الرقابة على الأغذية، وهذا يتيح لمشغلي قطاع الأغذية إعداد أنفسهم والمساهمة في بلورة وتنفيذ هذه التدابير ويسهم في تبريرها وتناسبها.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعترف السياسات والتشريعات صراحة بمسؤولية الحكومات وأصحاب المصلحة في الإبلاغ عن المخاطر الغذائية المحتملة أو وجود أخطار وأن تنظم هذه المسؤوليات، وكذلك في الحصول على المعلومات حول الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار تحقيق الغرض، لا سيما في حالات الطوارئ.

وعلى الصعيد الدولي، يقتضي الالتزام بالشفافية من البلدان أن تقدم للشركاء التجاريين إمكانية الوصول الموثوق والسريع إلى جميع المعلومات المتعلقة بمتطلبات السلامة الغذائية وجودتها لأغراض التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان، بموجب اللوائح الصحية الدولية، أن تحتفظ بالسجلات وأن تبلغ الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية (إنفوسان) بوقوع حوادث تتعلق بسلامة الأغذية.

النتيجة المحتملة

يحصل أصحاب المصلحة والشركاء الدوليون على المعلومات المناسبة وعلى المعلومات المتعلقة بتدابير الرقابة على الأغذية ومتطلباتها وتشريعاتها، لاتخاذ إجراءات إذا لزم الأمر.

المؤشرات المحتملة

على الصعيد الوطني:

- < اعتراف السياسات والتشريعات صراحة بمسؤولية الحكومات وأصحاب المصلحة في الإبلاغ عن وجود أخطار غذائية محتملة، وتنظم هذه المسؤوليات، وفي الحصول على المعلومات، ولاسيما في حالات الطوارئ.
- < وجود إجراءات واضحة لنشر تدابير سلامة الأغذية ومتطلباتها وتشريعاتها.
- < المؤتمرات وحلقات العمل والمنشورات الموجهة للفتات المهنية.
- < وجود آلية تسمح لأصحاب المصلحة بطلب الحصول على المعلومات تتعلق بتشريعات الرقابة على الأغذية (سواءً تلك التي بصدد الإعداد أو التي تم إصدارها).
- < بروتوكول/ إجراء للإبلاغ عن المخاطر.

على الصعيد الدولي:

- < إجراءات واضحة لإخطار الشركاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك اللوائح الصحية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.
- < وجود آلية تسمح لأصحاب المصلحة بطلب الحصول على المعلومات.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < سجلات الإخطارات إلى منظمة التجارة العالمية (بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة)، ومنظمة الصحة العالمية (إنفوسان) والشركاء التجاريين.

< سجل المعلومات والسجلات.

< الموارد التعليمية.

أنظر أيضاً

- 10.3.1.أ تتضمن القوانين حكماً يتعلق بنظام الإنذار السريع والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.
- ج.2.1 تدفق المعلومات وإدماج مشغلي قطاع الأغذية في إدارة التصرف في المخاطر.
- ج.2.1.2 يتمكن الشركاء التجاريون من الوصول بسهولة إلى أحدث المعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية ومتطلبات الجودة والرقابة.

5.1.1.أ

معيار التقييم: يصاغ التشريع بوضوح لا لبس فيه ويسمح بالتطوير مع مرور الوقت.



التوجيه

تؤدي القوانين التي تُصاغ بشكل سيء إلى الغموض في التفسير وسوء التنفيذ. فدرجة وضوح القانون تؤثر على التنفيذ والامتثال له. وعلى التشريعات أن تعكس الهدف المنشود من السياسة وأن توزع بوضوح الالتزامات والحقوق (الفقرتان 37 و38 من الوثيقة CXG 82-2013). وتهدف قواعد الأسلوب إلى دعم دقة الصياغة وضبطها ووضوحها. كما أن التشريع الجيد يوفر التوزيع الصحيح بين التشريعات الأولية والثانوية. وينبغي أن تكون الأحكام القانونية الأساسية التي تنشئ الولايات أو الوظائف أو تتصل بالحقوق الأساسية مكرسة في التشريعات الأولية. ويجب أن تقدم التشريعات الثانوية تفاصيل تشغيلية وإدارية وتقنية تستند إلى سلطة التشريعات الأولية وتبقى في نطاقها. ولذلك ينبغي إدراج التفاصيل التي قد تخضع لمراجعة وتعديل مستمرين في التشريعات الثانوية. وهذا يسمح بتطور التشريعات عامةً مرور الوقت دون الحاجة إلى إعادة فحصها من قبل البرلمان، كما سيسمح أيضاً بالاستجابة لقضايا تتعلق بمخاطر جديدة تمس سلامة الأغذية، وقضايا الغش الناشئة، إلخ.

وعند الحاجة، يتم إعداد إرشادات إضافية لتيسير التنفيذ، على سبيل المثال على المستوى المحلي لضمان اتباع نهج موحد إزاء التنفيذ.

وقد يكون لدى البلدان قواعد محددة توجه أسلوب الصياغة والاستخدامات والممارسات القانونية المختلفة المتعلقة بكمية التفاصيل التي يتعين إدراجها في التشريعات الأولية والثانوية.

النتيجة المحتملة

يكون لجميع أصحاب المصلحة في النظام الوطني للرقابة على الأغذية صورة واضحة عن حقوقهم ومسؤولياتهم وهم في موقع يسمح لهم بتنفيذها، ويمكنهم الارتكاز على قوانين صالحة لكل حالة.

المؤشرات المحتملة

- < يسهل العثور على الالتزامات الأساسية في التشريعات.
- < لا تختلط التعاريف في التشريعات بالالتزامات الجوهرية.
- < لكل مادة في التشريعات حول سلامة الأغذية قيمة معيارية (أي لديها علة وجود وليست مجرد حشو).
- < لا تتكرر المصطلحات المحددة في القانون الرئيسي ولا تتضمن تعريفات متباينة في اللوائح.
- < التوزيع الجيد بين التشريع الأول والثانوي.
- < وجود أحكام قانونية أساسية تنشيء الولايات أو الوظائف أو تتصل بالحقوق الأساسية في التشريعات الأولية.
- < تخدم الصكوك الثانوية أغراض القانون الرئيسي وأهدافه ولا تنشيء صلاحيات أو إجراءات.
- < يتسق نمط التشريعات وشكلها، بالإضافة إلى عملية الصياغة، مع توقعات أصحاب المصلحة الوطنيين.
- < توفير الموارد اللازمة لتمكين السلطات المختصة من القيام بالتنفيذ.
- < تناقص عدد القضايا أمام المحاكم المتعلقة بالاختلافات في تفسير التشريعات.

مصادر الأدلة

- < التشريعات الأولية والثانوية، والقرارات الإدارية، وتقارير التفتيش.
- < الطعون والدعاوى أمام المحاكم (لتقييم الصعوبات في التفسير).
- < نظرة مفتشي الأغذية إلى وضوح القانون (على سبيل المثال مستوى فهمهم له، واتساق التطبيق معه).
- < وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن وضوح القانون وفهمه وتنفيذه.

6.1.1.أ

معيّار التقييم: تتخذ السلطات المختصة القرارات بطريقة متسقة ومحيدة ومجرّدة من النفوذ غير المشروع أو غير المبرر أو تضارب المصالح.

التوجيه

من أجل أن تحظى السلطات المختصة بالاحترام والمصادقية وتلعب دورها في ظل نظام وطني فعال للرقابة على الأغذية، يجب حمايتها من النفوذ غير المشروع أو غير المبرر (الفقرة 16 من الوثيقة CXG 82-2013) مثل الضغوط أو التأثيرات التجاريّة والسياسية على سبيل المثال. وينبغي أن تحترم جميع مستويات الحكومة أو أصحاب المصلحة الآخرين الأساس التقني لصنع القرار، بما يتسق مع الالتزامات الدولية الملزمة ذات الصلة (مثل اللوائح الصحية الدولية) أو العضوية (مثل الدستور الغذائي). وفي بعض البلدان، هناك أمثلة على قرارات تتخذها السلطات المختصة استناداً إلى الأدلة أو العلوم ولكن يجري إبطالها لاعتبارات غير علمية. وقد تكون هذه الاعتبارات تجارية ومالية وتراتبية وسياسية. ويتمثل الدعم السليم لبناء مبررات متينة لمسار العمل في تنفيذ إطار تحليل المخاطر (الفقرة 17 من الوثيقة CXG 82-2013)، حيث يتم الفصل من الناحية الوظيفية بين تقييم



المخاطر وبين إدارة التصرف في المخاطر (الفقرة 11 من الوثيقة CXG 62-2007). ويوفر تحليل المخاطر إطاراً متيناً يتم دمجها في عوامل عملية صنع القرار ذات الطبيعة الاقتصادية أو التقنية أو الاجتماعية بطريقة شفافة ومشروعة. ومن شأن ذلك أن يشكل أساساً لضمان حياد السلطات المختصة ونزاهتها. وفي غياب بيانات تحليل المخاطر، ينبغي أن تستند برامج الرقابة إلى بيانات تقنية وعلمية مستمدة من المعارف والممارسات الحالية (الفقرة 51 من الوثيقة CXG 82-2013).

عندما تفوض السلطات المختصة بعض المهام (كالتفتيش والتدقيق وإصدار الشهادات والاعتماد) إلى أطراف أخرى (سلطات مختصة أخرى أو أطراف ثالثة أخرى)، من المهم وضع آليات تضمن أن تكون مبادئ النزاهة والحياد جزءاً لا يتجزأ من سلوك الهيئات التي تتلقى هذا التفويض (الفقرتان 16 و75 من الوثيقة CXG 82-2013).

يجب أن تحتوي سياسة سلامة وجودة الأغذية على تصريح يرسخ مبادئ الاستقلالية الفنية والنزاهة والاستقامة التي يجب أن تتميز بها السلطة المختصة.

وينبغي أيضاً إدراج الضمانات ضد الفساد من منظور مؤسسي (وقع تناول موضوع الفساد على المستوى الفردي في الفقرة أ.3.3). من شأن المواصفات القياسية المتعلقة بممارسات الإدارة الجيدة مثل عمليات التدقيق وقواعد الشفافية أن تعزز عمل المؤسسات في مجال محاربة الفساد.

النتيجة المحتملة

يتم تقييم الاستقلالية الفنية للسلطات المختصة وحياديتها وحميبتها، وتتمّ الوقاية من الفساد بطريقة استباقية.

المؤشرات المحتملة

- < يتم بيان السياسات التي ترسخ الاستقلالية الفنية للسلطات المختصة وحياديتها ونزاهتها.
- < إصدار السلطات المختصة القرارات الفنية مدعومة بالأدلة والمعلومات العلمية السليمة، وبالأسس القائمة على المخاطر عندما يكون ذلك مناسباً.
- < توفر بيانات أو أدلة على احترام القرارات الفنية للسلطات المختصة.
- < وجود آليات لضمان سلوك عادل وحيادي للهيئات التي تُفوض إليها المهام.
- < عدم وجود تقارير عن نقض قرارات السلطات المختصة لأسباب غير مشروعة.

مصادر الأدلة

- < وثيقة السياسات.
- < الوثائق المتصلة بعملية صنع القرارات من قبل السلطات المختصة.
- < مقابلات مع الموظفين.
- < السجلات في وسائل الإعلام.

أنظر أيضاً

- 4.3.1.أ تتضمن قوانين سلامة الأغذية مبدأ تحليل المخاطر الذي يُستخدم كأساس لوضع التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية.
- 4.3.3.أ تجيز السلطات المختصة التبليغ السري عن المخالفات من قبل الزملاء والموظفين من دون خطر تعرضهم لرد فعل من شأنه إلحاق الضرر بهم.
- 1.3.1.د ترهن السلطات المختصة عن فهمها السليم لمبادئ تحليل المخاطر والالتزام بإطار إدارة التصرف في المخاطر في العمليات والمخرجات، حسب الضرورة، فيما يتعلق بالتشريعات، ووضع المواصفات، والسياسات، والإرشادات، وما إلى ذلك.
- 9.3.1.د تكون الوحدات المنفذة لتقييم المخاطر وإدارة التصرف في المخاطر مفصولة من الناحية الوظيفية، لتجنب أي تضارب في المصالح لدى السلطات المختصة والمشاركين في تقييم المخاطر.

2.1.أ

الإطار المؤسسي

يتيح توزيع السلطات والمسؤوليات وآلية التنسيق بين السلطات المختصة إطاراً مؤسسياً فعالاً وناجماً للرقابة على الأغذية (الفقرة 18 من الوثيقة CXG 82-2013).

الحصيلة الإجمالية

1.2.1.أ

معياري التقييم: تحدد ولايات السلطات المختصة المشاركة في الرقابة على الأغذية على المستويين المركزي واللامركزي بوضوح في التشريعات وتضمن توزيع الأدوار والمسؤوليات بفعالية بين السلطات المختصة، على امتداد السلسلة الغذائية.



التوجيه

ينبغي أن تكون ولايات الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها، على امتداد السلسلة الغذائية، مكرسة في التشريعات. ويجب أن تصاغ أدوار ومسؤوليات كل سلطة من السلطات المختصة من دون لبس، تحول دون وجود الثغرات، وتحدّ من التداخلات وازدواجية المهام (مثلاً حيث تقوم وكالات متعددة بتفتيش مشغل قطاع أغذية واحد)، والبيروقراطية (على سبيل المثال، عندما يجب أن يتقدم منتج الأغذية بطلبات إلى وكالات متعددة للحصول على ترخيص أو تصريح). (الفقرتان 11 و27 والنقطة الثانية من الفقرة 38 من الوثيقة CXG 82-2013). تؤدي العلاقات المتضاربة بين السلطات المختصة إلى تقليل الفاعلية والكفاءة.

وينبغي أن يغطي الإسناد الواضح للمهام والمسؤوليات كافة السلطات المختصة المشتركة في الرقابة على الأغذية، بما في ذلك أعمال الرقابة المحلية والرقابة على الواردات والصادرات من أنواع الإنتاج المختلفة (الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، وما إلى ذلك).

ويفترض أن يكون توزيع المسؤوليات واضحاً بين السلطات المركزية لضمان التوزيع المناسب للمهام (إصدار التوجيهات التقنية، والطرق، والتخطيط الشامل، والرصد والتقييم، والتنفيذ، والإبلاغ، والكشف المبكر، والاستجابة السريعة للأحداث المحلية وحالات الطوارئ على نطاق أوسع.. الخ) والتوزيع والاستخدام للموارد ذات الصلة. يمكن أن تتبّع في ذلك نماذج مختلفة اعتماداً على السياسة العامة للبلاد فيما يتعلق باللامركزية.

بالنسبة لكل سلطة مختصة، يجب أن يتم وصف سلسلة القيادة بوضوح من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، لضمان تنفيذ المهام المخصصة لكل مستوى على نحو فعال كما هو مخطط لها، ولرفع التقارير عن تلك المهام في وقتها للجهة المعنية.

وفي بعض النظم، قد يكون للسلطات الإقليمية أو المحلية (على المستوى الوطني أو دون الوطني، على سبيل المثال في الاتحادات أو الأماط الفدرالية) دور في عمليات التفتيش على الأغذية. قد يكون هذا بالتوازي مع المكاتب المحلية للسلطات الفنية المختصة، وقد تكون العلاقات والتعاون متفاوتة إلى حد بعيد. إن واجب الإبلاغ من المستوى الإقليمي أو المحلي إلى السلطات الفنية المركزية هو وسيلة لضمان إمكانية جمع وتحليل جميع المعلومات الوطنية

ذات الصلة بسلامة الأغذية وجودتها على المستوى الوطني. وهذا ضروري لدعم رؤية وطنية، ودعم القدرة على توفير الاستجابة للشركاء الدوليين بشكل موحد ولضمان الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالإبلاغ على سبيل المثال.

النتيجة المحتملة

تخضع جميع المنتجات في كل خطوة من السلسلة لرقابة فعالة من السلطات المختصة ذات الصلة.

المؤشرات المحتملة

- < يتضمن التشريع الوطني إسناداً واضحاً لوظائف السلطات المختصة ومسؤولياتها، بما في ذلك:
 - i. الكيانات المركزية واللامركزية وما فيها السلطات الجهوية والمحلية (المستوى المحلي).
 - ii. أعمال الرقابة المحلية والرقابة على الواردات والصادرات من أنواع الانتاج والتحويل المختلفة (الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، وما إلى ذلك).
- < يتم صياغة أدوار ومسؤوليات كل سلطة من السلطات المختصة من دون لبس:
 - i. الحيلولة دون ترك الثغرات .
 - ii. الحد من التداخل وازدواجية المهام والموارد (مثلاً حيث تقوم وكالات متعددة بتفتيش مشغل في قطاع الأغذية).
 - iii. البيروقراطية المزدوجة (مثل التقدم بطلبات إلى وكالات متعددة للحصول على ترخيص أو تصريح).
- < عندما تساهم السلطات المحلية في سلامة الأغذية، يكون لديها أدوار وإجراءات واضحة لتنفيذ القوانين بالإضافة إلى قنوات اتصال واضحة.

مصادر الأدلة

- < التشريعات (حول سلامة الأغذية، ومبيدات الآفات، والجمارك، والسلطات المحلية، والطب البيطري).
- < مقابلات مع جهات حكومية مختلفة على المستوى المركزي واللامركزي.

أ.2.1.2

مقياس التقييم: توجد آلية تواصل رسمية بين السلطات المختصة وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في الرقابة على الأغذية، لتبادل المعلومات ذات الصلة على امتداد السلسلة الغذائية، بدءاً من الإنتاج الأولي ووصولاً إلى صحة الإنسان.

التوجيه

إن الرقابة على الأغذية هي متعددة التخصصات إلى أعلى الدرجات، وتتطلب تبادلاً للمعلومات والآراء من قبل



مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وهي تشمل سلطات مختصة مختلفة (مثل الزراعة والصحة والتجارة)، ولكن أيضاً أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، من بين جهات أخرى (الفقرتان 9 و65 من الوثيقة CXG 82-2013). قد يكون تبادل المعلومات متسلسلاً بشكل حصري بين السلطات المختصة حين تشكل المخرجات التي أنتجتها سلطة مختصة معينة مدخلات لأنشطة سلطة مختصة أخرى. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن ترشد المعلومات التي ينتجها نظام مراقبة الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية عملية تحديد أولويات الرقابة على بعض المنتجات الغذائية، ولاسيما فيما يتعلق بمرض معين.

ولتمكين هذا التبادل للمعلومات والسماح بإجراء مناقشات جوهرية لبناء رؤية مشتركة، يلزم إنشاء آلية تواصل رسمية ووظيفية وينبغي تحديد المشاركين فيها بوضوح. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لآلية التواصل هذه أن تحدد ما يلي:

- i. طبيعة المعلومات التي ينبغي تقاسمها.
 - ii. التوقيت الذي يجب فيه تقاسم المعلومات.
 - iii. الجهة التي يتعين عليها نقل المعلومات.
 - iv. كيفية تقاسم المعلومات والجهة المستفيدة.
- للمزيد من الارشادات، يرجى الرجوع إلى المنشورات الواردة في الهامش .

وفي بعض البلدان، يمكن أن يكون هناك أكثر من آلية واحدة للمعلومات. في هذه الحالة، سيكون من المهم أن يسمح وجود نظام شامل بتدفق المعلومات ذات الصلة من آلية إلى أخرى، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

النتيجة المحتملة

يتمتع كل من السلطات المختصة وأصحاب المصلحة في مجال الرقابة على الأغذية بإمكانية الوصول إلى المعلومات، وهي مهمة بالنسبة لهم لتأدية دورهم في النظام عموماً والإسهام بنشاط في تدعيم آلية تبادل المعلومات.

المؤشرات المحتملة

- < سجل حافل بالمعلومات التي يتم تقاسمها رسمياً من خلال آلية واحدة تسمح لمختلف أصحاب المصلحة في نظام الرقابة على الأغذية بتقاسم المعلومات التي يستخلصونها كمدخلات مفيدة لأصحاب المصلحة الآخرين.
- < قائمة بأصحاب المصلحة المشاركين في آلية تبادل المعلومات.
- < اتفاق موثق بشأن:
 - طبيعة المعلومات التي ينبغي تقاسمها.
 - التوقيت الذي يجب فيه تقاسم المعلومات.
 - الجهة التي يتعين عليها نقل المعلومات.
 - كيفية تقاسم المعلومات والجهة المستفيدة.
- < أدلة على أن هذه الآلية قيد التشغيل (مثل خطط التواصل المكتوبة، والتقارير الناجمة عن استخلاص معلومات عن تفشي مرض حول كيفية تعاون الفرق بشكل أفضل مع بعضها في المستقبل).

مصادر الأدلة

< الوثائق والتقارير والمراسلات الموثقة.

أنظر أيضاً

ب.1.1.9 يتم تنظيم إجراءات الرقابة الرسمية التي تنفذها مختلف السلطات المختصة على جميع مستويات السلسلة الغذائية لتكون متواصلة، ومفهومة، وشاملة ومتكاملة استراتيجياً.

3.2.1.أ



معيار التقييم: تشمل التشريعات آليات التنسيق التي تمكن السلطات المختصة من وضع رؤية مشتركة للرقابة على الأغذية، وتيسير التخطيط المتعدد القطاعات وتنفيذ تدابير الرقابة على الأغذية، وتعزيز التواصل.

التوجيه

بالإضافة إلى التوزيع الواضح للأدوار والمسؤوليات، ينبغي أن ينظر التشريع في الحاجة إلى أحكام أو مواد قانونية مخصصة لتيسير التنسيق وتأمينه.

ويُعتبر التنسيق أساسياً لما يلي:

< السماح بتنفيذ الولايات المكتملة لبعضها البعض بطريقة فعالة (مثلاً عندما تحتاج بعض المسائل إلى إجراءات متضافرة على امتداد السلسلة الغذائية).

< دعم زيادة الكفاءة (مثل الإجراءات المنسقة التي تسمح بتعبئة الموظفين بشكل مشترك من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة).

< وضع منظور متكامل بشأن قضايا الرقابة على الأغذية.

< مطابقة مسائل الصحة العامة أو التجارة مع الإجراءات التنظيمية.

< تحسين ترتيب الأولويات.

< تحسين سير العمل على مر الزمن.

< حل الشواغل المشتركة.

< الاستجابة معاً لحوادث السلامة الغذائية أو تفشي الأمراض حيث تكون وكالات مختلفة مسؤولة عن صحة الإنسان وسلامة الأغذية.

< تيسير تقاسم البيانات.

وينبغي أن يتم التنسيق على مستوى التخطيط والتنفيذ وإصدار التقارير وأن يأخذ في الاعتبار مختلف السلطات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بسلسلة إنتاج الأغذية. ويجب أن تشمل آليات التنسيق، حسب الحاجة، السلطات المسؤولة عن المدخلات الزراعية، والجمارك، والتجارة، وغيرها من المجالات. كما يجب أن تأخذ في الاعتبار لامركزية الوظائف.

وينبغي وصف توزيع المهام والواجبات فيما بين جميع هذه الجهات الفاعلة وواجب ضمان التنسيق في التشريعات أو في مذكرات التفاهم أو في الاتفاقات بين المؤسسات التي قد تتضمن تفويضاً لبعض الوظائف. ويجب أن تصف هذه الاتفاقات من الذي سيفعل ماذا وبأي طريقة. ولا تعدّ مذكرات التفاهم والاتفاقات بديلاً عن التشريعات بل هي أداة تساعد على فهم كيفية تنفيذ الالتزامات القانونية من الناحية العملية.

ويمكن أيضاً أن تكون مهام تدفق المعلومات وإصدار التقارير (مثلما هو مبين بالفقرة أ.2.2.1) جزءاً من آلية التنسيق.

ومن شأن تعيين كيان أو هيئة لرصد هذا التنسيق وتيسيره أن يكون له فائدة كبيرة، علماً أن مثل هذه الهيئة تحتاج إلى وظائف تنسيق، وولاية محددة، والقدرة على رصد أنشطة مختلف السلطات المختصة في مختلف مراحل السلسلة الغذائية.

وتدرج بعض البلدان في تشريعاتها صكوكاً وآليات تسهل التنسيق والإبلاغ المتكامل (مثل الموافقة على استراتيجية متكاملة لسلامة الأغذية، أو خطة رقابة متكاملة لتفتيش سلامة الأغذية على أساس متعدد السنوات).

النتيجة المتوقعة

تدعم الرؤية الشاملة وآليات التنسيق للرقابة على الأغذية تحقيق الأهداف التي وضعتها السياسة

المؤشرات المتوقعة

- < مذكرات التفاهم، فرق العمل المشتركة بين الوزارات، هيئات أو كيانات محددة أو آليات التنسيق الأخرى التي تشمل ما يلي:
 - i. السلطات المسؤولة عن المدخلات الزراعية، والجمارك، والتجارة، والصحة البشرية، وغيرها من المجالات.
 - ii. الوظائف اللامركزية.
 - iii. المهام المفوض بها.
 - iv. توزيع المهام والواجبات بين جميع هذه المؤسسات.
- < الإجراءات المنظمة لجمع المعلومات وتقاسمها.
- < إجراءات وأدلة التفتيش التي تتضمن أحكاماً بشأن تدفق المعلومات.
- < المؤسسة المسؤولة عن رصد سلامة الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.
- < تشير التشريعات إلى وثيقة مشتركة تفسر كيفية رصد سلامة الأغذية وإجراء الرقابة عليها بطريقة منسقة في جميع مراحل السلسلة الغذائية (استراتيجية/ خطة الرقابة على سلامة الأغذية).
- < توفر إجراءات واضحة للسلطات المحلية للإبلاغ عن المعلومات.
- < التواصل الجيد بين السلطات المختصة في مجالات إنتاج الأغذية وصحة الإنسان والحيوان.
- < أدلة على المراسلات بين السلطات أثناء تنفيذ تدابير الرقابة على الأغذية.

مصادر الأدلة

- < التشريعات (حول سلامة الأغذية، والمبيدات، والجمارك، والسلطات المحلية، والطب البيطري).
- < مذكرات التفاهم أو الآليات القانونية الأخرى التي تسهل التنسيق.
- < جهات التنسيق للتواصل بين السلطات المختصة.
- < مقابلات مع جهات حكومية مختلفة على المستوى المركزي واللامركزي.
- < أدوات السياسة المتعلقة بسلامة الأغذية (استراتيجية سلامة الأغذية، خطة تفتيش سلامة الأغذية).
- < وثائق التدابير المنسقة للرقابة على الأغذية التي نُفذت في الماضي.

أنظر أيضاً

- 5.3.1.1 أ تتضمن القوانين أحكاماً تتعلق بالتفتيش والرصد والرقابة على سلسلة الإمداد الغذائي تفادياً للأخطار.
- 9.1.1.1 ب يتم تنظيم إجراءات الرقابة الرسمية التي تنفذها مختلف السلطات المختصة على جميع مستويات السلسلة الغذائية لتكون متواصلة، ومفهومة وشاملة ومتكاملة استراتيجياً.

4.2.1.1 أ

معيّار التقييم: تمنح التشريعات السلطات المختصة جميع الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لإنفاذ القانون.



التوجيه

ينبغي أن تكون جميع الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة للسلطات المختصة من أجل تحقيق أهداف الرقابة على الأغذية مكرسة في التشريعات. ويجب أن تراعي الأحكام ذات الصلة جميع الوظائف المختلفة المتعلقة بالرقابة على الأغذية وأن تنظر في قدرة السلطة على تطبيق القانون وإنفاذه. وقد ترد هذه الصلاحيات والمسؤوليات في قانون واحد شامل للغذاء أو في قوانين مختلفة تنظم المجالات المتصلة بسلامة الأغذية وجودتها (قانون الصحة العامة، قانون العلوم البيطرية، وضع المواصفات، وما إلى ذلك).

ويجب أن تشمل القائمة غير الشاملة (الفقرة 39 من الوثيقة CXG 82-2013) بالمسؤوليات والصلاحيات التي ينبغي الاعتراف بها في التشريعات ما يلي:

- i. وضع مواصفات ومتطلبات إلزامية لسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك إمكانية حظر أو وضع حدود لاستخدام المواد المضافة إلى الأغذية، والمبيدات، ومخلفات العقاقير البيطرية، والملوثات الكيميائية والميكروبيولوجية، وتعريض المواد الغذائية وغيرها من المواد أو العمليات للاشعاع.
- ii. الموافقة على اللوائح التنفيذية.
- iii. رصد وإنفاذ هذه المواصفات (تنفيذ التدقيق والتحقق والتفتيش والتحقيقات).
- iv. وضع تدابير تستند إلى تحليل العلوم والمخاطر.

- v. تنظيم وتنفيذ نظم للموافقة على مشغلي قطاع الأغذية ومنحهم التراخيص وتسجيلهم وتفتيشهم.
- vi. تحديد الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية للقيام بالإخطارات الإلزامية.
- vii. جمع وتحليل العينات والأدلة والبيانات التقنية عن حدوث المخاطر والأمراض التي تنقلها الأغذية وانتشارها.
- viii. تعيين مختبرات رسمية ومرجعية.
- ix. تحسين البنية التحتية لمراقبة صحة الإنسان ورصد الأغذية.
- x. تنفيذ الرقابة على الواردات والصادرات الغذائية وتعيين نقاط الدخول والخروج للأغذية.
- xi. توقيع اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن تجارة الأغذية.
- xii. بناء القدرات في مجال الرقابة على الأغذية من خلال تدريب مفتشي الأغذية التابعين للسلطة المختصة وتوعيتهم.
- xiii. نشر المعلومات بانتظام على الجمهور والمستهلكين وغيرهم من أصحاب المصلحة واتخاذ خطوات لضمان حصول أصحاب المصلحة على معلومات سريعة وموثوقة وموضوعية من خلال وسائل الإعلام المناسبة.
- xiv. وضع مبادئ توجيهية وممارسات تكنولوجية وصناعية لنظم الرقابة على الأغذية.
- xv. تحصيل الرسوم.

النتيجة المحتملة

تتمتع السلطات المختصة بالقدرات الكافية لتحقيق كل الأهداف التي وضعتها السياسة.

المؤشرات المحتملة

- < يشمل التشريع صلاحية السلطات المختصة لتنفيذ قائمة المهام الموصوفة في الفقرة 39 من الوثيقة CXG 82-2013 المشار إليها أيضاً في التوجيهات أعلاه- النقاط من (أولاً) إلى (خامس عشر).
- < يوضح التشريع صلاحيات ومسؤوليات السلطات المحلية للرقابة على الأغذية وكيفية تنسيقها مع سلطات الرقابة على الأغذية على المستوى المركزي.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < المعلومات وردود الفعل الواردة من الحكومة، والوكالات المختلفة، والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.

أ.2.1.5

مقياس التقييم: إذا كان ذلك مناسباً، تجيز التشريعات للسلطات المختصة تفويض بعض الوظائف إلى كيانات حكومية أخرى أو خاصة.



التوجيه

يجب أن تتمتع السلطات المختصة بدرجة معينة من المرونة في تنفيذ ولاياتها للتكيف مع الظروف المتغيرة أو الاستثنائية. ويشكل التفويض إحدى أدوات هذه المرونة (الفقرة 58 من الوثيقة CXG 82-2013). لذا يجب دراسة مدى ملاءمة التفويض بالنظر إلى تلك الظروف الخاصة. يجب أن يسمح القانون بمثل هذه الإمكانية ويكون ذلك بشكل واضح، مع تحديد واضح: للأشخاص الذين يمكن تكليفهم بعمل ما، والإطار الزمني والغرض من التفويض، والتزامات رفع التقارير (النقطة الثامنة من الفقرة 39 من الوثيقة CXG 82-2013). فيجب على سبيل المثال أن يكون ممكناً منح مختبر من القطاع العام أو الخاص إذناً أو تفويضاً لإجراء التحاليل الرسمية، أو أن تُعطى منظمات خاصة تفويضاً لإجراء عمليات التفتيش والتدقيق، بالإضافة إلى منح الشهادات/ التصديق والاعتماد.

بالإضافة إلى ذلك، لا يعني التفويض أن السلطات المختصة ليست مسؤولة في النهاية عن ما تم إنجازه بموجب التفويض. ولا يُعطى التفويض إلا للهيئات المعترف بكفاءتها رسمياً (الفقرة 26 من الوثيقة CXG 82-2013). لذلك، قبل التفويض، ينبغي تقييم الكفاءة بناءً على معايير موضوعية (الفقرة 75 من الوثيقة CXG 82-2013).

لذلك، ينبغي ألا يكون الدافع وراء التفويض هو الافتقار إلى القدرة التقنية أو المعرفة لتنفيذ المهمة. ولا يمكن تفويض الأنشطة التي تمثل سيادة الدولة (مثل توقيع الشهادات الرسمية).

النتيجة المحتملة

توفر إمكانية تفويض مهام محددة للسلطات المختصة درجة المرونة اللازمة لممارسة مسؤولياتها العامة.

المؤشرات المحتملة

- < التشريعات المتعلقة بتفويض مهام محددة (مثل التفتيش، والتدقيق، وإصدار الشهادات، والاعتماد، وتقييم المخاطر، وغير ذلك من الأعمال العلمية) التي تحدد الأشخاص الذين يمكن تكليفهم بعمل ما، والإطار الزمني والغرض من التفويض، والتزامات رفع التقارير).
- < تمنح التشريعات السلطات المختصة صلاحية تخويل مختبرات عامة أو خاصة إجراء تحليل رسمي نيابةً عنها.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < المعلومات وردود الفعل الواردة من الحكومة، والوكالات المختلفة، والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.

أنظر أيضاً

- 4.1.3.أ يطبق الشرط المتعلق باستخدام موظفين أكفاء بدوره على الموظفين الفنيين في الوكالات الذين تستعين بهم السلطات المختصة.

6.2.1.أ

معيّار التقييم: توفّر التشريعات للموظفين المعيّنين الصلاحية اللازمة للاضطلاع بمهامهم ضمن ولاياتهم، وتضع ضمانات كافية لمنع إساءة استعمال السلطة.



التوجيه

ينبغي أن تتضمن التشريعات حكماً واضحاً بشأن (أ) تعيين مفتشي الأغذية، و(ب) الاعتراف بصلاحيات مفتشي الأغذية. ويكتسي تعيين المفتشين أهمية خاصة في البلدان التي تلعب فيها سلطات مختلفة دوراً في رصد سلامة الأغذية والرقابة على الأغذية (على المستويين المركزي والمحلي). ويجب أن يُمنح جميع مفتشي الأغذية بموجب القانون صلاحيات من هذا القبيل بعد تعيينهم كمفتشين للأغذية. ويمكن لصلاحيات المفتشين، مثل صلاحية الدخول إلى ممتلكات خاصة أو أخذ العينات، أن تتعارض مع الحقوق الأساسية في الخصوصية والممتلكات. وبالتالي، يجب الاعتراف بهذه الصلاحيات في التشريعات الأساسية.

وينبغي أن تتضمن القائمة غير الشاملة بالصلاحيات التي ينبغي منحها للمفتشين ما يلي:

- i. صلاحية الدخول إلى أي مؤسسة تجارية للأغذية أو غيرها من أماكن العمل ما عدا أماكن السكن التي يتم فيها إنتاج أو تصنيع أو معاملة أو تجهيز أو تصنيف أو تعبئة أو تغليف أو وضع بطاقات بيانات أو تخزين أو معالجة أو تحضير، أو تقديم أو بيع أي نوع من الأغذية، أو التي يجري فيها ممارسة أو الاشتباه بممارسة أي عملية أو نشاط آخر متصل بالأغذية.
- ii. صلاحية تفتيش هذه الأماكن والبحث فيها، بغرض تحديد ما إذا كان يجري انتهاك قانون سلامة الأغذية.
- iii. صلاحية تقدير أو حساب أو قياس أو وضع علامة أو فتح أو أخذ العينات على النحو المنصوص عليه لأي غذاء أو منتج أو غرض أو جسم أو مادة أو العبوة أو الحاوية ذات الصلة، أو إقفال أو حماية أو ختم أو إغلاق أي باب يتيح الوصول إليها.
- iv. صلاحية فحص أو تصوير/ نسخ أو أخذ مقتطفات من أي كتاب أو بيان أو أي مستند آخر يتم العثور عليه في تلك الأماكن وقد يكون فيه إشارة أو يشتبه بأن فيه إشارة إلى هذا النوع من الأغذية، وصلاحية الطلب من مالك المبنى أو أي شخص مسؤول عنه تقديم شرح بشأن أي دخول إليه.
- v. صلاحية فحص أي عملية أو سلسلة عمليات تتم في هذه الأماكن.
- vi. صلاحية طلب أي معلومات تتعلق بهذه العملية أو سلسلة العمليات من مالك المبنى أو الشخص المسؤول فيه أو من أي شخص يقوم بهذه العملية أو سلسلة العمليات.
- vii. صلاحية التقاط أية صور فوتوغرافية.
- viii. صلاحية مصادرة أي غذاء أو جهاز أو منتج أو غرض أو جسم أو مادة أو كتاب أو بيان أو مستند يتبين أنه يقدم دليلاً على مخالفة أي حكم من أحكام قانون الأغذية، مقابل منح إيصال موقع على النحو المنصوص عليه، ويتم التوقيع عليه فوراً من قبل مالك المبنى أو أي شخص آخر مسؤول عن المبنى أو الغرض.
- ix. صلاحية إيقاف أو البحث عن أي مركبة يجري فيها أو يُشتبه في أنه يجري فيها نقل الأغذية أو إنتاجها أو تصنيعها أو تجهيزها أو تصنيفها أو تعبئتها أو تغليفها أو تخزينها أو معالجتها أو تحضيرها أو تقديمها أو بيعها أو يجري فيها ممارسة أو الاشتباه بممارسة أي عملية أو نشاط آخر متصل بالأغذية.
- x. صلاحية إيقاف أي شخص يشتبه في ارتكابه جريمة بموجب قانون الأغذية، أو تفتيشه أو احتجازه.
- xi. صلاحية فرض عقوبات وغرامات مالية.
- xii. صلاحية تبادل المعلومات مع السلطات المختصة الأخرى للسماح بالتحقيق في حوادث سلامة الأغذية.

وبالإضافة إلى تحديد الصلاحيات التي يتعين ممارستها، يجب أن يضع القانون أيضاً مبادئ توجيهية لممارسة هذه الصلاحيات، وأن يحدد أي قيود عليه والتكوين اللازم بالنسبة للشخص الذي سيتسلم التفويض. كما يتعين على القانون أن يوفر ضمانات مختلفة للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الفساد، مثل الإيصالات المكتوبة وأن تكون الدوريات مؤلفة من شخصين، وما إلى ذلك.

النتيجة المحتملة

يمكن للمفتشين إنفاذ أحكام الرقابة على الأغذية بفعالية وإجراء التحقيقات، دون أن ينتج عن ذلك إساءة استعمال للسلطة.

المؤشرات المحتملة

- < وجود أحكام واضحة بشأن تعيين مفتشي الأغذية.
- < وجود أحكام واضحة بشأن الاعتراف بصلاحيات مفتشي الأغذية في التشريعات الأولية على النحو المبين في النقاط من (أولاً) إلى (عاشراً) في التوجيه المذكور أعلاه.
- < تقترن السلطات بالضمانات اللازمة للمساعدة على منع إساءة استخدام السلطات والممارسات الفاسدة.
- < يجب على المفتشين أن يحملوا بطاقة هوية صالحة وأن يعرفوا عن أنفسهم قبل التفتيش.
- < يتم الاعتراف بحق وواجب مشغلي قطاع الأغذية في مرافقة المفتش المعتمد أثناء عملية التفتيش.
- < يجب على المفتشين إرسال تقرير مكتوب يتضمن تبريرات لاتخاذ إجراء تصحيحي مطلوب، مع تقديم إشعار للمشغلين في حال وجود نتائج أو إجراءات سلبية.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < تقارير التفتيش وتقارير الشكاوى والتحقيقات.
- < الطعون، والدعاوى أمام المحاكم.
- < مناقشات مع أصحاب المصلحة والمفتشين.

7.2.1.أ

معيار التقييم: تتضمن التشريعات مجموعة من أحكام الإنفاذ الفعالة فضلاً عن الحق في الطعن في القرارات الصادرة عن السلطات المختصة.

التوجيه

ينبغي أن تتضمن التشريعات تدابير لضمان الإنفاذ في حالات عدم الامتثال، بما في ذلك قائمة واضحة بالجرائم والعقوبات الفعالة والرادعة والمناسبة (النقطة 9 من الفقرة 39، والفقرة 57 من الوثيقة CXG 82-2013). ووفقاً



لمبدأ قانوني عام، يجب ذكر الجرائم والعقوبات في التشريعات بحيث يتم تعريف الجرائم، إلى جانب العقوبات التي يجوز فرضها والإجراءات المطبقة في حال وقوع الجريمة. إن البت في الأنشطة التي تُعتبر جرائم بموجب القانون هو قرار سياسي يتم اتخاذه عند صياغة القانون ويتأثر بشدة بالتقليد القانوني الوطني. وبعد تحديد الجرائم، يجب أن يحدد القانون العقوبات الواجب تطبيقها، سواء أكانت مطبقة من قبل السلطة المختصة أو من خلال المحاكم. ويمكن أن تكون العقوبات الاقتصادية (الغرامات) مصحوبة بتدابير إدارية مثل سحب الرخصة (النقطة الثانية من الفقرة 81 من اتفاقية 2013-82 CXG)، واحتجاز الأغذية أو سحبها، ووقف عمليات التصنيع وما إلى ذلك، بطريقة فورية. وهذه التدابير الإدارية محدودة عموماً في الوقت، وقابلة لإعادة التقييم مع تغير الظروف أو تطورها، كما قد تؤدي إلى عقوبات دائمة.

وينبغي أن تتضمن التشريعات أيضاً أحكاماً بشأن الحق في الطعن في جميع القرارات الحكومية. وتهدف الإجراءات المتعلقة بالإشعار، والحق في جلسة استماع والحق في الطعن في قرار سلبي، إلى حماية حقوق الأفراد، ولاسيما الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية وفي الحصول على دفاع مناسب. وينبغي منح أي شخص متضرر جراء قرار حكومي الحق في استئناف قرار السلطة التنفيذية أمام سلطة أعلى أو المحاكم المدنية أو الإدارية في غضون فترة محددة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بمجرد ارتكاب انتهاك، ينبغي تقديم إشعار إلى الجهة المخالفة لإبلاغها بالوقائع وتاريخ الجريمة وطبيعتها والعقوبة المقررة. ويتم تقديم الإشعار قبل فرض عقوبة لإعطاء المتهم فرصة معقولة للاعتراض، كتابة أو شخصياً. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لنظم قانونية مختلفة، يمكن أن يشمل ذلك أيضاً ضمانات قانونية أو عمليات معيارية (لا تقتصر على الاستئناف الرسمي فقط).

النتيجة المحتملة

تُنظم أحكام الطعون وتدابير الإنفاذ المتعلقة بعدم الامتثال وتكون فعالة ومتناسبة.

المؤشرات المحتملة

- < وجود حكم واضح في التشريعات/ اللوائح يحدد:
 - i. أحكام الإنفاذ.
 - ii. الجرائم.
 - iii. العقوبات على عدم الامتثال.
- < وجود حكم ينص على أنه يجوز لأي شخص متضرر من فعل أو من قرار صادر عن موظف معتمد أو محلل رسمي أن يطعن به أمام جهة محددة ضمن الإطار الزمني المحدد.

مصادر الأدلة

< التشريعات.

أنظر أيضاً

ب.11.1.1 تتوفر وثائق موثوقة وواضحة للمفتشين تتضمن العقوبات وإجراءات الإنفاذ (كما في ذلك الإشارة إلى المواد القانونية).

3.1.أ

عناصر تشريعات الرقابة على الأغذية

الحصيلة الإجمالية

يوفر التشريع جميع الأحكام التقنية اللازمة التي تضمن تنفيذ أنشطة الرقابة على الأغذية وتحقيق الأهداف المحددة في السياسة العامة المتعلقة بسلامة وجود الأغذية (الفقرة 37 من الوثيقة 82-2013 CXG).

1.3.1.أ



معيار التقييم: تعترف التشريعات الوطنية بالمسؤولية الرئيسية لمشغلي قطاع الأغذية عن سلامة الأغذية وجودتها وتحدد واجباتهم المحددة، بما في ذلك وضع الأغذية الآمنة فقط في الأسواق واسترداد المنتجات التي لا تستوفي المواصفات المنصوص عليها.

التوجيه

يتحمل مشغلو قطاع الأغذية المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة الأغذية التي يوفرونها للاستهلاك وجودتها (الفقرتان 12 و38 من الوثيقة 82-2013 CXG). وينبغي أن يقترن ذلك بمنح واضح لمشغلي قطاع الأغذية وغيرهم من المشاركين في السلسلة الغذائية من إدخال الأغذية غير المأمونة إلى الأسواق النقطة الأخيرة من الفقرة 39 من الوثيقة 82-2013 CXG). لهذه الغاية، يجب اعتبار الكيانات الخاصة والعامة (مثل الهيئات الحكومية، والجمعيات الخيرية، والكنائس، ومنظمات المجتمع المدني) والمنظمات الدولية (مثل منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية) أو غيرها بمثابة مشغلي لقطاع الأغذية عندما تقوم بتقديم الأغذية أو توزيعها، بما في ذلك الأغذية التي يقدمها المشاركون من أجل تقاسمها.

وللممارسة هذه المسؤولية، تتطلب التشريعات الحديثة حول سلامة الأغذية من مشغلي قطاع الأغذية ألا يكتفوا بالحرص على أن يتم إعداد الأغذية وتجهيزها وبيعها بطريقة صحية، ولكن أيضاً أن يعملوا على تحديد المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية وضمان تنفيذ أعمال الرقابة الداخلية على السلامة (الرقابة الذاتية) والحفاظ عليها واستعراضها. وبالنسبة لفئات محددة من مشغلي قطاع الأغذية، يمكن أن يكون نظام الرقابة الذاتية هذا بمثابة نظام لتحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة أو أنظمة قائمة على نظام تحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة (الفقرة 54 من الوثيقة 82-2013 CXG).

وتشمل الالتزامات الأخرى لمشغلي قطاع الأغذية حفظ السجلات، والإخطار/ الإعلام في حالة عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال، والالتزام بتيسير عمليات التفتيش والمساهمة في تنفيذ القانون.

كما تقع على عاتق مشغلي قطاع الأغذية المسؤولية الرئيسية التي تقضي بسحب المنتجات التي لا تستوفي المواصفات المنصوص عليها من الأسواق (الفقرة 63 من الوثيقة 82-2013 CXG). ويمكن أن تضع التشريعات التنفيذية إجراءات ومتطلبات زمنية مختلفة بخصوص مسؤوليات الاسترداد وفقاً لمختلف فئات المخاطر. وفي حال تلكؤ مشغلي قطاع الأغذية عن استرداد المنتج كما هو مطلوب، يجب على السلطة المختصة اتخاذ إجراءات محددة. في هذه الحالات، سيكون للسلطة المختصة إمكانية تحميل التكاليف لمشغل قطاع الأغذية المسؤول.

النتيجة المحتملة

يتم وضع التشريعات بحيث تقع المسؤولية الرئيسية عن سلامة الأغذية على عاتق مشغلي قطاع الأغذية، ويكون للسلطات المختصة دور تمكيني ورقابي.

المؤشرات المحتملة

- < تعترف تشريعات الرقابة على الأغذية صراحةً بالمسؤولية الرئيسية لمشغلي قطاع الأغذية عن سلامة الأغذية وجودتها.
- < تمنع تشريعات الرقابة على الأغذية صراحةً مشغلي قطاع الأغذية وغيرهم من الجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية من طرح الأغذية غير المأمونة في الأسواق للاستهلاك.
- < تعترف تشريعات الرقابة على الأغذية بالتزامات مشغلي الأغذية بما يلي:
 - i. الإبلاغ عن مخاطر محتملة تتعلق بسلامة الأغذية، والاحتفاظ بالسجلات، واعتماد خطط الرقابة الذاتية، وما إلى ذلك.
 - ii. استرداد المنتجات التي لا تستوفي المواصفات من السوق. (ومنح السلطات المختصة صلاحية التفويض بشأن عمليات الاسترداد).
- < تتضمن التشريعات إشارة إلى الآليات التي تمكّن الحكومات من تنفيذ الرقابة على مشغلي قطاع الأغذية، بدءاً من تحديد هذه الآليات وتسجيلها، باستخدام أنظمة التسجيل أو غيرها من أنظمة الترخيص.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.

أ.2.3.1

معيّار التقييم: تُطبّق قوانين الرقابة على الأغذية على مختلف مراحل السلسلة الغذائية بطريقة متنسقة ومنسقة.



التوجيه

يتطلب نظام فعال وحديث للرقابة على الأغذية إطاراً قانونياً وطنياً شاملاً ومتناسكاً يغطي جميع جوانب السلسلة الغذائية. لذلك يجب أن تشير التشريعات المتعلقة بالرقابة على الأغذية إلى جميع التشريعات التي تتضمن أي أنشطة تتعلق بسلامة الأغذية وجودتها "من المزرعة إلى المائدة". وكثيراً ما تنظم هذه المجموعة الواسعة من الأنشطة من خلال عدد من القوانين المختلفة، بدءاً من قوانين الزراعة (بما في ذلك الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وما إلى ذلك) وصولاً إلى القوانين الصناعية والتجارية.

وينبغي أن تشمل التشريعات المتعلقة بالرقابة على الأغذية جميع الأغذية، بما فيها السلع الأساسية، والأغذية المجهزة وغير المجهزة، وجميع الأخطار المحتملة التي قد تؤثر على سلامة الأغذية، وجميع الأنشطة والمشغلين على طول

السلسلة الغذائية مروراً بالمستهلك، على المستوى المحلي ومستوى الواردات على حدّ سواء. وينبغي أيضاً النظر في قضايا الصحة العامة فيما يتعلق بسلامة الأغذية (الفقرة 9 من الوثيقة CXG 82-2013).

ومع مرور الوقت، كثيراً ما يتم تحديث التشريعات أو تعديلها بقوانين متعددة قد تؤدي إلى ثغرات أو ازدواجية أو متطلبات متقدمة أو تناقضات. ويمكن أن يؤدي التجزؤ القانوني والأحكام القديمة أو المزدوجة أو الثغرات في التشريعات إلى الإضرار بتنفيذ برنامج شامل للرقابة على الأغذية ويعيق إمكانية الوصول إلى التشريعات وشفافيتها. بالإضافة إلى ذلك، إذا لم تتم إدارتها من منظور "سهولة الاستخدام"، فإن التعديلات أو المراجعات المتلاحقة للنصوص القانونية يمكن أن تؤدي إلى صعوبات بالنسبة إلى مشغلي قطاع الأغذية الذين لا يمتلكون التكوين اللازم/ الخلفية القانونية الكافية فيما يتعلق بالوصول إليها، أو العثور على المراجع الضرورية، أو تحديد ما ينطبق عليهم. ويمكن أن يؤثر ذلك أيضاً على أصحاب المصلحة الآخرين (الشركاء الدوليين الآخرين، أو موظفي السلطات المختصة عندما يشرفون على تنفيذ المتطلبات). ونتيجة لذلك، سيصبح من غير الممكن التنفيذ السليم للمتطلبات، لا سيما من منظور مشغلي قطاع الأغذية الذين لا يمتلكون التكوين القانوني الكافي.

وقد يكون لدى البلدان قانون غذاء واحد أو قوانين عديدة تتناول سلامة الأغذية وجودتها، وينبغي أن تكون هذه القوانين متنسقة ومنسقة على نحو يقلل من الثغرات والازدواجية والتناقضات ويكفل شمولية التغطية والتنسيق. وعلاوةً على ذلك، قد يكون للقوانين المختلفة في المجال الزراعي (مثل التشريعات المتعلقة بالمبيدات أو التشريعات البيطرية) تأثير على سلامة الأغذية. ويجب ألا تؤدي هذه القوانين إلى حالات ازدواجية أو تناقضات، بل عليها أن تسهم في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حماية الصحة العامة والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

النتيجة المحتملة

من السهل تحديد متطلبات التشريعات المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية التي تنطبق على كل خطوة من خطوات السلسلة الغذائية وإتاحتها بسهولة لمشغلي قطاع الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < الأدلة على أن النصوص القانونية (نص واحد أو عدة نصوص) تغطي جميع جوانب سلسلة إنتاج الأغذية ومراحلها.
- < وجود أدلة تُثبت تناسق الأحكام القانونية التي تنطبق على السلسلة الغذائية.
- < التشريع "سهل الاستخدام" من حيث إمكانية الوصول إليه.
- < أي دليل (من أصحاب المصلحة أو تقارير مشغلي قطاع الأغذية مثلاً) على الثغرات، أو الازدواجية، أو التناقضات، أو التدابير المتقدمة.
- < عدم تعارض تشريعات الرقابة على الأغذية مع أية تشريعات أخرى متصلة بسلامة الأغذية وجودتها وألاً ينتج عنها ازدواجية أو غموض في وظائف المؤسسات ذات الصلة.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.

أنظر أيضاً

5.1.1.أ يصاغ التشريع لا لبس فيه ويسمح بالتطور بمرور الوقت.

3.3.1.أ

معيار التقييم: تكون التعريفات المستخدمة في قوانين الرقابة على الأغذية واضحة ولا لبس فيها ومتسقة مع المواصفات المعترف بها دولياً (مثل الدستور الغذائي).



التوجيه

تؤثر التعريفات المستخدمة في التشريعات على نطاق التشريعات، وهي بالتالي قد تؤثر على تنفيذها، وهذا ينسحب أيضاً على التجارة الدولية. إن قائمة التعريفات الواردة في قانون الأغذية ليست سرداً لمصطلحات الرقابة على الأغذية بشكل عام، بل هي شرح فقط للمصطلحات التي ترد في القانون.

بعض المصطلحات الرئيسية معروفة في الدستور الغذائي:

الأغذية تعني أية مادة سواء كانت مصنعة أو شبه مصنعة أو خاماً معدة للاستهلاك البشري وتشمل المشروبات والعلكة وأي مادة استخدمت في صنع وتجهيز أو معالجة "الأغذية"، وهي لا تشمل مواد التجميل أو التبغ أو المواد التي لا تستخدم إلا كعقاقير.

الخطر (الأخطار) يُقصد به احتواء الأغذية على عامل بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي يُحتمل أن يضرّ بالصحة، أو كونها على حال يُحتمل أن تضر بها.

مخاطر دالة على احتمال حدوث تأثيرات ضارة بالصحة، ومدى حدة تلك التأثيرات المترتبة على التعرض للخطر (الأخطار) المتعلق بالأغذية.

النتيجة المحتملة

ثمة توافق وطني على عدد من المصطلحات والمفاهيم الرئيسية التي تتفق أيضاً مع التعاريف الدولية، يؤدي إلى تقليل حالات النزاعات التي قد تنشأ بسبب سوء التفسير.

المؤشرات المحتملة

- < تغطي التعريفات الواردة في القانون المصطلحات الرئيسية.
- < تلتقي هذه التعريفات مع التعريفات الرئيسية للدستور الغذائي عند وجودها (مثل الغذاء والأخطار والمخاطر).
- < لا تتضمن التعريفات مصطلحات تحتمل تفسيرات مختلفة.

مصادر الأدلة

< التشريعات.

4.3.1.أ



معيّار التقييم: تتضمن القوانين مبدأ تحليل المخاطر الذي يُستخدم كأساس لوضع التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية.

التوجيه

يسمح تحليل المخاطر بتركيز موارد مراقبة الأغذية حيث من المرجح تحقيق أكبر تأثير على الجمهور. لذلك من مصلحة الحكومات أن تركز قراراتها على مبادئ تحليل المخاطر، ويجب أن تكون الشفافية هي القاعدة عند التواصل بشأن المخاطر مع مختلف أصحاب المصلحة (الفقرتان 17 و28 من الوثيقة CXG 82-2013).

ويتطلب اتفاق الصحة والصحة النباتية أن تستند جميع التدابير الصحية إلى تقييم للمخاطر، وأن تأخذ في الاعتبار تقنيات تقييم المخاطر التي وضعتها المنظمات الدولية ذات الصلة (المادة 5.1 من اتفاق الصحة والصحة النباتية). وتبين المبادئ التوجيهية للدستور الغذائي CXG 62-2007 مزيد من التفصيل لمبادئ العمل المتعلقة بتحليل مخاطر سلامة الأغذية لكي تطبقها الحكومات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تضع قرارات الحكومات الوطنية بشأن إدارة التصرف في المخاطر كهدف رئيسي لها حماية صحة المستهلكين. وينبغي تفادي الاختلافات غير المبررة في التدابير المختارة لمعالجة مخاطر مماثلة في الحالات المختلفة. وتنطبق هذه المبادئ على قضايا الرقابة الوطنية على الأغذية كما على حالات التجارة بالأغذية، على أن تُطبّق بطريقة متجانسة وغير تمييزية (الفقرتان 3 و30 من الوثيقة CXG 62-2007).

وتسمح مبادئ تحليل المخاطر أيضا بتركيز موارد الرقابة على الأغذية على المجالات التي يُرجّح أن تُسجل أكبر أثر على الجمهور.

يجب أن تحكم مبادئ تحليل المخاطر الوظائف التنظيمية والتنفيذية للسلطات المختصة. كذلك يجب أن تستند جميع التدابير الصحية، بما في ذلك المراقبة والتفتيش، ولكن أيضا المتطلبات والمواصفات وغيرها من تدابير إدارة التصرف في المخاطر، على تقييم المخاطر المرتبطة بالمنتج الغذائي. يتطلب إطار إدارة التصرف في المخاطر مقارنة الخيارات المختلفة لإدارة التصرف في المخاطر، وينبغي تكييف تدابير الرقابة مع المستوى الفعلي للمخاطر.

كما ينبغي أن يستند تطبيق مبادئ تحليل المخاطر إلى أساس قانوني، وبالتالي يجب إدراج مبادئ تحليل المخاطر، على النحو الوارد في معايير الدستور الغذائي، في التشريعات الوطنية.

النتيجة المحتملة

تتمتع السلطات المختصة بالصلاحيّة القانونية لتنفيذ مقارنة متمحورة على المخاطر فيما يتعلق بالرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < تشير التشريعات صراحةً إلى مبدأ تحليل المخاطر.
- < تتضمن التشريعات آلية لإدماج توجيهات الدستور الغذائي بشأن تقييم المخاطر وإدارة التصرف فيها.
- < تُدخل تشريعات الرقابة والتفتيش على الأغذية آليات قائمة على تحليل المخاطر.

< الأدلة على أن تقييم المخاطر أو المشورة العلمية قد أثرت على الأداء العملي، وأثرت على دعم القرارات المتعلقة بخيارات التصرف في المخاطر، وأثرت كذلك على اتجاهات إنفاق الموارد (المال، وقت الموظفين).

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < المعلومات المستخلصة والواردة من المسؤولين الحكوميين.
- < المراسلات التي تكلف مقيمي المخاطر بتقييمها.
- < تقارير تقييم المخاطر.

أنظر أيضاً

- أ.1.1.6 تتخذ السلطات المختصة القرارات بطريقة متسقة ومحيدة ومجردة من النفوذ غير المشروع أو غير المبرر أو تضارب المصالح.
- أ.1.3.5 تتضمن القوانين أحكاماً تتعلق بالتفتيش والرصد والرقابة على سلسلة الإمداد الغذائي تفادياً للأخطار.
- أ.1.3.6 تتضمن القوانين أحكاماً لتحديد شروط الاستيراد.
- ب.1.1.5 تستند خطط التفتيش إلى إطار لتصنيف المخاطر موثق توثيقاً جيداً.

أ.1.3.5

معياري التقييم: تتضمن القوانين أحكاماً تتعلق بالتفتيش والرصد والرقابة على الأخطار في سلسلة الإمداد الغذائي.



التوجيه

يجب أن يكون للأنشطة المتعلقة بالتفتيش (كما في ذلك الإشراف والتدقيق والرصد) أساس قانوني حيث تدعو مشغلي قطاع الأغذية إلى التعاون، على سبيل المثال عن طريق تقديم العينات، وتوفير إمكانية الوصول، والمعلومات، والنتائج التحليلية، وما إلى ذلك. وقد يكون الهدف من هذه الأنشطة إتمام عمل روتيني، أو التحقيق في تفشي الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية، أو في الحوادث أو مشغلي قطاع الأغذية، أو إجراء دراسة استقصائية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لحجم المخاطر وتوليد البيانات لدعم النهج القائمة على المخاطر (مثل تقييم المخاطر) (الفقرة 26 من الوثيقة CXG 82-2013). وبالنسبة إلى كثير من هذه الأهداف، قد تكون هناك حاجة إلى تفويض قانوني لضمان امتثال مشغلي قطاع الأغذية والوصول إلى العينات، ولكن أيضاً لتكثيف ضغط الرقابة على أساس المخاطر (الفقرة 50 من الوثيقة CXG 82-2013). وكما هو مبين في الفقرة أ.1.3.4، فإن العديد من هذه الأنشطة يمكن تشكيلها على أساس المخاطر الفعلية، لذلك ينبغي أن يكون واضحاً للجميع أن الضغط فيما يخص أنشطة التفتيش، أو أخذ العينات على سبيل المثال، يمكن تكثيفه مع المستوى الفعلي للمخاطر.

النتيجة المحتملة

تتمتع السلطات المختصة بالصلاحيات القانونية لتنفيذ مجموعة من أنشطة الرقابة تشمل التفتيش وأخذ العينات، وتعديل عمليات الرقابة هذه وفقاً لمستوى الخطر.

المؤشرات المحتملة

- < عمليات الرقابة (مثل التفتيش والتدقيق والتحقق) وأخذ العينات والتحليل القائمة على المخاطر منصوص عليها صراحة في التشريعات التي تمنح صلاحيات لتفتيش الأغذية وتنفيذ برامج الرصد (أ.3.2.1).
- < تتضمن التشريعات التي تسمح للسلطات المختصة بأداء المهام المتعلقة بالصحة العامة، بما في ذلك المراقبة (أ.12.3.1) وصلاحيات أخذ العينات وتحليلها كجزء من التحقيقات التي تجرى على الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية والتحقق من الحوادث ذات الصلة.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.

أنظر أيضاً

- أ.3.2.1 تشمل التشريعات آليات التنسيق التي تمكن السلطات المختصة من وضع رؤية مشتركة للرقابة على الأغذية، وتيسير التخطيط المتعدد القطاعات وتنفيذ تدابير الرقابة على الأغذية، وتعزيز التواصل.
- أ.4.3.1 تتضمن القوانين مبدأ تحليل المخاطر الذي يُستخدم كأساس لوضع التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية.
- أ.12.3.1 تص القوانين على مراقبة الأمراض ذات الأولوية المنقولة بواسطة الأغذية، مسترشدة بسياسة سلامة الأغذية.

أ.6.3.1

معيار التقييم: تتضمن القوانين أحكاماً لتحديد شروط الاستيراد.

التوجيه¹

ينبغي أن تتمتع السلطات المختصة بالولاية القانونية للموافقة على متطلبات الاستيراد. ويجب أن تتمتع بالقدرة القانونية لتنفيذ الرقابة على الأغذية المستوردة إلى البلد، وأخذ عينات من أي من هذه المواد الغذائية لأغراض إخضاعها للتحليل أو التفتيش على سبيل المثال. وقد تختلف متطلبات الاستيراد من حيث طبيعتها. ويمكنها أن تشمل:

¹ أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، 2016، *Risk Based Imported Food Control Manual*.



تقديم معلومات محددة عن الشحنات، وشهادات التحليل، والمعلومات (والضمانات) بشأن عمليات الرقابة التي تم إجراؤها في مرحلة الإنتاج، ومعلومات عن نظم ضمان الجودة التي يعتمد عليها المستورد، وتقديم إشعار مسبق، والتخليص المسبق، وما إلى ذلك.

وينبغي أن ترصد عمليات الرقابة على الواردات الامتثال لمتطلبات الاستيراد، بما في ذلك سلامة المنتجات الغذائية وجودتها. وبالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، يجب أن تتوافق متطلبات الاستيراد مع المتطلبات المنصوص عليها في اتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، بحيث تكون متناسبة مع المخاطر وغير تمييزية. وهذا يعني أيضاً أن إجراءات الرقابة على الواردات لا يمكن أن تكون أكثر صرامة من تلك المطبقة على الإنتاج المحلي. هناك العديد من الخيارات المتاحة لتحديد إجراءات الرقابة على الواردات يمكن اختيارها ودمجها لتناسب مع الوضع الوطني بشكل أفضل، اعتماداً على تدفقات المنتجات والبنية التحتية للرقابة. ويمكن أن تشمل الشروط المتعلقة بالإشعارات، والإخطار المسبق لمنتجات غذائية محددة، وطلب الحصول على تصاريح قبل الاستيراد، وتقديم مجموعة من الوثائق والشهادات المحددة، واستخدام نقاط تفتيش عند الحدود مخصصة لمنتجات غذائية محددة، وغير ذلك.

وكما هو مبين في الفقرة 4.3.1.1. ينبغي تكييف تدابير الرقابة مع المستوى الفعال للمخاطر، وهذا يعني على وجه الخصوص بالنسبة إلى متطلبات الاستيراد أنه يمكن تطبيق إجراءات رقابة مختلفة على المنتجات المختلفة، حسب طبيعتها ومصدرها وعوامل أخرى ذات صلة. لذلك فإنه من المهم أن تعكس التشريعات بدقة مجموعة التدابير المختارة لإدارة التصرف في المخاطر، لإعطاء السلطات المختصة السلطة القانونية اللازمة لممارسة أعمال الرقابة المناسبة وضمان الشفافية مع أصحاب المصلحة.

وكثيراً ما تكون أنظمة الرقابة العامة على الواردات العامة داخل الوزارة المسؤولة عن الجمارك، في حين أن استيراد وتصدير المنتجات الغذائية قد تقع ضمن نطاق إجراءات سلامة الأغذية الأساسية التي تنفذها السلطات المختصة. لذا ينبغي إنشاء آليات تعاونية على أساس قانوني. ويجوز أن تُمنح السلطات المختصة أيضاً صلاحية إجراء عمليات التفتيش في بلدان المنشأ، كجزء من اتفاقيات التجارة وشروط تكافؤ المعايير.

النتيجة المحتملة

تتمتع السلطات المختصة بالصلاحية القانونية للقيام بالإشراف التنظيمي على الواردات الغذائية حسب ما تقتضيه الوضعية وحسب المخاطر الحقيقية/ الفعلية.

المؤشرات المحتملة

- < أحكام واضحة في التشريعات/ اللوائح تنص على عدم استيراد أي مادة من المواد الغذائية ما لم تستوف شروط الاستيراد، وما لم تكن مصحوبة بالوثائق المطلوبة، وتم عرضها للتفتيش من قبل السلطة المختصة عند نقطة الدخول.
- < تنص التشريعات على التعاون مع الوكالات الحدودية الأخرى لضمان فعالية الرقابة على الواردات وكفاءتها.
- < تم تصميم متطلبات الاستيراد والرصد على أساس المخاطر.
- < نص قانوني يميز إجراء أعمال الرقابة في بلدان المنشأ كجزء من الاتفاقيات التجارية وشروط تكافؤ المعايير.

- < تسمح التشريعات للسلطة المختصة بطلب إعادة وضع ملصق البيانات أو إعادة التهيئة قبل الاستيراد، وكذلك تدمير المواد التي لا تتطابق مع متطلبات الاستيراد الخاصة بها أو احتجازها أو إعادة شحنها.
- < اشتراط أن يطلب المستوردون التصاريح ذات الصلة من السلطة المختصة.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < الاتفاقيات التجارية.

أنظر أيضاً

- 4.3.1.أ تتضمن قوانين سلامة الأغذية مبدأ تحليل المخاطر الذي يُستخدم كأساس لوضع التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية.

7.3.1.أ

معيّار التقييم: تتضمن القوانين آلية تمكّن السلطات المختصة من تحديد جميع مشغلي قطاع الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.

التوجيه

تعتبر معرفة عالم مشغلي قطاع الأغذية (سواء من المنتجين أو المجهزين أو الموزعين أو المستوردين، أو تجّار المواد الغذائية أو المطاعم وما إلى ذلك) مهمة من أجل توفير برنامج للرقابة على الأغذية قائم على المخاطر يعمل بكامل طاقته. فمثل هذه المعرفة تيسر الإشراف والرقابة، وتساعد السلطات المختصة على تحسين التخطيط، وتعطي الأفضلية لعمليات التفاعل (كما في ذلك أنشطة تنمية القدرات) بين الحكومة ومشغلي قطاع الأغذية. ولهذا الغرض، وضعت بعض الولايات القضائية التزامات قانونية للتسجيل أو الترخيص، تتطلب إخطاراً أو موافقة من مشغلي قطاع الأغذية قبل البدء بالعمل (الفقرة 40 من الوثيقة CXG 82-2013).

وفي بعض النظم، يتعين على مختلف فئات مشغلي قطاع الأغذية أن تمتثل للالتزامات والمسؤوليات المختلفة، وينبغي أن ينعكس ذلك في خطط الترخيص المحددة. لذا فقد تتضمن التشريعات نظاماً واحداً للتسجيل أو الترخيص لجميع مشغلي قطاع الأغذية أو برامج ترخيص مختلفة لكل نوع من أنواع مشغلي قطاع الأغذية.

ويمكن أيضاً للسلطات المختصة أن تحصل على معلومات عن مشغلي قطاع الأغذية من كيانات أخرى (مثل السلطات التي تصدر تراخيص الأعمال/ التراخيص التجارية، أو الجمارك، أو السلطات المسؤولة عن الاستقصاءات) وأن تدقق فيها.



النتيجة المحتملة

تمكين السلطات المختصة من ممارسة الرقابة التنظيمية على إنتاج الأغذية من خلال معرفة مشغلي قطاع الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < وجود نص محدد في التشريعات بشأن التصريح/ التسجيل/ الترخيص لمشغلي قطاع الأغذية.
- < تتضمن التشريعات نظاماً واحداً للتسجيل أو الترخيص لجميع مشغلي قطاع الأغذية أو برامج ترخيص مختلفة لكل نوع من أنواع مشغلي قطاع الأغذية.
- < وجود آليات تسمح للسلطات المختصة بالحصول على المعلومات عن مشغلي قطاع الأغذية من كيانات أخرى مثل السلطات التي تصدر تراخيص الأعمال/ التراخيص التجارية، أو الجمارك، أو السلطات المسؤولة عن الاستقصاءات.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < المعلومات التي تم جمعها من السلطات المختصة ومن كيانات أخرى (في مجال التجارة، وتسجيل الأعمال).

أنظر أيضاً

ب.1.1 إجراءات الرقابة المحلية.

8.3.1.أ

معيار التقييم: توفر المواصفات واللوائح والمبادئ التوجيهية الوطنية للأغذية أساساً مناسباً للرقابة على الأغذية يستند إلى الدستور الغذائي أو معايير مرجعية دولية أخرى.



التوجيه

يجب أن تمنح التشريعات السلطات المختصة القدرة على "صياغة المواصفات ورصدها وإنفاذها أو الخيارات الإدارية الأخرى لمنع ومكافحة الأخطار التي تنتقل عن طريق الغذاء مثل الكائنات المسببة للأمراض والملوثات والعقاقير البيطرية ومخلفات المبيدات" (النقطتان الأولى والثانية من الفقرة 39 من الوثيقة CXG 82-2013). فعلى المستوى الوطني، تشكل المواصفات الصحية أو التقنية وغيرها من المتطلبات مقاييس توفر لمشغلي قطاع الأغذية مؤشرات واضحة تتراوح بين مواصفات المنتج المتعلقة بالأخطار والجودة والنزاهة والقوائم الإيجابية أو السلبية بالمواد أو الملوثات، وإجراءات مثل ممارسات النظافة الغذائية. ويدعم هذا المقياس أيضاً من الناحية العملية تحقيق أهداف

محددة على النحو المبين في سياسة الرقابة على الأغذية. وتُعتبر المواصفات الغذائية الوطنية (التي تُعتبر إلزامية، بما في ذلك اللوائح الأخرى مثل المبادئ التوجيهية وما إلى ذلك) ضرورية لتنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بالرقابة على الأغذية، ويجب أن تراعي صياغتها احتياجات البلد (تنوع الأغذية المنتجة والمقدمة للمستهلكين، بما في ذلك المنتجات المستوردة)، وأن تستند إلى المواصفات التي أقرتها هيئة الدستور الغذائي (الفقرة 23 والنقطة السادسة من الفقرة 39 من الوثيقة CXG 82-2013). وعند تضمين مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية، ينبغي أن تحرص السلطات المختصة على ترجمة أحكام الدستور الغذائي إلى التزامات ومسؤوليات واضحة تتلاءم مع السياق الوطني (مثلاً من خلال استخدام عبارات، ومواد، وعمليات، ونهج تكنولوجي أكثر تحديداً يتناسب مع الوضع الوطني). ويمكن تنفيذ هذه الأحكام من خلال مجموعة متنوعة من المواد القانونية المختلفة، بما في ذلك التشريعات الفرعية أو المواصفات الصحية/التقنية. وعلى السلطات المختصة أيضاً أن تتحقق من وجود قدرات وطنية (تقنية وعلى صعيد الموارد) لدى مشغلي قطاع الأغذية لتنفيذ الالتزامات والمسؤوليات الناجمة عن هذا التشريع. وستكون المواصفات بمثابة مرجع لأنشطة الرقابة على الأغذية التي تضطلع بها مجموعة متنوعة من المؤسسات على المستويين المركزي والمحلي (السلطات المحلية). وينبغي أن تكون هذه السلطات على علم تام وأن تفهم مضمون المواصفات لجعلها قابلة للإنفاذ.

ومن المهم أن يكون للسلطات المختصة دور واضح في صياغة هذه المواصفات والموافقة عليها، فضلاً عن دور بارز في إنفاذها. ومن المهم أيضاً أن تعترف السلطات المختصة بمواصفات السلطات المختصة الأخرى في المراحل المناسبة في السلسلة الغذائية (النقطة الثالثة من الفقرة 39 من الوثيقة CXG 82-2013).

النتيجة المحتملة

امتلاك السلطات المختصة الآلية القانونية التي تمكّنها من ممارسة الرقابة التنظيمية (الإشراف) على إنتاج الأغذية بما يتفق مع المعايير الدولية، وكذلك تزويد مشغلي قطاع الأغذية بتوجيهات لتحقيق أهداف سلامة الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < استناد المواصفات إلى مواصفات الدستور الغذائي.
- < تكييف المواصفات في اللغة والمضمون مع أسلوب الصياغة القانونية الوطنية، ووضع التزامات ومسؤوليات واضحة.
- < وضع المواصفات مع مراعاة احتياجات البلد (تنوع الأغذية المنتجة والمقدمة للمستهلكين، بما في ذلك المنتجات المستوردة).
- < مواءمة المواصفات لقدرات الإنفاذ والتنفيذ الوطنية (القدرات التقنية والموظفين، سواء من قبل السلطات المختصة أو الموظفين).

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < المبادئ التوجيهية.

9.3.1.أ

معيار التقييم: تتضمن القوانين التزاماً بضمان تتبع الأغذية من المزرعة إلى المائدة.



التوجيه

ينبغي أن تضع التشريعات الأساس لتطوير نظام تتبع ولإنفاذه (النقطة 12 من الفقرة 39 من الوثيقة CXG 2013-82). وهذا يتطلب القدرة على تحديد المنتجات الغذائية وتتبع المنتج بالاتجاهين التراجعي والاستشراقي في جميع مراحل الإنتاج والتصنيع والتوزيع. ويشمل ذلك مصدر المنتجات الغذائية والحيوانات المنتجة للغذاء والمكونات الغذائية أو المواد التي يُقصد أو من المتوقع إدراجها في الغذاء، أو سيكون الغذاء وجهتها النهائية. وكجزء من التزاماتهم المنصوص عليها في القانون، ينبغي أن يكون مشغلو قطاع الأغذية مسؤولين بشكل أساسي عن تنفيذ هذا النظام في جميع مراحل سلسلة الإنتاج. فالتصدي للحوادث ولحالات الطوارئ المتعلقة سلامة الأغذية يتطلب وجود نظام متنسق قادر على تتبع المنتجات الغذائية ومكوناتها للتحقق من مصدرها ومقصدتها النهائي. وقد تتحمل السلطات المختصة مسؤولية مشتركة فيما يتعلق بنظام التتبع، لاسيما في البلدان التي تكون فيها قدرات القطاع الخاص محدودة.

النتيجة المحتملة

توفر مادة قانونية تتيح للسلطات المختصة اقتفاء أثر المنتجات الغذائية أو المكونات بشكل تراجعي أو استشراقي.

المؤشرات المحتملة

- < وجود نص واضح في التشريعات يقضي بإنشاء نظام للتتبع. (على سبيل المثال، يتوجب على مشغلي قطاع الأغذية إنشاء وتنفيذ نظام يمكنهم من تحديد أي شخص: (أ) قام بتزويدهم أو (ب) قاموا بتزويده بحيوان منتج للغذاء، أو غذاء أو مادة يُراد منها أو من المتوقع إدراجها في الغذاء).
- < تحدد التشريعات الفرعية لسمات نظام التتبع. (مثل نوع المعلومات الواجب الاحتفاظ بها في السجلات، وتخصيص أرقام الدفعة/ الكمية، ومتطلبات وضع ملصق المعلومات المتصلة بالتتبع).

مصادر الأدلة

- < التشريعات والتشريعات الفرعية.

أنظر أيضاً

ب.16.1.1 توجد آليات لسحب المنتجات الملوثة واستردادها بالتعاون مع قطاع الأغذية.

10.3.1.أ



معيار التقييم: تتضمن القوانين حكماً يتعلق بنظام الإنذار السريع والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

التوجيه

تعتمد الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية اعتماداً كبيراً على الإستعداد الجيد والتحضير المسبق قبل حدوث الطوارئ بالفعل. سيتطلب ذلك عددًا من الخطوات والعناصر، مثل: خطة طوارئ وطنية لسلامة الأغذية، مدعومة بآلية تنسيق مباشرة مع سلطات الصحة العامة بالإضافة إلى إجراءات اتصال واضحة؛ نظام إنذار سريع له القدرة على الكشف عن الإشارات واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها (الإخطار بالحالات المشتبه فيها للأمراض والمخاطر، والوصول إلى المشورة العلمية ذات الصلة)؛ أدوات وأنظمة الدعم (أي أنظمة التتبع وأنظمة الاسترجاع)؛ وقدرة الاستجابة (مدعومة بإجراءات واضحة)، للسلطات المختصة. يجب أن يدعم التشريع إنشاء مثل هذا النظام، بما في ذلك الالتزامات والمسؤوليات الواضحة لإنشاء نظام إنذار سريع يشمل الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. يجب أن يشترط التشريع أيضاً من مشغلي قطاع الأغذية إخطار السلطات المختصة بأي حادثة أو قضية تخص سلامة الأغذية وأن تتخذ السلطات المختصة تدابير اللازمة والفعالة للاستجابة لحالات الطوارئ والإبلاغ عن المخاطر.

ينبغي الإبلاغ عن أي أحداث مرتبطة بسلامة الأغذية والتي تشكل بدورها حالة طارئة من طوارئ الصحة العامة التي تثير قلقاً دولياً، من خلال القنوات المناسبة التي تقتضيها وتشكل اللوائح الصحية الدولية² (IHR 2005). تعتبر اللوائح الصحية الدولية مرجعاً قانونياً دولياً يهدف إلى مساعدة المجتمع الدولي على منع ومواجهة مخاطر الصحة العامة الحادة التي لديها القدرة على عبور الحدود وتهديد الناس في جميع أنحاء العالم.

وعلى التشريعات أن تطلب من السلطات المسؤولة عن قطاع الصحة العامة تعيين منسق للوائح الصحية الدولية والالتزام بموجبات الإبلاغ المعمول بها في اللوائح الصحية الدولية.

النتيجة المحتملة

يتضمن تشريع سلامة الأغذية المسؤولية القانونية للسلطات المختصة بخصوص إنشاء أنظمة منسقة وفعالة للإنذار السريع والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، تمسحياً مع الالتزامات الدولية.

المؤشرات المحتملة

- < يُطلب من السلطات المختصة بموجب القانون تنفيذ خطة طوارئ تتعلق بسلامة الأغذية تحدد نظاماً للاستجابة لأحداث السلامة الغذائية وتفشي الأمراض المنقولة بالأغذية يشارك فيها فريق استجابة متعدد التخصصات والتنسيق فيما بين السلطات المختصة.
- < توجد أحكام قانونية تقتضي من مشغلي قطاع الأغذية، عند الضرورة، إبلاغ السلطة (السلطات) المختصة بقضايا السلامة الغذائية وتنفيذ التدابير الوقائية.

² إن اللوائح الصحية الدولية ملزمة بالنسبة إلى 196 بلداً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية.

- < وجود أحكام قانونية للتواصل بشأن أحداث سلامة الأغذية بين سلطات الصحة العامة وغيرها من السلطات المختصة المسؤولة عن سلامة الأغذية.
- < تنص التشريعات على مسؤوليات واضحة بشأن الإعلام بالمخاطر والتواصل مع الجمهور على المستوى الوطني في حالات الطوارئ الغذائية، وكذلك مع الشركاء التجاريين إذا كانت حالة الطوارئ ذات طابع دولي محتمل.

مصادر الأدلة

< التشريعات واللوائح.

< خطة الطوارئ في مجال سلامة الأغذية.

أنظر أيضاً

- أ.1.1.4 تعترف التشريعات بحق أصحاب المصلحة في الحصول على المعلومات المتعلقة بتدابير الرقابة على الأغذية (بما في ذلك شروط الصحة والجودة)، وتتضمن أحكاماً بشأن نشرها.
- ب.2.3 إدارة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

11.3.1.أ

معيار التقييم: تنص القوانين على شروط تعبئة الأغذية وتغليفها، ووضع ملصقات البيانات عليها والترويج لها.



التوجيه

- تعتبر المعلومات المتعلقة بوضع ملصق البيانات/ المعلومات بشأن الأغذية ضرورية لتداول المنتجات الغذائية والحفاظ عليها واستخدامها بطريقة آمنة، وتشرح وثيقة الدستور الغذائي (CXS 1-1985) حول القواعد العامة المتعلقة بوضع ملصق المعلومات على عبوات الأغذية المعبأة أهم الأحكام الخاصة ببيانات المنتج مثل اسم المنتج الغذائي، قائمة المكونات، ومؤشرات الجودة، والوزن أو الحجم، واسم المصنّع وعنوانه، وبلد المنشأ، وإرشادات الاستعمال، وتعليمات التخزين، وتاريخ انتهاء الصلاحية، والتفاصيل التي تمكّن من تتبع المنتج. ولا يجوز لملصق البيانات بشأن الأغذية أن يضلّل المستهلك فيما يتعلق بخصائص المنتج أو آثاره (النقطة الثانية من الفقرة 50 من الوثيقة CXG 82-2013) ولا أن تنسب إلى المنتج خصائص تتعلق بالوقاية من مرض بشري أو علاجه أو الشفاء منه (راجع على سبيل المثال الوثيقة CXG 23-1997 التي تقدم خطوطاً توجيهية متعلقة باستخدام التنويه الصحي والتنويه بالعناصر المغذية).
- وعلى الرغم من أن التفاصيل المتعلقة بمتطلبات وضع ملصق البيانات بشأن الأغذية غالباً ما تنص عليها التشريعات الفرعية المتصلة بالأغذية، فإن قواعد إضافية قد تظهر أحياناً في أنواع أخرى من التشريعات:
- < في معظم البلدان، ثمة قانون منفصل ينظم استخدام الأوزان والأحجام والمقاييس والأرقام.

- < ملصق البيانات بشأن الغذاء هو سبب معتاد للرفض (غير المتعلق بسلامة الأغذية) في التجارة الدولية، بسبب المتطلبات المتفاوتة في هذا المجال (راجع الوثيقة CXG 2-1985، الخطوط التوجيهية بشأن وضع ملصقات البيانات/ المعلومات المتعلقة بالغذاء.
- < يتضمن الإعلان أي عرض مكتوب أو مصوّر أو مرئي أو غير ذلك يرمي إلى الترويج بشكل مباشر أو غير مباشر لبيع أي غذاء أو أي مادة تُعرض على أنها غذاء أو لطرح هذا الغذاء أو هذه المادة في السوق. ويختلف تنظيم ملصقات المعلومات المتعلقة بالغذاء والإعلانات اختلافاً كبيراً بين البلدان والمناطق.
- < تشمل قواعد نظافة الأغذية أيضاً سلامة تلك المواد والأغراض التي تلامس الأغذية. ويمكن أن تشكل التعبئة والتغليف وإعادة التعبئة غير الملائمة أخطاراً محددة تتعلق بسلامة الأغذية، كما يمكن أن تشكل عنصر تلوث.

النتيجة المحتملة

تتوفر للسلطات المختصة أداة قانونية لمنع وضع ملصقات البيانات/ المعلومات المتعلقة بالغذاء والإعلان عنها بطريقة احتيالية أو مضللة، ويتم النظر في المخاطر المتصلة بتعبئة الأغذية إلى جانب أخطار أخرى.

المؤشرات المحتملة

- < وجود أحكام واضحة في التشريعات:
 - i. تنصّ على ضرورة أن تحمل كل عبوة من المواد الغذائية المعدة للبيع في البلد بطاقة تحدد البيانات المنصوص عليها (على الأقل: اسم الغذاء، وقائمة المكونات، ومؤشرات الجودة، والوزن أو الحجم، واسم الشركة المصنعة وعنوانها، وبلد المنشأ، وتعليمات الاستخدام، والتخزين وتاريخ انتهاء الصلاحية).
 - ii. تنص على أن هذه البيانات ينبغي أن تبيّن بلغة يفهمها المستهلك بسهولة.
 - iii. تتضمن متطلبات السلامة الغذائية للمواد التي ستلامس المنتجات الغذائية، بما في ذلك عبوات الأغذية.
 - iv. بشأن وضع ملصقات البيانات/ المعلومات المتعلقة بالغذاء.
 - v. بشأن المتطلبات الأساسية للإعلان عن الأغذية بهدف حماية المستهلك. (مثل البيانات الصحية الكاذبة، والقواعد التي تحظر تسويق الأغذية غير الصحية - خاصة تلك التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون المشبعة والملح والسكريات الحرة المخصصة للأطفال - من خلال بيانات وأدعاءات مضللة وتعاقب عليه).

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < الإعلانات وملصقات البيانات المتعلقة بالغذاء والعبوات.
- < الملاحظات والآراء وردود الفعل التي تم جمعها من منظمات حماية المستهلكين والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.

12.3.1.أ

معيّار التقييم: تنص القوانين على مراقبة الأمراض ذات الأولوية المنقولة بواسطة الأغذية، مسترشدة بسياسة سلامة وجودة الأغذية.



التوجيه

التوجيه - يعتبر وصول السلطات المختصة في الوقت المناسب إلى المعلومات الكافية المتعلقة بالمراقبة والتحقيق والتصدي للأمراض التي تنقلها الأغذية والحوادث المرتبطة بالأغذية، أمراً بالغ الأهمية. مثل هذه المعلومات يمكن أن تحدد المخاطر أو القضايا التي تحتاج إلى معالجة من قبل السلطات المختصة، وأيضاً ما إذا كانت أعمال الرقابة أو الإجراءات القائمة فعالة أم لا.

وينبغي أن تشمل مراقبة الأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية، حسب الضرورة، كلاً من المراقبة القائمة على الأحداث والمراقبة القائمة على المؤشرات. ويجب أن تركز نظم المراقبة والاستجابة للأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية على الآليات القائمة التي تشكل جزءاً من متطلبات القدرات الأساسية في اللوائح الصحية الدولية، بهدف تعزيز التنسيق المتعدد التخصصات والمشارك بين الوكالات وترسيخه من أجل المراقبة وتقييم المخاطر والاستجابة لها.

وكقاعدة أساسية للكشف الفعال عن الأحداث المرتبطة بسلامة الأغذية والتحقيق فيها والاستجابة لها، ينبغي أن تتضمن التشريعات مسؤولية الحكومة في إعداد نظام تتبّع، بما في ذلك إعداد وتحسين قائمة أولويات بالأمراض أو المتلازمات المنتقلة بواسطة الأغذية لأغراض الترصد، بالإضافة إلى إجراءات قانونية للترصد والإبلاغ.

النتيجة المحتملة

تعترف التشريعات بصلاحيّة السلطات المختصة ومسؤوليتها في عملية المراقبة/ الترصد، بما في ذلك الإبلاغ عن الأمراض أو المتلازمات ذات الأولوية التي تنتقل بواسطة الأغذية، وأن يدعم ذلك عملية تحديد أولويات الرقابة على الأغذية مما يجعلها منطقية نسبة إلى الأخطار والمخاطر الصحية السائدة.

المؤشرات المحتملة

- < قائمة بالأمراض أو المتلازمات ذات الأولوية التي تنتقل بواسطة الأغذية من أجل المراقبة/الترصد الإلزامي، بما يشمل الإبلاغ.
- < إجراءات للقيام بعمليات التصد والإبلاغ.

مصادر الأدلة

- < التشريعات.
- < قائمة بالأمراض ذات الأولوية.
- < إجراءات للقيام بعمليات التصد والإبلاغ.

أنظر أيضاً

- أ.5.3.1 تتضمن القوانين أحكاماً تتعلق بالتفتيش والرصد والرقابة على الأخطار في سلسلة الإمداد الغذائي.
- ب.1.2.2 يوجد نظام لمراقبة الأمراض قائم على المؤشرات يعمل بكامل طاقته ويمكنه أن يرصد بنجاح الاتجاهات ويكشف عن حالات تفشي الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.



© FAO/Nozim Kalandarov

القسم الفرعي أ.2 البنى التحتية والمسائل المالية

الموارد المالية	الكفاءة أ.1.2
يتم تأمين ميزانية كافية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية* على جميع مستويات الحكومة وللإستجابة لحالات الطوارئ وللأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية.	الحصيلة الإجمالية
يُجرى إعداد مخصصات الموازنة/ الميزانية للسلطات المختصة بطريقة تشاركية وشفافة تعكس خطة استراتيجية للرقابة على الأغذية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.	أ.1.1.2
يمكن للسلطات المختصة الوصول بسهولة إلى الأموال المخصصة، بما في ذلك أي استرداد للرسوم، بما يتناسب مع أعمال الرقابة التي ينبغي تنفيذها وفقاً للخطة الاستراتيجية.	أ.2.1.2
يُترجم تحليل تكاليف الخدمات العلمية ذات الصلة في مخصصات الموازنة/ الميزانية.	أ.3.1.2
يتمّ تأمين الموارد المالية اللازمة لتوظيف ما يكفي من الموظفين المهرة ودفع أجورهم والاحتفاظ بهم وأخذها في الحسبان عند التخطيط المالي وعند وضع الموازنة/ الميزانية.	أ.4.1.2
ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الاعتمادات اللازمة لتدريب موظفي الرقابة على الأغذية وتطويرهم المستمر.	أ.5.1.2
ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب واللوجستيات ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.	أ.6.1.2
ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها التمويل اللازم لأنشطة أخذ العينات المتعلقة برصد مخاطر سلامة الأغذية ذات الأولوية، فضلاً عن مراقبة صحة الإنسان ذات الصلة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.	أ.7.1.2
عند حدوث حالة طوارئ وطنية ذات صلة بالأغذية، توجد مخصصات مالية كافية وواقعية مرصودة في الموازنات/ الميزانيات لدعم تعبئة الخطة الوطنية للطوارئ.	أ.8.1.2
ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الاعتمادات اللازمة لإعداد الموظفين لاجتماعات ومؤتمرات دولية مختارة تُعنى بالعلوم والسياسات والمشاركة فيها.	أ.9.1.2
يجري التدقيق بالميزانية بعد الانفاق واستعراض الأداء الإداري فيما يتعلق بنفقات الميزانية.	أ.10.1.2

* تسمح الخطة الإستراتيجية للرقابة على الأغذية بتحقيق الأهداف الموصوفة في الفقرة أ.1.1.، وتدمج الأنشطة الموصوفة في الأقسام باء وجيم ودال.³

³ أنظر الفقرة أ.2.1.1. تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

البنى التحتية والمعدات		الكفاءة أ.2.2
توفر البنية التحتية والمعدات المناسبة والكافية للسلطات المختصة القيام بعملها بفعالية ووفقاً للخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية*		الحصيلة الإجمالية
أ.2.2.1	تحتضن خدمات الرقابة على الأغذية بأماكن استضافة مناسبة ومرافق خاصة في جميع المواقع التي يجري فيها الاضطلاع بأعمال رسمية للرقابة على الأغذية.	
أ.2.2.2	تتوفر أصول مناسبة وكافية من المركبات التي تتم صيانتها بشكل ملائم لتنفيذ برنامج الرقابة على الأغذية من جانب السلطات المختصة.	
أ.2.2.3	يتوفر نظام لتكنولوجيا المعلومات لتسجيل البيانات التي يتم جمعها أثناء الرقابة على الأغذية ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية وتحليلها وتبادلها.	
أ.2.2.4	يكون الموظفون الذين ينفذون أنشطة التفتيش والتصد والمراقبة قادرين على الوصول إلى تكنولوجيا حديثة وموثوقة من أجل التواصل السريع مع المكاتب المركزية والمحلية.	
أ.2.2.5	يتم توفير المعدات والمساحة والمرافق المناسبة لأخذ العينات (مثل أماكن التخزين المضبوطة الحرارة والبنية التحتية اللازمة لنقل العينات إلى المختبرات) لأنشطة الرصد أو المراقبة.	

* تسمح الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية بتحقيق الأهداف الموصوفة في الفقرة أ.1.1.1. وتدمج الأنشطة الموصوفة في الأقسام باء وجيم ودال.⁴

الموارد التحليلية		الكفاءة أ.3.2
توفر خدمات تحليلية مناسبة وكافية يمكن للسلطات المختصة الوصول إليها من أجل إجراء التحاليل التي يتطلبها نظام الرقابة على الأغذية.		الحصيلة الإجمالية
أ.3.2.1	تخطط السلطات المختصة والمختبرات معاً لتوزيع عبء العمل التحليلي المرتبط بعمليات التفتيش الروتينية، وبرامج أخذ العينات للترصد ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية وغيرها من الأنشطة العلمية ذات الصلة.	
أ.3.2.2	تلبى القدرات المخبرية الاحتياجات التحليلية الاستراتيجية للبلد من خلال تغطية جغرافية مناسبة في جميع أنحاء البلد، بما يشمل الاستيراد والتصدير.	
أ.3.2.3	يملك النظام الوطني للمختبرات قدرات تقنية كافية للتعاطي مع الأخطار ذات الأولوية ومعايير الجودة لتحليل الأغذية وتحليل العينات السريرية للكشف عن الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.	
أ.3.2.4	في حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، تتمتع مختبرات الرقابة على الأغذية بالقدرات والمرونة التي تتيح لها التكيف مع التغيرات/ الطفرات الناتجة في الطلب على إجراء الاختبارات.	
أ.3.2.5	تنفذ أساليب هيئة الدستور الغذائي وغيرها من الأساليب الرسمية الموصى بها للتحليل وأخذ العينات.	
أ.3.2.6	تتبع المختبرات الممارسات المخبرية الجيدة ويكون لديها أنظمة لإدارة الجودة.	
أ.3.2.7	تكون المختبرات المعينة لإجراء الرقابة على الأغذية معتمدة بموجب المواصفة ISO 17025 (مختبرات الفحص والمواصفة ISO 15189 (المختبرات الطبية) من قبل الهيئات المعترف بها دولياً.	

⁴ أنظر الفقرة أ.2.1.1.1. تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

1.2.أ

الموارد المالية

يتم تأمين ميزانية كافية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية³ على جميع مستويات الحكومة وللإستجابة لحالات الطوارئ وللأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية (الفقرة 24 من الوثيقة (CXG 82-2013).

الحصيلة الاجمالية

1.1.2.أ

معياري التقييم: يجري إعداد مخصصات الموازنة/ الميزانية للسلطات المختصة بطريقة تشاركية وشفافة تعكس خطة استراتيجية للرقابة على الأغذية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.



التوجيه

يمكن أن تكون عملية تخصيص المال العام داخل الوزارات والسلطات المختصة ذوات الولايات المتداخلة مسألة صعبة. لذا ينبغي إدارة التخصيص بطريقة شفافة وشاملة، استناداً إلى تخطيط النتائج المطلوبة وتوخياً للاتساق معها. ويجب أن تستند عمليات وضع الميزانيات إلى عملية استراتيجية تقوم بتوحيد السلطات المختصة حول هدف مشترك، من أجل مخرجات ونتائج وأنشطة محددة. وهذا أمر مهم على سبيل المثال عندما تُنقل أنشطة الرقابة على الأغذية التي تتولاها وزارات فنية إلى السلطات المحلية. وفي غياب عملية تخطيط مشتركة، ينبغي أن تكون الخطط الاستراتيجية الفردية متاحة لتبرير مخصصات الميزانية لكل سلطة مختصة وفقاً لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج. ويجب أن تأخذ هذه العملية في الاعتبار أيضاً الالتزامات الناشئة عن التشريعات المتعلقة بالسلطات المختصة وأن تتسم بالواقعية بشأن ما يمكن تحقيقه. فعندما تتواجد السلطات المختصة ضمن وزارة أوسع نطاقاً، ينبغي أن تخصص الأموال بوضوح لتنفيذ الرقابة على الأغذية.

النتيجة المحتملة

اتساق المخصصات المالية للسلطات المختصة مع رؤية استراتيجية وطنية للرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < اعتماد عمليات استراتيجية واضحة وفعالة لإعداد الموازنة/ الميزانية (توحد السلطات المختصة حول هدف مشترك)، أو خطط استراتيجية منفردة تبرز مخصصات الموازنة/ الميزانية لكل سلطة من السلطات المختصة على أساس المبادئ القائمة على النتائج.
- < بنود موازنة/ ميزانية مخصصة بوضوح للرقابة على الأغذية.

⁵ تسمح الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية بتحقيق الأهداف الموصوفة في الفقرة 1.1.أ، وتدمج الأنشطة الموصوفة في الأقسام باء وجيم ودال.

- < عمليات واضحة وفعالة لإدارة الأموال.
- < وجود وحدات يمكن تحديدها بوضوح داخل السلطات المختصة مسؤولة عن إدارة الأموال.
- < الإشراف، أو التدريب، أو الدعم، أو المشورة المقدمة للموظفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات بشأن الموازنات/ الميزانيات وإعدادها (أي مديري الميزانية).

مصادر الأدلة

- < تقارير وثائقية عن مخصصات الموازنة/ الميزانية تشرح الأساس المنطقي وراء المخصصات.
- < تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي الموازنة/ الميزانية السنوية.

أنظر أيضاً

- 2.1.1.1 تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

أ.2.1.2

معيّار التقييم: يمكن للسلطات المختصة الوصول بسهولة إلى الأموال المخصصة، بما في ذلك أي استرداد للرسوم، بما يتناسب مع أعمال الرقابة التي ينبغي تنفيذها وفقاً للخطة الاستراتيجية.

التوجيه

على السلطات المختصة تقديم طلب سنوي إلى الحكومة للحصول على مخصصات في الميزانية استناداً إلى استراتيجياتها الرسمية للرقابة على الأغذية وتقديراتها المالية. وينبغي أن تتسم هذه الطلبات بالواقعية لكي تتمكن من تنفيذ الاستراتيجية. وعندما تستجيب الحكومة بتخصيص الأموال بشكل إيجابي وفقاً للمبالغ الواردة في الطلبات، يصبح الوضع ملائماً لتنفيذ أعمال الرقابة الرسمية بشكل مرضٍ (المرجع الفقرة 58 من الوثيقة 82-2013 CXG). أما عندما تكون المخصصات أقل من المبالغ المطلوبة أو لا يمكن الوصول إليها بسهولة، عندئذٍ يتعين على السلطات المختصة أن تجد طرقاً لخفض النفقات، عن طريق ترتيب الأنشطة بحسب الأولويات، أو خفض عدد الموظفين، وما إلى ذلك. نتيجة لذلك، قد لا تجري عمليات الرقابة على الأغذية بالشكل المناسب كما يمكن أن تصبح الاستراتيجية الأصلية القائمة على أخذ المخاطر بالاعتبار عرضة للخطر، مما قد يعرض الصحة العامة للخطر أو يزيد من فرص حدوث المخاطر. وإذا كان من المتوقع أن تحصل بعض السلطات المختصة على تمويل جزئي من خلال جمع الرسوم، فإن استرداد هذه الرسوم ينبغي أن يكون سهلاً على السلطات المختصة (إن بعض البلدان توجهها نحو الخزنة العامة حيث يصعب على السلطات المختصة الوصول إليها لاحقاً).

النتيجة المحتملة

دعم تنفيذ الاستراتيجيات القائمة من خلال التمويل الكافي.

المؤشرات المحتملة

- < تتسق المخصصات الفعلية لأنشطة الرقابة على الأغذية مع الطلبات في الميزانية السنوية (لا توجد انحرافات خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة).
- < عندما يُتوقع أن تحصل السلطات المختصة على تمويل جزئي من خلال تحصيل الرسوم، يكون استرداد هذه الرسوم سهلاً بالنسبة إلى السلطات المختصة (على سبيل المثال، إذا كانت الرسوم موجهة نحو الخزنة العامة، قد يكون من الصعب على السلطات المختصة الوصول إليها).

مصادر الأدلة

- < طلبات على مخصصات في الموازنة.
- < الوثائق المتعلقة بمخصصات الميزانية.
- < آراء مديري السلطات المختصة والموظفين الرئيسيين.
- < التقارير السنوية الواردة من السلطات المختصة.

أنظر أيضاً

- 2.1.1.أ تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

3.1.2.أ

معيار التقييم: يُترجم تحليل تكاليف الخدمات العلمية ذات الصلة في مخصصات الموازنة/ الميزانية.



التوجيه

- إن الحوكمة الحديثة للرقابة على المواد الغذائية قائمة على الأدلة وأخذ المخاطر بعين الاعتبار، ما يعني أنه ينبغي أن تكون السلطات المختصة قادرة على الوصول إلى العلماء والخبراء (سواء تم توظيفهم على الصعيد الداخلي أو تكليفهم من الخارج) لدعم وضع الأولويات وعمليات صنع القرار. ويتمحور هذا المعيار حول تقييم ما إذا كان العمل القائم على أساس علمي والمرتبب بحسب الأولويات والعمل المستند إلى المخاطر، وأي موارد تحليلية ذات صلة قد تمت تلبيتها من الناحية المالية. وهذا يشمل تغطية التكاليف المرتبطة بالعلماء (المحللين، ولكن أيضاً خبراء وضع النماذج، والإحصائيين، أو أي خبير آخر ضروري لدعم عمل تحليل المخاطر).
- وتختلف الموارد المخصصة للخدمات العلمية عن تلك المخصصة لبرامج الرصد (التي جرى استعراضها في إطار الفقرة 7.1.2.أ) وللدعم المنتظم للهياكل التحليلية (موضوع الفقرة 3.2.أ).

النتيجة المحتملة

تحظى الأنشطة القائمة على العلوم لدعم الآليات القائمة على الأدلة وعلى أخذ المخاطر بعين الاعتبار بدعم مالي.

المؤشرات المحتملة

- < تحليل/ تقدير لتكلفة الأنشطة الأكثر إلحاحاً، والقائمة على العلوم والمخاطر (بما في ذلك الموارد التحليلية المحددة، وخبراء محددين (مثلاً في مجال وضع النماذج، ومجال تقييم مدى التعرض للخطر، والإحصائيين).
- < انعكاس هذا التحليل في مخصصات الميزانية النهائية والرسمية.
- < تشمل الميزانية اعتماداً للتعاقد من الباطن مع الخدمات العلمية المتخصصة.

مصادر الأدلة

- < تقرير التحليل الاستراتيجي.
- < تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي/ الموازنة السنوية.

أنظر أيضاً

- أ.2.1.1 تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

أ.4.1.2

معيار التقييم: يتم تأمين الموارد المالية اللازمة لتوظيف ما يكفي من الموظفين المهرة ودفع أجورهم والاحتفاظ بهم وأخذها في الحسبان عند التخطيط المالي وعند وضع الموازنة/ الميزانية

التوجيه

يستند تنفيذ استراتيجية وطنية للرقابة على الأغذية إلى الأنشطة الفنية وكيفية تنفيذها والتي يتم تنفيذها من قبل موظفين من أصحاب المهارات وبأعداد كافية. (النقطة الثانية من الفقرة 59 من الوثيقة 82-2013-CXG). وستتطلب أنواعاً مختلفة من الأنشطة (مثل الإنفاذ، والتدقيق، والدراسات الاستقصائية، وصياغة اللوائح) مزيجاً من المهارات المختلفة، كما سيؤثر نشرها إدارياً في مناطق مختلفة بوتيرة محددة على الأرقام. مخصصات الميزانية يجب أن توفر الموارد المالية اللازمة لمزيج الموظفين اللازمين لتشغيل كل برامج السلطات المختصة.



النتيجة المحتملة

يدعم الموظفون الماهرين المتوفرون بأعداد كافية تنفيذ الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي وضعتها السلطات المختصة.

المؤشرات المحتملة

- < أن يكون تمويل شغل وظائف محددة مضموناً في الموازنة السنوية.
- < توفر موظفين من أصحاب المهارات بأعداد كافية في جميع القطاعات.

مصادر الأدلة

- < تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي/ الموازنة السنوية.
- < مقابلات مع السلطات المختصة.

أنظر أيضاً

- أ.1.1.2. تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.
- أ.1.3. تأهيل الموظفين.

أ.1.2.5

معياري التقييم: ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الاعتمادات اللازمة لتدريب موظفي الرقابة على الأغذية وتطويرهم المستمر.



التوجيه

إن نجاح الحكومة في تنفيذ الرقابة الرسمية على الأغذية هو رهن بكفاءات الموظفين إلى حد كبير، وبتطوير مهاراتهم لتواكب التطورات العلمية والتقنية. لهذا السبب، وبالإضافة إلى توفير فرص التطوير الوظيفي، والحفاظ على تحفيز الموظفين، يكتسب التدريب والتطوير المستمرين لموظفي الرقابة على الأغذية أهمية بالغة ويجب تمويلهما ودعمهما مالياً من خلال مخصصات الميزانية (النقطة الأولى من الفقرة 59، والفقرة 72 من الوثيقة CXG 82-2013).

النتيجة المحتملة

إمكانية تقديم التدريب المخطط للموظفين.

المؤشرات المحتملة

- < أن يكون تمويل التدريب والتطوير المستمرين لموظفي الرقابة على الأغذية مضموناً في الموازنة السنوية.
- < تخصيص ميزانية عالية بما يستجيب للواقع.

مصادر الأدلة

- < تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي/ الموازنة السنوية.

أنظر أيضاً

- أ.2.1.1. تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.
- أ.2.3. تنمية قدرات الموظفين.

أ.6.1.2



معيّار التقييم: ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.

التوجيه

يحتاج موظفو الرقابة على الأغذية إلى مساحات مكتبية مناسبة والمعدات المكتبية الأساسية ومرافق خاصة لأداء عملهم، وينبغي تخصيص اعتمادات مناسبة في الموازنة/ الميزانية للسماح بالوصول إلى هذه المرافق والمعدات (من أجل الصيانة المناسبة إذا كانت مملوكة، ولتسديد بدل الإيجار أو غيرها من الترتيبات). وإلى جانب حيز العمل المادي (المرافق المكتبية والتقنية للتفتيش، وتخزين العينات وما إلى ذلك)، فإن المعدات الأساسية لتسجيل البيانات والتواصل والوصول إلى المعلومات تُعتبر ضرورية لعمل موظفي الرقابة على الأغذية (النقطة الأولى من الفقرة 59 من الوثيقة CXG 82-2013).

يجب حفظ الوثائق، بما في ذلك السجلات والشهادات والعينات وغيرها من الأدلة المقبولة، لتفادي العبث بها أو التخلص منها. كما ينبغي ضمان النقل إما عن طريق الوصول إلى المركبات (سواء كانت مركبات رسمية أو مستأجرة) أو من خلال اتفاقات محددة لاستخدام المركبات الشخصية إذا كان ذلك ملائماً للمهمة التي يتعين إنجازها. إن تحديد درجة الملاءمة مرتبط بالأهداف المحددة في الخطط الاستراتيجية للسلطات المختصة.

النتيجة المحتملة

تسمح مساحات المكاتب المناسبة والمعدات والتسهيلات اللازمة لموظفي الرقابة على الأغذية بإتمام أعمالهم بشكل مناسب.

المؤشرات المحتملة

- < تخصيص الاعتمادات لتمويل البنية التحتية الأساسية والمعدات في الميزانية السنوية (المكاتب واللوجستيات ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك).
- < تجزئة التكاليف بحسب الحيز المادي/ المكاتب، والمرافق، والمختبرات الداعمة، وتكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية، وما إلى ذلك.

مصادر الأدلة

- < تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي (الموازنة/ الميزانية السنوية).

أنظر أيضاً

- أ.2.1.1. تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.
- أ.2.2.1. تحظى خدمات الرقابة على الأغذية بأماكن استضافة مناسبة ومرافق خاصة في جميع المواقع التي يجري فيها الاضطلاع بأعمال رسمية للرقابة على الأغذية.
- أ.2.2.2. تتوفر أصول مناسبة وكافية من المركبات التي يتم صيانتها بشكل ملائم لتنفيذ برنامج الرقابة على الأغذية من جانب السلطات المختصة.
- أ.3.2.2. يتوفر نظام لتكنولوجيا المعلومات لتسجيل البيانات التي يتم جمعها أثناء الرقابة على الأغذية ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية وتحليلها وتبادلها.
- أ.4.2.2. يكون الموظفون الذين ينفذون أنشطة التفتيش والترصد والمراقبة قادرين على الوصول إلى تكنولوجيات حديثة وموثوقة من أجل التواصل السريع مع المكاتب المركزية والمحلية.
- أ.5.2.2. يتم توفير المعدات والمساحة والمرافق المناسبة لأخذ العينات (مثل أماكن التخزين المضبوطة الحرارة، والبنية التحتية اللازمة لنقل العينات إلى المختبرات) لأنشطة الرصد أو المراقبة.
- ب.8.2.1. تتوفر مرافق تفتيش كافية لموظفي التفتيش من حيث التصميم والشكل والقدرات الملائمة في جميع المواقع ذات الصلة.

أ.7.1.2.

معياري التقييم: ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها التمويل اللازم لأنشطة أخذ العينات المتعلقة برصد مخاطر سلامة الأغذية ذات الأولوية، فضلاً عن مراقبة صحة الإنسان ذات الصلة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.



التوجيه

تُعتبر أنشطة رصد المخاطر المتصلة بسلامة الأغذية عنصراً أساسياً في استراتيجيات السلطات المختصة القائمة على العلوم والمخاطر للرقابة الرسمية على الأغذية. كما أن مراقبة الصحة البشرية للأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية أمر أساسي أيضاً للكشف عن تفشي الأمراض والحوادث، وتحديد الأغذية الناقلة لها. وينبغي أن توفر الأنشطة نتائج علمية سليمة يمكن أن يستند إليها تقييم المخاطر، بما في ذلك المراقبة الرسمية وأعمال الإنفاذ، وأيضاً استعراض سياسة سلامة الأغذية وجودتها واستراتيجيات السلطات المختصة. لهذا السبب، لا بد من الاضطلاع بهذه الأنشطة على نحو جيد، وبالتالي تمويلها بشكل مناسب (النقطة الثالثة من الفقرة 59 من الوثيقة CXG 82-2013).

النتيجة المحتملة

يتم الاسترشاد ببيانات وتحليل نتائج أنشطة رصد الأغذية ومراقبة الصحة البشرية إعمالاً لإنفاذ استعراض السياسات وأعمال الرقابة الرسمية.

المؤشرات المحتملة

- < أن تكون ميزانية التشغيل لأنشطة أخذ العينات التي تدعم رصد المخاطر الغذائية (بما في ذلك مراقبة الصحة البشرية) مخصصة في الموازنة السنوية (جمع العينات، التخزين والنقل، التحليل، معالجة البيانات والإبلاغ بها).
- < انعكاس سياسة تحليل المخاطر والخطة الاستراتيجية الوطنية لأخذ العينات / المراقبة في ميزانية التشغيل لأخذ العينات والمراقبة.
- < اتساق التكاليف المقدرة لاستراتيجية أخذ العينات والمراقبة مع المخصصات الفعلية في الميزانية.

مصادر الأدلة

- < تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي (الموازنة / الميزانية السنوية).

أنظر أيضاً

- 2.1.1.أ تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.
- 5.2.2.أ يتم توفير المعدات والمساحة والمرافق المناسبة لأخذ العينات (مثل أماكن التخزين المضبوطة الحرارة والبنية التحتية اللازمة لنقل العينات إلى المختبرات) لأنشطة الرصد أو المراقبة.
- 1.3.2.أ تعمل السلطات المختصة والمختبرات معاً لتخطيط عبء العمل التحليلي المرتبط بعمليات التفتيش الروتينية، وبرامج أخذ العينات للترصد ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية وغيرها من الأنشطة العلمية ذات الصلة.
- 8.2.1.ب تتوفر مرافق تفتيش كافية لموظفي التفتيش من حيث التصميم والشكل والقدرات الملائمة في جميع المواقع ذات الصلة.
- 1.2.ب برامج رصد أخطار محددة في السلسلة الغذائية.

8.1.2.أ

معيار التقييم: عند حدوث حالة طوارئ وطنية ذات صلة بالأغذية، توجد مخصصات مالية كافية وواقعية مرصودة في الموازنات/ الميزانيات لدعم تعبئة الخطة الوطنية للطوارئ.



التوجيه

عندما تنشأ حالات الطوارئ الغذائية (سواء كانت تتعلق بسلامة الأغذية أو باحتيال إزاء الجودة)، يتم ممارسة ضغوط سياسية كبيرة على الحكومة والسلطات المختصة من جانب المستهلكين والقطاع الخاص على السواء. وفي هذه الأوقات، من الأهمية بمكان أن تكون الموارد متاحة بسهولة لتعبئة استجابة الحكومة وأعمال الرقابة الرسمية الفعالة في إطار خطة الطوارئ في البلد. ولهذا الأسباب، من المهم تخصيص موارد مالية كافية مسبقاً لاستجابة الحكومة لحالات الطوارئ المتصلة بالأغذية. قد تخصص هذه الأموال ضمن موازنات الحكومة المركزية أو ضمن موازنات السلطات المختصة بشكل مستقل.

وفي غياب أموال مخصصة بشكل محدد، ستعالج حالات الطوارئ من خلال «الميزانية العادية» وقد يتسبب ذلك في حدوث اضطرابات في أنشطة الرقابة العادية.

النتيجة المحتملة

تحظى الاستجابة الحكومية الرسمية لحالات الطوارئ المتعلقة بالأغذية بالدعم المالي.

المؤشرات المحتملة

- < تخصيص المسبق للموارد المالية الكافية للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالأغذية (قد تكون الأموال متوفرة ضمن ميزانيات الحكومة المركزية أو ضمن الميزانيات المفترزة للسلطات المختصة).
- < المطابقة بين تقديرات الميزانية والمخصصات المالية الفعلية لحالات الطوارئ المتصلة بالأغذية.
- < سهولة الوصول إلى الأموال المضمونة لإدارة حالات الطوارئ.

مصادر الأدلة

- < تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي/ الموازنة السنوية.

أنظر أيضاً

- 2.1.1.أ تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.
- 4.3.2.أ في حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، تتمتع مختبرات الرقابة على الأغذية بالقدرات والمرونة التي تتيح لها التكيف مع التغيرات/ الطفرات الناتجة في الطلب على إجراء الاختبارات.
- 3.2.ب إدارة الأحداث المتصلة بسلامة الغذاء بما في ذلك حالات الطوارئ.

9.1.2.أ



معيّار التقييم: ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الاعتمادات اللازمة لإعداد الموظفين لاجتماعات ومؤتمرات دولية مختارة تُعنى بالعلوم والسياسات والمشاركة فيها.

التوجيه

غالباً ما تجري العلاقات مع السلطات المختصة بالرقابة على الأغذية في البلدان التجارية من خلال اجتماعات مختارة للمنظمات الدولية التي تتمتع بولاية متصلة بالرقابة على الأغذية. وتعتبر المشاركة في هذه الاجتماعات مهمة لعدة أسباب، كمناقشة مفاهيم جديدة للرقابة على الأغذية وتهديدات غذائية جديدة، وتقاسم المعارف والأفكار الجديدة، وضمان الحصول على الخبرة والمشورة. ونتيجةً لذلك، قد تستفيد علاقات التجارة بالأغذية، ويحصل التعاون بين البلدان على الدعم (على سبيل المثال في حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية). وتعتبر المشاركة في المؤتمرات/ الاجتماعات الإقليمية أو في لجان الدستور الغذائي ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للبلد مثلاً جيداً. فمثل هذه الشبكات الدولية مهمة للنجاح في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية. ولتحقيق ذلك، من المتوقع أن تقوم السلطات المختصة بتحليل احتياجاتها الاستراتيجية في هذا الصدد، وذلك لتبرير مخصصات الموازنة المطلوبة. وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة في فعاليات الدستور الغذائي ليست مجرد «حضور شخصي» للاجتماع. وتتطلب هذه المشاركة لكي تكون مفيدة، من بين أمور أخرى، تبادلًا للمعلومات ومشاورات وطنية، وإعداد المواقف، وعند الضرورة، زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة لتيسير إسهامهم في هذه المشاورات الوطنية.

ومن المسلم به أنه سيتمّ حكماً اتخاذ خيارات لأن حضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية/ الدولية لن يكون ممكناً (ولا مرغوباً به). والغرض من هذا المعيار هو فهم ما إذا كان (أولاً) يتم اختيار الاجتماعات على أساس رؤية استراتيجية، و(ثانياً) بالإمكان حضور الاجتماعات التي تُعتبر مهمة من الناحية الإستراتيجية (مع مستوى الاستعداد المناسب) من وجهة النظر المالية.

النتيجة المحتملة

تمكين السلطات المختصة من المشاركة بشكلٍ مجدٍ في فعاليات دولية منتقاة على أساس استراتيجي.

المؤشرات المحتملة

- < تأخذ الميزانية المخصصة لحضور الموظفين للاجتماعات الدولية في الاعتبار:
 - i. عملية موثقة لتحديد الاجتماعات الاستراتيجية التي يجب حضورها، مع التواصل بين السلطات المختصة لتجنب الازدواجية.
 - ii. عدد الموظفين الرئيسيين الذين يحتاجون مراعاة هذه المسألة.
 - iii. رسوم المؤتمرات وتكاليف السفر والإقامة.
 - iv. بالنسبة للجان الدستور الغذائي: أن يتناسب الحضور مع احتياجات البلد وأولوياته كما هي محددة ومختارة من قبل السلطات المختصة.
- < وثائق تثبت المشاركة في الاجتماعات الإقليمية/ الدولية ذات الصلة في الماضي.

مصادر الأدلة

< تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي/ الموازنة السنوية. تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي (الموازنة/ الميزانية السنوية).

أنظر أيضاً

- أ.2.1.1 تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.
- ج.2.2.1 يكون البلد عضواً نشطاً في هيئة الدستور الغذائي وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة التي لها ولايات في مجال سلامة الأغذية وجودتها.
- ج.2.2.3 يقوم البلد بتزويد هيئة الدستور الغذائي وهيئات المشورة العلمية ذات الصلة بالمعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة.

أ.10.2.1

معياري التقييم: يجري التدقيق بالميزانية بعد الإنفاق واستعراض الأداء الإداري في ما يتعلق بنفقات الميزانية.



التوجيه

من المهم التحقق من أداء الميزانية والنفقات (ما بعد الإنفاق) على أساس دوري. ويتيح ذلك للسلطات المختصة بالتحقق مما إذا كانت المخصصات ملائمة وأيضاً مما إذا كانت قد تمت إدارة إنفاق بنود الميزانية على الوجه الصحيح. ومن شأن ذلك أن يؤكد ما إذا كانت الموازنة/ الميزانية دقيقة في التقدير وفي الواقع، وما إذا كان هناك تخصيص كاف أو غير كاف من خلال الميزانية الفعلية، وما إذا كان قد تم التعامل مع الميزانية بشكل صحيح. وسوف يحدد أيضاً ما إذا كانت هناك أية دروس يمكن تعلمها والإجراءات أو الأساليب الجديدة التي تقترحها عملية المراجعة. وينبغي أن يدعم ذلك حلقة تبادل للأفكار تشمل جميع الأطراف، وهذه الحلقة لا تسمح فقط للسلطات المختصة بتنفيذ برامج عملها على الوجه السليم فيما يخص وضع الموازنات المقبلة، بل أيضاً تسمح بالاستثمار التدريجي في الأصول المطلوبة والناقصة وتدريب الموظفين وما إلى ذلك.

النتيجة المحتملة

تضمن مراجعة حسابات الموازنة وعملية المراجعة استخدام الأموال بصورة فعالة وخاضعة للمساءلة ومناسبة.

المؤشرات المحتملة

< تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي/ الموازنة السنوية.

- < المراجعة المالية الدورية للميزانية (السنوية؟) - استعراض دوري للأداء المالي.
- < عمليات التحقق التي تقوم بها السلطات المختصة المستقلة.

مصادر الأدلة

- < تقارير أو وثائق أو مراجعات التخطيط المالي/ الموازنة السنوية.
- < التقارير والنواتج الأخرى المنبثقة عن المراجعة المالية واستعراض الأداء.

أنظر أيضاً

- أ.2.1.1.1 تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

2.2.أ

البنى التحتية والمعدات

توفر البنية التحتية والمعدات المناسبة والكافية للسلطات المختصة القيام بعملها بفعالية ووفقاً للخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية⁴ (الفقرة 24 من الوثيقة CXG 82-2013).

الحصيلة الإجمالية

1.2.2.أ

معيار التقييم: تحظى خدمات الرقابة على الأغذية بأماكن استضافة مناسبة ومرافق خاصة في جميع المواقع التي يجري فيها الاضطلاع بأعمال رسمية للرقابة على الأغذية



التوجيه

ينبغي أن تكون السلطات المختصة قد استأجرت أو رتبت أو قد تمّ تزويدها بأماكن إقامة مناسبة في المواقع التي يتم فيها تنفيذ أعمال الرقابة الرسمية. فخدمات الرقابة على الأغذية التي تعمل في مواقع محددة (كالمدن)، من قبل مشغلين محددين في قطاع الأغذية أو بنى تحتية مختارة (كالمسالخ)، وعند نقاط التفتيش الحدودية (في المطارات والموانئ ومعابر الطرق، وما إلى ذلك) تتطلب إقامة آمنة ومناسبة ومرافق خاصة تسمح للموظفين بالقيام بعملهم. ويجب حفظ الوثائق، بما في ذلك السجلات والشهادات والعينات وغيرها من الأدلة المقبولة، لتفادي العبث بها أو إزالتها. وفي المواقع التي لا تكون فيها وتيرة العمل عالية، ينبغي أن توضع بتصرف الموظفين مرافق تستوفي معايير العمل والأمن.

النتيجة المحتملة

تسمح أماكن الإقامة المناسبة مع المرافق الخاصة لموظفي الرقابة على الأغذية بأداء عملهم بشكل سليم.

المؤشرات المحتملة

< أماكن الإقامة والمرافق نفسها التي تؤمّن على سبيل المثال تخزين آمن للوثائق.

مصادر الأدلة

< بيانات مكتوبة أو فوتوغرافية عن المرافق المقدمة في مواقع التفتيش الرئيسية، وكذلك في مواقع تشهد عمليات تفتيش أقل (استناداً إلى عدة مرافق في مناطق مختلفة وبوظائف مختلفة).

⁴ تسمح الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية بتحقيق الأهداف الموصوفة في الفقرة 1.1.1، وتدمج الأنشطة الموصوفة في الأقسام باء وجيم ودال .

أنظر أيضاً

- 6.1.2.أ ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.
- 8.2.1.ب تتوفر مرافق تفتيش كافية من حيث التصميم والشكل والقدرات الملائمة في جميع المواقع ذات الصلة.

2.2.2.أ



معياري التقييم: تتوفر أصول مناسبة وكافية من المركبات التي تتم صيانتها بشكل ملائم لتنفيذ برنامج الرقابة على الأغذية من جانب السلطات المختصة.

التوجيه

تتطلب الخدمات الفعالة للرقابة على الأغذية في جميع أنحاء بلد ما تنقل الموظفين والمعدات وجميع المواد الأخرى التي تتطلب نقلها إلى مكان آخر، مثل العينات (البيولوجية) أو المنتجات الغذائية أو الملابس الواقية، وتمكن من الوصول إلى المواقع النائية عبر بنية طرق جيدة تدعمها مركبات يمكن الاعتماد عليها لسلوك الطرق في ظروف مناخية سيئة. يجب أن تكون الأصول المكونة من المركبات سليمة من الناحية الميكانيكية ومصانة على جميع الأصعدة للحفاظ على موثوقيتها وسلامتها. ويتطلب النقل البري الوظيفي موارد وقود موثوقة ومتوفرة من الوقود. ويجب أن يتم توفير سائقين بإمكانهم استخدام المركبات والطرق بأمان. ويرتبط مفهوم «الكفاية» ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الأنشطة، وبالأهداف المحددة في الخطة أو الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية أو في برامج عمل السلطات المختصة المستمدة من هذه الخطة (الخطط).

النتيجة المحتملة

توفر المركبات يدعم عمليات التفتيش ونقل العينات والموظفين لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < توفر المركبات التي:
 - i. يمكن الاعتماد عليها لسلوك الطرق في الظروف المناخية السيئة.
 - ii. تكون سليمة من الناحية الميكانيكية ومصانة للحفاظ على موثوقيتها وسلامتها.
- < توفر موارد موثوقة من الوقود.
- < توفر سائقين بإمكانهم استخدام المركبات والطرق بأمان.
- < أدلة على أن توفر المركبات والأنظمة الداعمة لها لا يؤثر سلباً أو يفرض أية قيود على بلوغ أهداف الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية.

مصادر الأدلة

- < القوائم الرسمية بأصول المركبات.
- < مقابلات مع السلطات المختصة والموظفين المسؤولين عن الرقابة على الأغذية.

أنظر أيضاً

أ.1.2.6. ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.

أ.3.2.2.

معيار التقييم: يتوفر نظام لتكنولوجيا المعلومات لتسجيل البيانات التي يتم جمعها أثناء الرقابة على الأغذية ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية وتحليلها وتبادلها.



التوجيه

إن المعلومات الورقية وتسجيلات البيانات بالطريقة التقليدية غير مفيدة لمعالجة المعلومات ونشرها. ويعني التسجيل الإلكتروني للمعلومات أنه يمكن معالجة المعلومات ونسخها وحفظها وتجميعها ونقلها بكفاءة أكبر بكثير مما يمكن أن يحصل مع النظم التقليدية الورقية. وينبغي أن تكون لهذه النظم تغطية وطنية، كما ينبغي تيسير تبادل المعلومات بين المختبرات وكذلك السلطات المختصة. وبما أن نظم تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تكون عرضة للأضرار المادية أو للانهايار، فإن وجود نظام دعم تقني صالح يعتبر أيضاً إلزامياً للنجاح.

النتيجة المحتملة

يمكن تحليل البيانات الناتجة عن أعمال الرقابة على الأغذية لتحليل المخاطر ولتحقيق الإنفاذ.

المؤشرات المحتملة

- < وجود نظام إلكتروني لتسجيل البيانات والمعلومات.
- < وجود وظائف دعم لحماية النظام ولصيانتها.
- < توفر خدمات الوصول إلى شبكة المعلومات/ الشبكة العنكبوتية فعالة وموثوقة.
- < توفر أجهزة حديثة لدعم الرقابة وعمليات التفتيش الرسمية على الأغذية (المتاحة والمستخدمه على نحو فعال).
- < إمكانية تبادل المعلومات المتعلقة بمراقبة الصحة البشرية ورصد الأغذية بين السلطات المختصة والمختبرات.

مصادر الأدلة

- < التقارير المستخرجة عبر استخدام النظام.

أنظر أيضاً

6.1.2.أ ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.

4.2.2.أ



معيار التقييم: يكون الموظفون الذين ينفذون أنشطة التفتيش والترصد والمراقبة قادرين على الوصول إلى تكنولوجيا حديثة وموثوقة من أجل التواصل السريع في المكاتب المركزية والمحلية.

التوجيه

يجب أن يتمتع الموظفون الرئيسيون بسهولة التواصل بغض النظر عن مكان وجودهم. فالقدرة على التحدث أو تبادل الرسائل (مثلاً عن طريق الهواتف الخلوية أو الأجهزة اللاسلكية أو الحواسيب/ الحواسيب المحمولة المزودة بإمكانية الوصول إلى الخدمات القائمة على شبكة المعلومات/ الشبكة العنكبوتية) تدعم تقديم خدمة تفتيش الرقابة على الأغذية. وينبغي أن يكون الموظفون قادرين على التواصل مع زملائهم أو مع مشغلي قطاع الأغذية في جميع الأوقات وجميع الأماكن وعلى التحقق من المعلومات والترتيبات. وهذه الأدوات إما أن تكون ملكية شخصية للموظفين، على أن يُدفع بدل مخصص لاستخدامها في المكاتب، أو أن يزود بها المكتب وفقاً لترتيب معين بشأن استخدامها في الأمور الخاصة. ويتعين على السلطات المختصة أن تضمن عدم تعرض خدمات الرقابة على الأغذية للخطر بسبب صعوبات التواصل. ويجب أن يحظى وصول السلطات المختصة إلى المعلومات السرية بضمانات لحماية المعلومات والحساسية التجارية.

النتيجة المحتملة

تدعم تقنيات التواصل الحديثة والفعالة والموثوق بها تقديم خدمات الرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < يمتلك موظفو الرقابة على الأغذية أدوات ملائمة تمكنهم من التواصل في جميع الأماكن وفي جميع الأوقات (الهواتف الخلوية، والأجهزة اللاسلكية، والحواسيب/ الحواسيب المحمولة المتصلة بشبكة المعلومات).
- < تدعم السلطات المختصة موظفي الرقابة على الأغذية ليتمكنوا من استخدام معدات وخدمات الاتصالات الحديثة (مثل الهواتف الخلوية).
- < أن يكون الموظفون راضين عن الترتيبات في حال كانت الأدوات مملوكة لهم شخصياً.

مصادر الأدلة

- < الأدلة من موظفي الرقابة على الأغذية الذين يعملون على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات.

أنظر أيضاً

- أ.6.1.2. ترصد السلطات المختصة في موازاتها/ ميزانياتها الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.
- ب.8.2.1. تتوفر مرافق تفتيش كافية لموظفي التفتيش من حيث التصميم والشكل والقدرات الملائمة في جميع المواقع ذات الصلة.
- ب.4.3.2. توجد ترتيبات وظيفية للاتصالات وتنفيذ الاستجابة في حال حدوث حالة طوارئ تتعلق بسلامة الأغذية.
- ب.5.3.2. تتوفر استراتيجيات وتوجيهات للتواصل مع الشركاء وأصحاب المصلحة وعامة الجمهور والمنظمات الدولية.
- ج.2.1. تدفق المعلومات وإدماج مشغلي قطاع الأغذية في إدارة التصرف في المخاطر.

أ.5.2.2.

معيار التقييم: يتم توفير المعدات والمساحة والمرافق المناسبة لأخذ العينات (مثل أماكن التخزين المضبوطة الحرارة والبنية التحتية اللازمة لنقل العينات إلى المختبرات) لأنشطة الرصد أو المراقبة.



التوجيه

في مواقع أخذ العينات (مثل مواقع المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية، والبنى التحتية مثل المسالخ، ونقاط التفتيش الحدودية)، من المهم جمع العينات من المنتجات الغذائية بهدف الرصد بطريقة مهنية تضمن تمثيلها وسلامتها. ويستلزم ذلك معدات مناسبة لأخذ العينات (مثل أجهزة القياس، والمجسات، ومقياس الحرارة)، والمرافق التي يمكن التحكم فيها بدرجة الحرارة للتخزين، والمعايينة البصرية، والنقل إلى المختبرات. كما يشمل ذلك أي جهاز ومرفق يحمي عملية أخذ العينات والعينات نفسها من التلوث البيئي المضر. ويجب حفظ العينات البيولوجية بشكل آمن في الظروف المادية للاحتواء أو التحكم في درجة الحرارة أو التبريد، ويجب أن تتوفر في أماكن العمل هذه المرافق حسب الضرورة.

النتيجة المحتملة

يتم تلقي العينات من قبل المختبرات في حال يضمن أن تكون النتائج صحيحة.

المؤشرات المحتملة

- < المعلومات التي يتم جمعها من خلال زيارة المواقع حيث يتم جمع هذه العينات ومن خلال مقابلة الموظفين المناسبين.
- < قلة أو انعدام الحالات التي تعلن فيها المختبرات أن العينات غير قابلة للمعالجة بسبب التلوث أو تدهور الجودة.

مصادر الأدلة

- < مقابلات مع الموظفين المناسبين عند زيارة المواقع التي يتم فيها جمع العينات.
- < البيانات المتعلقة بصحة النتائج المخبرية.

أنظر أيضاً

- أ.6.1.2. ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.
- أ.7.1.2. ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها التمويل اللازم لأنشطة أخذ العينات المتعلقة برصد مخاطر سلامة الأغذية ذات الأولوية، فضلاً عن مراقبة صحة الإنسان ذات الصلة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.
- ب.8.2.1. تتوفر مرافق تفتيش كافية لموظفي التفتيش من حيث التصميم والشكل والقدرات الملائمة في جميع المواقع ذات الصلة.
- ب.14.1.1. تتوفر توجيهات موثوقة وواضحة للمفتشين بشأن تقنيات أخذ العينات، على أن تكون العينات المأخوذة أثناء عمليات التفتيش مناسبة.

3.2.أ

الموارد التحليلية

توفر خدمات تحليلية مناسبة وكافية يمكن للسلطات المختصة الوصول إليها من أجل إجراء التحليلات التي يتطلبها نظام الرقابة على الأغذية (النقطة التاسعة من الفقرة 43 من الوثيقة 82-2013-CXG).

الحصيلة الإجمالية

1.3.2.أ

معيار التقييم: تعمل السلطات المختصة والمختبرات معاً لتخطيط عبء العمل التحليلي لإنجاز عمليات التفتيش الروتينية، وبرامج أخذ العينات للرصد ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية وغيرها من الأنشطة العلمية ذات الصلة.



التوجيه

تعمل المختبرات ككيانات تقدم خدمات التحليل والتحقيق العلمي. وللمختبر الحكومي للرقابة على الأغذية (أو المختبرات الخاصة المتعاقدة) دور محدد ومسؤولية يفترض به إنجازها. ويجب أن تكون عمليات المختبر/ المختبرات متكاملة تماماً مع عمليات الخدمات الميدانية التي يتم تنظيمها من قبل السلطات المختصة. وينبغي أن يدعم التخطيط المشترك التواصل والاتصال الوثيقين بين مديري العمليات الميدانية للرقابة على الأغذية وعمليات المختبرات. ويشكل وجود خطة استراتيجية للرقابة على الأغذية (أنظر الفقرة 2.1.1.أ) مصدر دعم عند تخطيط السلطات المختصة للاحتياجات التحليلية القادمة، وبالتالي من شأنه تسهيل الترتيبات مع المختبرات.

النتيجة المحتملة

تكون الخدمات المخبرية متوفرة للسلطات المختصة عند الحاجة إليها.

المؤشرات المحتملة

آليات الاتصال بين مديري العمليات الميدانية (الرقابة الرسمية على الأغذية) ومديري مختبر/ مختبرات الرقابة على الأغذية لتخطيط العمل المشترك.

مصادر الأدلة

< خطط الاجتماعات وتقارير أو وثائق الاجتماعات التي:

- i. تشير إلى حصول الاتصال والتنسيق الوثيقين بين المديرين كما هو متوقع.
- ii. تحدد المختبرات التي ينبغي إرسال العينات إليها، حسب الحاجة، لإجراء تحليل محدد (مثل المختبرات المعتمدة).

أنظر أيضاً

- أ. 2.1.1. تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.
- أ. 7.1.2. ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها التمويل اللازم لأنشطة أخذ العينات المتعلقة برصد مخاطر سلامة الأغذية ذات الأولوية، فضلاً عن مراقبة صحة الإنسان ذات الصلة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.

أ. 2.3.2.



مقياس التقييم: تلبية القدرات المخبرية للاحتياجات التحليلية الاستراتيجية للبلد من خلال تغطية جغرافية مناسبة في جميع أنحاء البلد، بما يشمل الاستيراد والتصدير.

التوجيه

يجب على السلطات المختصة أن تحدد الاحتياجات التحليلية بدقة كافية للسماح باستثمار المختبرات في تطوير الأساليب، وشراء المعدات، وتدريب الموظفين. ويجب أن تتواجد المختبرات (أو بشكل أعم الوصول إلى الخدمات المخبرية- بالنسبة للبلدان الصغيرة التي لا يكون فيها وجود مختبر عام مخصص للرقابة على الأغذية استراتيجياً أو قابلاً للتحقيق) في موقع يجيز لها تلبية أبرز احتياجات السلطات المختصة على أفضل وجه، وفقاً لمواقع أخذ العينات (نقاط التفتيش الحدودية، ومناطق مهمة يتركز فيها مشغلو قطاع الأغذية، والمدن الهامة، وما إلى ذلك). وينبغي أن تؤخذ في الحسبان أيضاً تحديات النقل الخاصة بالبلدان والمعدات المتاحة للسلطات المختصة لنقل العينات (وكلاهما وسيلة للحفاظ على سلامة العينات) عند تحديد مكان وعدد المختبرات (وماهية القدرات) اللازمة.

النتيجة المحتملة

توفير المختبرات للخدمات التحليلية الفعالة للسلطات المختصة.

المؤشرات المحتملة

- < تحديد الاحتياجات التحليلية من قبل السلطات المختصة.
- < التغطية الجغرافية المناسبة للمختبرات (أو الوصول إلى الخدمات المخبرية) وفقاً لاحتياجات السلطات المختصة.
- < أدلة على أن المختبرات تلبية ما يُطلب منها.
- < أدلة على القدرة على نقل العينات وصيانتها.

مصادر الأدلة

- < أدلة مستندة إلى فعالية المختبرات (بيان المهمة، ووثيقة الاستراتيجية أو السياسة، والتقارير الروتينية).

3.3.2.أ

معيار التقييم: يملك النظام الوطني للمختبرات قدرات تقنية كافية للتعاطي مع الأخطار ذات الأولوية ومعايير الجودة لتحليل الأغذية وتحليل العينات السريعة للكشف عن الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية..



التوجيه

بعض المختبرات قادر على تأدية المهام الأساسية فقط لتحليل الأغذية بسبب محدودية الموارد المتوفرة، مستوى الاستثمار المتدني في المعدات والموظفين، في حين أن بعضها الآخر قد يكون قادراً على تولي مهام أكثر تعقيداً. ويتعين على السلطات المختصة أن تكون قادرة على إثبات إمكانية تأدية المهام التحليلية الرامية إلى دعم أعمال الرقابة الرسمية على المنتجات الغذائية، كما هو منصوص عليه في التشريعات، ومشار إليه في الخطة الاستراتيجية للرقابة على الأغذية، ضمن نظام المختبرات في البلد. وإذا تعذر إجراء بعض التحاليل الهامة في مكان ما من البلد، ينبغي أن يكون مديرو الرقابة على الأغذية قادرين على الوصول إلى الخدمات المخبرية في البلدان الأجنبية. ويجب أن تتناسب الطلبات المقدمة إلى المختبرات مع قدراتها الفنية (أي ما إذا كانت قادرة على إجراء تحاليل معقدة أو غير عادية) أي مع المعدات المتاحة والخبرة الفنية للموظفين. من الناحية العملية، تُعتبر قدرات المختبرات رهناً بالطلبات المقدمة لديها، وبالحوافز السياسية أو قوى الدفع التي هي وراء العملية، وبالاستثمارات التي كانت الحكومة أو السلطات المختصة قادرة على تأمينها، وبتطلعات مديري المختبرات.

النتيجة المحتملة

تغطي المختبرات بشكل كافٍ الجوانب التحليلية ذات الأولوية للرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < امتلاك المختبرات للمعدات وآليات متبعة لإجراء تحاليل موثوقة للجوانب ذات الأولوية المتصلة بالرقابة على الأغذية.
- < تناسب الطلبات المطروحة أمام نظام مختبرات سلامة الأغذية وجودتها من حيث قدراتها التقنية مع المعدات المتاحة والخبرة الفنية للموظفين.
- < تلبية النتائج والمخرجات العادية للمختبرات توقعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعين العام والخاص.

مصادر الأدلة

- < قائمة مختبرات الرقابة على الأغذية وقدراتها (بالإضافة إلى إحصاءات الإنتاجية لكل من الاختبارات التي يتم تنفيذها).
- < مقابلات مع موظفي المختبرات.

أنظر أيضاً

- 1.1.1.أ تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة

4.3.2.أ



معياري التقييم: في حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، تتمتع مختبرات الرقابة على الأغذية بالقدرات والمرونة التي تتيح لها التكيف مع التغيرات/ الطفرات الناتجة في الطلب على إجراء الاختبارات.

التوجيه

يشكل تنوع الاختصاصات لدى مختبرات الرقابة على الأغذية نقطة قوة. ويرجع ذلك إلى إمكانية وجود تغيرات تدريجية على صعيد الطلب على خدمات معينة. وقد يحدث التغيير في الطلب بشكل مفاجئ أحياناً. ويمكن أن تؤثر التغيرات على عدد الاختبارات المطلوبة أو نوعها. ويتمثل هذا المعيار أساساً في تقييم القدرة التقنية لمختبرات الرقابة على الأغذية على التكيف مع زيادة الطلب الفجائية على الخدمات التحليلية. وقد يتوقف ذلك على نوع الاختبار، أو المساحة المادية، أو توفر المعدات و/ أو أدوات الكشف، بل أيضاً على الموارد المالية والإرادة السياسية، (والأهم من ذلك) على القدرات الفنية للموظفين.

النتيجة المحتملة

تتمتع المختبرات بالقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ.

المؤشرات المحتملة

- < قدرة المختبرات على حشد جميع قدرات الأداء المطلوبة لدعم الأولويات المتزايدة للرقابة على الأغذية والمسائل الناشئة.
- < يتم تناول مفهوم «تعدد الاختصاصات» في التقارير الحكومية أو التخطيط للطوارئ لمختبر/ مختبرات سلامة الأغذية.
- < عدم وجود مؤشرات على وجود طلب حالي (أو في السابق) على خدمات لم تتمكن الحكومة من تلبيتها من خلال تعدد الاختصاصات.

مصادر الأدلة

- < أية وثيقة أو تقرير يتناول التخطيط للطوارئ لقطاع المختبرات المعني بسلامة الأغذية.

أنظر أيضاً

- 8.1.2.أ عند حدوث حالة طوارئ وطنية ذات صلة بالأغذية، توجد مخصصات مالية كافية وواقعية مرصودة في الموازنات/ الميزانيات لدعم تعبئة الخطة الوطنية للطوارئ
- ب. 1.3.2 يجري تطوير خطة طوارئ وطنية مناسبة لسلامة الأغذية بطريقة تشاركية وتحديد حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية لتكون بمثابة عامل محفز لتصعيد الاستجابة المناسبة.
- ب. 3.3.2 تشمل آلية التنسيق المركزية الوظيفية جميع السلطات المختصة ذات الصلة لمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

أ.3.2.5

معيار التقييم: تنفذ أساليب هيئة الدستور الغذائي وغيرها من الأساليب الرسمية الموصى بها للتحليل وأخذ العينات.



التوجيه

إلى جانب تحديد المستويات القصوى، والمعايير الميكروبيولوجية، أو تحديد مؤشرات محددة، ينبغي أن تشير اللوائح إلى طريقة الاختبار المرجعية التي يجب استخدامها لأخذ العينات واختبارها لمؤشر محدد. وعلى الصعيد الدولي، يحدد الدستور الغذائي الطرق المرجعية التي تقدمها الهيئات المعترف بها (مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، واتحاد المحللين الكيميائيين المعتمدين). ولذلك فمن المهم أن تستخدم المختبرات الأساليب الرسمية المنصوص عليها في اللوائح وأن تكون هذه الأساليب الرسمية ملائمة.

النتيجة المحتملة

الطرق المستخدمة من قبل المختبرات ملائمة للرقابة على الأغذية وتستند إلى الأساليب الرسمية.

المؤشرات المحتملة

< استخدام المختبرات لأساليب التحليل وأخذ العينات الموصى بها من قبل هيئة الدستور الغذائي (CXS 234-1999) أو غيرها من الأساليب الرسمية عند الضرورة.

مصادر الأدلة

- < إجراءات التشغيل القياسية.
- < أدلة على اختبارات أجريت في الماضي.

أ.3.2.6

معيار التقييم: تتبع المختبرات الممارسات المخبرية الجيدة ويكون لديها أنظمة لإدارة الجودة.



التوجيه

تستدعي موثوقية النتائج التحليلية في الحد الأدنى الامتثال لممارسات المختبرات الجيدة ووجود نظام لضمان الجودة. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، إلى جانب نظام التوثيق، إجراءات إدارة العينات وتسجيلها، وخدمة المعايرة الدورية والروتينية، وصيانة المعدات وتدابير الصحة والسلامة الخاصة بالموظفين (الفقرة 76 من الوثيقة CXG 2013-82). واعتمدت هيئة الدستور الغذائي، من جملة نصوص أخرى تتعلق بالتحليل وأخذ العينات، توصيات بشأن: رقابة الجودة الداخلية ومختبرات الكيمياء التحليلية (CXG 65-1997)؛ وإدارة الرقابة على الأغذية (CXG 1995-28).

وتتعامل المختبرات مع مسببات الأمراض والسموم ومخاطر سلامة الأغذية التي قد يشكل بعضها خطراً على الموظفين في المختبر، أو على غيرهم في محيط المختبر (ولاسيما العوامل المعدية). وينبغي أن تتم جميع الإجراءات العلمية والعمل الذي يجري في المختبر بطريقة آمنة للموظفين وكذلك للجمهور عامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكد من توفر نظام قياس وطني لدعم وضع المعايير.

النتيجة المحتملة

تضمن أنظمة إدارة الجودة في المختبرات دقة الاختبارات العلمية لتحاليل الرقابة على الأغذية، إلى جانب حماية صحة الموظفين وسلامتهم.

المؤشرات المحتملة

- < يتم تنفيذ المعايير من قبل مقدمي الخدمات الموثوقين والذين يخضعون لعمليات مراقبة ضمان الجودة.
- < وجود عقود صيانة مرضية.
- < أدلة على أخذ المختبر مسائل الصحة والسلامة على محمل الجد.
- < أدلة على أنه قد تم تدريب الموظفين وأنهم مدركون تماماً لمسائل الصحة والسلامة أثناء العمل.
- < توفير الملابس الواقية والزي الرسمي والشارات والطوابع.
- < توجيهات مكتوبة للموظفين حول إجراءات السلامة.
- < دليل ضمان الجودة للمختبر، بما في ذلك إجراءات تسجيل العينات وإدارتها.

مصادر الأدلة

- < السجلات المنبثقة عن نظام ضمان الجودة.
- < دليل الصحة والسلامة للمختبر، بالإضافة إلى أي تقرير رسمي يتناول أداء السلامة في المختبر.
- < بيان سياسة الإدارة بخصوص صيانة المعدات، ووضع المعايير والتقارير والحسابات.

أ. 2. 3.

معياري التقييم: تكون المختبرات المخصصة لإجراء الرقابة على الأغذية معتمدة بموجب المواصفة⁵ ISO 17025 (مختبرات الفحص) والمواصفة⁶ ISO 15189 (المختبرات الطبية) من قبل الهيئات المعترف بها دولياً.



⁵ أيزو 17025 (ISO 17025): المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة.

⁶ أيزو 15189 (ISO 15189): المختبرات الطبية - متطلبات الجودة والكفاءة.

التوجيه

إن الثقة في مستوى الخدمات التي تقدمها مختبرات الرقابة على الأغذية مهمة لأصحاب المصلحة الذين يعتمدون على دقة وجودة النتائج التي تستخدم لتوجيه قرارات الرقابة بشأن سلامة الأغذية وجودتها للمستهلكين. إن مطابقة الخدمات المخبرية لمعايير الجودة الصارمة، واعتمادها على أنها التزمت بهذه المعايير، والتحقق الدوري من الامتثال المستمر للمعايير يوفر ضمانات حول الجودة المقدمة لمستخدمي الخدمات المخبرية. ويوفر معيار أيزو 17025 أساساً متفقاً عليه دولياً لمنح الاعتماد للمختبرات التي تجري الاختبارات، في حين أن معيار أيزو 15189 مرتبط بالمختبرات الطبية (الفقرة 77 من الوثيقة CXG 82-2013). ولكي يكون الاعتماد صالحاً على المستوى الدولي، لا بد من أن تكون هيئة الاعتماد معترف بها دولياً (مثل المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات).

النتيجة المحتملة

يتم تقديم خدمة ذات مستوى ممتاز وحاصلة على شهادة اعتماد.

المؤشرات المحتملة

< الحصول على شهادات اعتماد أيزو 17025 و/ أو أيزو 15189 من قبل هيئة اعتماد معترف بها دولياً (إن وجود دليل على السعي لإتمام المسار للحصول على شهادة اعتماد أيزو 17025 و/ أو أيزو 15189 يعطي إمكانية الحصول على درجة تعكس الإنجاز الجزئي).

مصادر الأدلة

< شهادات الاعتماد لمعايير المختبرات أيزو 17025 أو أيزو 15189 حسب الضرورة، من قبل هيئة اعتماد معترف بها دولياً.

أنظر أيضاً

د.6.1.2 تتوفر لدى السلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية سياسة مكتوبة لاستخدام المراجعة الخارجية للعمليات التجارية لتحسين الخدمات العامة، وتنفيذ هذه السياسة.



© FAO/Giuseppe Bizzari

القسم الفرعي أ.3 الموارد البشرية

الكفاءة أ.1.3	تأهيل الموظفين
الحصيلة الاجمالية	تطبّق السلطات المختصة آلية واضحة تضمن بها حصولها على الموظفين من ذوي المؤهلات المناسبة وبأعداد كافية.
أ.1.3.1	تفرض سياسة البلد على الدولة واجب ضمان حصول السلطات المختصة على عدد كافٍ من الموظفين المهرة الذين يملكون مؤهلات وقدرات كافية.
أ.1.3.2	تملك السلطات المختصة مبادئ توجيهية واضحة في مجال السياسات تتناول المؤهلات المطلوبة لمختلف الموظفين الذين يؤدون أنشطة الرقابة على الأغذية.
أ.1.3.3	ترتكز السلطات المختصة في عملية التوظيف على توصيف وظيفي واضح وعمليات شفافة.
أ.1.3.4	يطبّق الشرط المتعلق باستخدام موظفين أكفاء بدوره على الموظفين الفنيين في الوكالات الذين تستعين بهم السلطات المختصة.

الكفاءة أ.2.3	تنمية قدرات الموظفين
الحصيلة الاجمالية	تملك السلطات المختصة برامج تنمية قدرات واضحة وشاملة لضمان قدرة الموظفين على الاضطلاع بالمجموعة اللازمة من أعمال الرقابة على الأغذية.
أ.2.3.1	يتم عمل دورات توجيهية رسمية للموظفين المنتدبين حديثاً تتيح لهم تسلّم مهامهم بطريقة فعالة.
أ.2.3.2	تشجع السلطات المختصة التبادل النشط للمعرفة والمهارات بين الموظفين.
أ.2.3.3	تقوم السلطات المختصة بتقديم أو تيسير فعاليات تدريبية دورية لإطلاع الموظفين الذين يتحملون مسؤوليات في مجال الرقابة على الأغذية على آخر المستجدات.
أ.2.3.4	تعمل السلطات المختصة بنشاط على تيسير التطوير المهني المتواصل لموظفي الرقابة على الأغذية في المواقع المركزية والناحية على حدّ سواء.
أ.2.3.5	تملك السلطات المختصة سياسة لإجراء الاستعراض الداخلي لاحتياجات تنمية قدرات الموظفين على جميع المستويات داخل مكان العمل، في المواقع المركزية والناحية على حدّ سواء.

إدارة الموظفين وتحفيزهم	الكفاءة أ.3.3
تملك السلطات المختصة نظاماً يضمن حصول الموظفين على أجور وحوافز وعلى الحماية المناسبة.	الحصيلة الإجمالية
تكون رواتب الموظفين كافية بما يتناسب مع الواجبات، وتُدفع في الوقت المحدد وبصورة منتظمة.	أ.3.3.1
يتم تقييم كفاءة الموظفين وأدائهم بشكل روتيني عن طريق التقييم الرسمي.	أ.3.3.2
تشجع السلطات المختصة الأداء الوظيفي الجيد، من خلال ربطه بفرص التطور الوظيفي.	أ.3.3.3
تجيز السلطات المختصة التبليغ السري عن المخالفات من قبل الزملاء والموظفين من دون خطر تعرضهم لرد فعل من شأنه إلحاق الضرر بهم.	أ.3.3.4
تحافظ السلطات المختصة على استدامة البرامج والاستقرار الداخلي حتى في أوقات التغيرات السياسية.	أ.3.3.5

أ.3.1

تأهيل الموظفين

تطبّق السلطات المختصة آلية واضحة تضمن بها حصولها على الموظفين من ذوي المؤهلات المناسبة وبأعداد كافية

الحصيلة الإجمالية

أ.1.3.1

معيار التقييم: تفرض سياسة البلد على الدولة واجب ضمان حصول السلطات المختصة على عدد كافٍ من الموظفين المهرة الذين يملكون مؤهلات وقدرات كافية.



التوجيه

ينبغي أن تنص التشريعات على ضرورة أن يكون الأشخاص المعينون من أصحاب المؤهلات المناسبة فقط كموظفين للرقابة على الأغذية، مثل المفتشين على سبيل المثال، للعمل مع الهيئة المعنية ودعم ولايتها. وينبغي أيضاً أن تكون أعداد الموظفين متناسبة مع المهام المحددة في الخطة الاستراتيجية.

النتيجة المحتملة

تعيّن السلطات المختصة الموظفين من أصحاب المؤهلات المناسبة.

المؤشرات المحتملة

< الأدلة المادية على أنه يتم تعيين الأشخاص المؤهلين فقط لوظيفة مفتشي الأغذية، مثل سجلات مؤهلات الموظفين.

مصادر الأدلة

< النصوص القانونية على المستوى الوطني، وإذا أمكن ذلك على مستوى المقاطعات أو المستوى المحلي.

أنظر أيضاً

- 2.1.أ الإطار المؤسسي.
- 4.1.2.أ يتم تأمين الموارد المالية اللازمة لتوظيف ما يكفي من الموظفين المهرة ودفع أجورهم والاحتفاظ بهم، وأخذها في الحسبان عند التخطيط المالي وعند وضع الموازنة.
- 4.1.1.ب تستند خطط التفتيش الدورية التي تضعها السلطات المختصة إلى أساس منطقي مفصل وتقوم بتنفيذها.

أ.3.1.2



معيار التقييم: تملك السلطات المختصة مبادئ توجيهية واضحة في مجال السياسات تتناول المؤهلات المطلوبة لمختلف الموظفين الذين يؤدون أنشطة الرقابة على الأغذية.

التوجيه

إن الرقابة على الأغذية هو موضوع تقني ينطوي على مجموعة واسعة من التخصصات البيولوجية والعلمية. ويستلزم عمل فئات مختلفة من الموظفين (من فيهم مفتشي الأغذية، ومفتشي اللحوم، وفنيي المختبرات أو مديري المختبرات، أو موظفي التفتيش على الحدود) طائفة مختلفة من المعارف والمهارات والعمليات/ الإجراءات. ويُعتبر التعليم الأساسي في التخصصات المتعلقة بعلوم الأغذية مهماً بالنسبة لغالبية هذه الوظائف. ويجب أن يكون فنيو المختبرات قادرين على إجراء الاختبارات المخبرية التحليلية بنجاح وفقاً للأساليب الرسمية. كما يجب أن يكون مفتشو الأغذية قادرين على جمع المعلومات التي يعتبرونها مهمة لتحليل المعلومات، والتواصل مع مشغلي الأعمال، وفهم المخاطر المتعلقة سلامة الأغذية، والتفكير في الحلول التصحيحية للحالات التي قد ينحرف فيها جانب سلامة الأغذية في عملية ما عن مساره السليم وإبلاغ هذه الحلول. وعند الضرورة، يحتاج هؤلاء الموظفون إلى التمتع بالمهارات اللازمة لجمع الأدلة واستخدام إجراءات الإنفاذ الرسمية لضمان تطبيق قواعد الإنتاج السليم للأغذية. ولهذه الأسباب، فإن التعليم الجامعي الأساسي مطلوب لهذه الوظائف، ويجب أن يكون لدى السلطات المختصة مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية للسياسات التي تتناول المؤهلات المطلوبة لمختلف الدرجات الوظيفية التي تقدم الدعم لخدمات الرقابة على الأغذية.

النتيجة المحتملة

يتم تعيين الموظفين من أصحاب المؤهلات المناسبة للقيام بمهام محددة.

المؤشرات المحتملة

- < قوائم الموظفين والأدوار التي يُعتبرون مؤهلين لأدائها، مدعومة بمذكرة بمؤهلاتهم.
- < المبادئ التوجيهية الحالية للسياسات التي تحدد المؤهلات المطلوبة مسبقاً لمختلف الوظائف التقنية أو الفنية المتعلقة بالرقابة على الأغذية.
- < أدلة على أن مفتشي الأغذية، وفنيي المختبرات (وجميع الموظفين الذين يؤدون وظائف تتطلب تحصيلاً جامعياً محددًا) يتمتعون بالمؤهلات المناسبة.

مصادر الأدلة

- < المبادئ التوجيهية للسياسات.
- < أي سجلات/ وثائق بشأن عملية توظيف الموظفين وتعيينهم.
- < الوصف الوظيفي.

3.1.3.أ

معيار التقييم: تركز السلطات المختصة في عملية التوظيف على توصيف للوظائف واضح وإجراءات شفافة.



التوجيه

تنطوي إدارة الرقابة على الأغذية على العديد من الأدوار الفنية المختلفة. فعلى سبيل المثال، ثمة اختلاف بين تكنولوجيا المختبرات والتفتيش على اللحوم من حيث المسؤوليات والمهارات المطلوبة والمؤهلات المطلوبة وبيئة العمل. عند البحث عن وظيفة، يجب على المتقدمين للوظائف من أصحاب المهارات أو مستويات الخبرة المحددة أن يكونوا قادرين على تقدير المتطلبات الدقيقة للوظيفة من حيث الأهداف والأساليب والمؤهلات المطلوبة والخبرة المطلوبة. وينبغي أن يركز الوصف الوظيفي على المعايير الهامة التي تدعم المهام الوظيفية. وتتمثل المزاي في أنه (بصفة عامة) لا تُقبل سوى الطلبات المناسبة للنظر فيها وفي أن أفضل مقدمي الطلبات سوف يستوفون بشكل دقيق الاختصاصات المحددة.

النتيجة المحتملة

تجري التعيينات على أساس الاختيار الدقيق.

المؤشرات المحتملة

- < الإعلان العام عن وظائف القطاع العام ذات الصلة بالرقابة على الأغذية.
- < استخدام اختصاصات مفصلة بشكل كافٍ في وظائف القطاع العام ذات الصلة بالرقابة على الأغذية.

مصادر الأدلة

- < عملية التوظيف الموثقة.
- < ملاحظات مسوغات التعيين للمرشحين الذين تم اختيارهم.

4.1.3.أ

معيار التقييم: يطبّق الشرط المتعلق باستخدام موظفين أكفاء بدوره على الموظفين الفنيين في الوكالات الذين تستعين بهم السلطات المختصة.



التوجيه

تستعين الهيئات الحكومية أحياناً بمتعاقدين لأداء أدوار تشغيلية تقنية ولكنها في الواقع ليست تنفيذية. ففي حالة التفتيش على الأغذية والتفتيش على اللحوم، على سبيل المثال، يتم التعاقد مع وكالات القطاع الخاص لتوفير موظفين مؤهلين لدعم أعداد الموظفين العاملين مباشرةً في المدن أو القرى أو المقاطعات، ولاسيما في حالات الإجازات والممرض

وما إلى ذلك. وينبغي أن يتمتع موظفو الوكالة بالخلفية التعليمية ذاتها التي يتمتع بها الموظفون المعيّنون بشكل مباشر، وأن تكون لديهم الامكانيات ذاتها لتقديم خدمات الرقابة على الأغذية ذات الجودة العالية. ويجب أن يكون هذا الشرط مكرساً في النصوص القانونية إلى جانب المؤهلات المطلوبة لتولي أدوار رسمية معينة. وينبغي أن تقوم السلطات المختصة بإجراء تقييم منتظم لأداء الهيئات المعتمدة رسمياً. وينبغي لها أن تطلق إجراءات لتصحيح أوجه القصور، وأن تسمح، عند الضرورة، بسحب الإذن الرسمي (الفقرة 75 من الوثيقة CXG 82-2013).

النتيجة المحتملة

تتعاهد السلطات المختصة مع وكالات مؤهلة بما يتناسب مع الحاجة.

المؤشرات المحتملة

- < يشمل الشرط المنصوص عليه قانوناً لناحية تعيين موظفين من أصحاب المؤهلات المناسبة أيضاً الموظفين الفنيين التابعين للوكالات والذين تتعاقد معهم السلطات المختصة.
- < أدلة على تمتع جميع الموظفين العاملين في مجال الرقابة الرسمية على الأغذية (سواء الموظفين المعيّنين بشكل مباشر أو غير مباشر) بالمؤهلات التعليمية الصحيحة والمناسبة لأداء أدوارهم.
- < يتم تقييم الأداء العام للهيئات المعتمدة رسمياً.
- < وجود إجراءات لسحب الإذن الرسمي عند الحاجة.

مصادر الأدلة

- < الشرط المنصوص عليه قانوناً.
- < قوائم المؤهلات المطلوبة للأدوار التقنية والفنية المتصلة بالرقابة على الأغذية التي يتم تحديدها وفقاً للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في القانون.

أنظر أيضاً

- أ.5.2.1 إذا كان ذلك مناسباً، تجيز التشريعات للسلطات المختصة تفويض بعض الوظائف إلى كيانات عامة أو خاصة أخرى.

2.3.أ

تنمية قدرات الموظفين

تملك السلطات المختصة برامج تنمية قدرات واضحة وشاملة لضمان قدرة الموظفين على الاضطلاع بالمجموعة اللازمة من أعمال الرقابة على الأغذية⁷ (الفقرة 72 من الوثيقة 82-2013 CXG).

الحصيلة الإجمالية

1.2.3.أ

معيار التقييم: يتم عمل دورات توجيهية رسمية للموظفين المنتدبين حديثاً تتيح لهم تسلّم مهامهم بطريقة فعالة.



التوجيه

سوف يكون الموظفون الجدد الذين سيتم تعيينهم لتقديم الدعم لأعمال الرقابة الرسمية على الأغذية متخصصين في المواضيع التقنية ذات الصلة وممن تابعوا دراسة جامعية. ولكن في كثير من الأحيان، لا تكون المؤسسات التعليمية مثل الجامعات قادرة على توفير التدريب العملي أو المهني في مجال إنفاذ الرقابة على الأغذية. لذا ينبغي أن تضمن السلطات المختصة توفر قدرات كافية من حيث المعرفة والخبرة لتدريب الموظفين الجدد وتحفيزهم وتقديم الدعم التقني لهم في ما يتعلق بدورهم في الرقابة على الأغذية، بما في ذلك على صعيد الإنفاذ. ويجب أن يهدف التدريب الرسمي إلى تزويد الموظفين بالمعرفة والفهم للإجراءات والبصيرة فيما يتعلق بدورهم الرسمي في الرقابة على الأغذية وأعمال الإنفاذ. وتتمثل الفوائد في التوجيه، والتعريف، والتواصل، والاتصال، والمأسسة. ويمكن أن تشمل العناصر المفيدة التي ستدرج في هذه الدورات التوجيهية الرسمية ما يلي (الفقرة 71 من الوثيقة 82-2013 CXG):

- i. معلومات عن المخطط التنظيمي للنظام الرسمي للرقابة على الأغذية.
- ii. الأدوار الخاصة بكل مستوى من المستويات في التسلسل الهرمي، بما في ذلك الولايات القضائية الأخرى (مثل المقاطعات).
- iii. المهام الوظيفية وإجراءات التشغيل (مثل أساليب التدقيق والتحقق والتفتيش والرقابة وخطط أخذ العينات والاختبار).
- iv. التشريعات والاشتراطات ذات الصلة والعمليات والإجراءات المتعلقة بالإنفاذ.
- v. ترتيبات التنسيق مع السلطات المختصة ذات الصلة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة.
- vi. الإجراءات للتعامل مع حالات الطوارئ في مجال سلامة الأغذية وسحب الأغذية وإجراء التحقيقات.

⁷ أنظر أيضاً: الفقرة أ. 5.1.2. ترصد السلطات المختصة في موازاتها/ ميزانياتها الاعتمادات اللازمة لتدريب موظفي الرقابة على الأغذية وتطويرهم المستمر.

في بعض البلدان، يتم توفير هذا النوع من التدريب في الواقع بشكل مباشر ورسمي داخل السلطات المختصة ومن قبلها، في حين تفضل بلدان أخرى أن يكون لها شراكة مع معهد تدريبي (جامعة أو ما يعادلها) حيث يتم تصميم المناهج الدراسية خصيصاً لتلبية احتياجات السلطات المختصة.

النتيجة المحتملة

تلقى الموظفين المعيّنين حديثاً تدريباً مناسباً من أجل اعتمادهم وتعيينهم للعمل كموظفين في مجال الرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < أن يكون التدريب متاحاً ومنفصلاً (تم إنجازه) بالنسبة للأدوار الرئيسية في الرقابة الرسمية على الأغذية.
- < توفر مناهج مخصصة لمثل هذه الدورات التدريبية تكون مناسبة من حيث النطاق والمحتوى والقدرة على دعم المهنيين للانخراط في أدوارهم الجديدة.

مصادر الأدلة

- < وثائق التدريب.
- < كتيبات ومذكرات ومواد مرجعية.

أ.2.2.3

مقياس التقييم: تشجيع السلطات المختصة التبادل النشط للمعرفة والمهارات بين الموظفين.

التوجيه

ينبغي على إدارة السلطات المختصة التشجيع على التفاعلات النشطة بين الموظفين في فئات مختلفة لتعزيز تنمية وتطوير قدراتهم، على سبيل المثال يتلقى الموظفون المبتدئون التوجيه من الأكثر خبرة، أو بتبادل الخبرات بين الموظفين من نفس المستويات في المواقع المركزية والمحلية.

يمكن لمجموعات الأشخاص الذين يعملون في بيئة ديناميكية تسمح بالتغيير والتطوير أن يستفيدوا من بعضهم البعض وذلك من خلال تبادل الخبرات والأفكار والاقتراحات. وهذا لن يؤدي فقط إلى تبادل المعلومات، ولكن يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تأسيس روابط أو أخلاقيات عمل جماعي قوية. في جميع البلدان، يمكن استعمال الفرص المنتظمة والمتتالية بشكل مفيد لتبادل مثل هذه الأفكار بين الأشخاص في بيئة العمل الرسمية لمراقبة الأغذية.

من مزايا المسيرة المهنية الطويلة أنها تتيح للأفراد اكتساب الخبرة والمعرفة التي لا يمكن للأفراد الآخرين الأقل خبرة الوصول إليها ما لم تُستحدث فرص محددة لتبادل الخبرات العملية والمعرفة المكتسبة أثناء العمل. ويستند التدرج التقليدي إلى هذا المفهوم. وفي أماكن العمل التي يكون فيها الموظفون مسؤولين عن أعمال الرقابة الرسمية يكون من المفيد للغاية تمكين الموظفين الأكثر خبرة من تبادل خبراتهم عن طريق التدريب التوجيهي، أو تعلم الموظفين



الجدد على يد كفاءات أعلى أثناء العمل مباشرةً (أو حتى استخدام إمكانيات الاتصال عن بعد للتحقق من العمل أو المقالات أو التقارير، إلخ). ويسمح تخطيط التعاقب الوظيفي للسلطات المختصة بتجنب المشاكل التي قد تنشأ عقب مغادرة الموظفين الرئيسيين.

النتيجة المحتملة

تكريس روح الفريق والتعلم من خلال الممارسة تحت إشراف أخصائيين مخضرمين يسمح للأفراد بتطوير مكانتهم وثقتهم بأنفسهم.

المؤشرات المحتملة

- < سياسة أو ثقافة عمل تشجع أو تحفز أو تصر على التعلم خلال الممارسة بتوجيه من الأخصائيين المخضرمين، مما يسمح للمبتدئين بتطوير مكانتهم وثقتهم بأنفسهم.
- < تنظيم فعاليات لتسهيل تبادل المعلومات بين الموظفين وذلك بجمع فئات مختلفة منهم.
- < تم إنشاء أدوات دعم لتسهيل التبادل بين الموظفين.
- < أية أدلة على النتائج التي حققتها هذه الممارسة (مثل تحسين أداء الموظفين، أو تسلم مهام أو مسؤوليات جديدة).

مصادر الأدلة

- < أية وثيقة سياسات تشير إلى هذه الممارسة.
- < أية سجلات للتوجيه أو الأنشطة المماثلة تم تصميمها لمساعدة الموظفين المبتدئين أو عديمي الخبرة على الحصول على المشورة والآراء من الموظفين ذوي الخبرة.
- < أي سجل يتعلق بإسناد مهام/ مسؤوليات جديدة عقب التوجيه.
- < سجلات التظاهرات المنظمة لتسهيل تبادل الخبرات.
- < مقابلات مع الموظفين.

أنظر أيضاً

د.1.1.2 يتم دعم الموظفين لتبادل المعرفة الجديدة مع زملاء العمل و فرق العمل.

أ.3.2.3

معيار التقييم: تقوم السلطات المختصة بتقديم أو تيسير فعاليات تدريبية دورية لإطلاع الموظفين الذين يتحملون مسؤوليات في مجال الرقابة على الأغذية على آخر المستجدات.



التوجيه

يجب أن تتخذ الحكومة تدابير موحدة في جميع أنحاء البلاد في سياق الرقابة الرسمية على الأغذية وإلا فسرعان ما سيتم استغلال التباينات في طريقة معاملة مشغلي قطاع الأغذية من قبل الذين يعترضون لأي سبب من الأسباب على التدابير التي تستخدمها الحكومة أو السلطات المختصة. وعلى أي حال، ينبغي تطبيق تدابير الرقابة بشكل موحد لضمان تحقيق النتيجة المنشودة. بينما تدعم إجراءات العمل المكتوبة مبدأ النهج الموحد. ويجب أن يتلقى جميع الموظفين التنفيذيين الذين يضطلعون بمسؤوليات الرقابة على الأغذية تدريباً أو توجيهاً محدثاً بصفة دورية لضمان نجاح اعتماد تشريعات جديدة (أو إجراءات جديدة) ودعم التطبيق الموحد لأعمال الرقابة الرسمية، وكذلك سد الثغرات التي تم رصدها أثناء تنفيذ العمل الميداني.

النتيجة المحتملة

يطبق الموظفون نهجاً موحداً ومحدثاً في التعامل مع المسائل المتصلة بالرقابة.

المؤشرات المحتملة

- < فعاليات التدريب المحدثة بحد ذاتها، بما في ذلك خلفيتها التاريخية.
- < أهمية مضمون هذه الفعاليات لضمان التطبيق الموحد لأعمال الرسمية.
- < وتيرة تنظيم الفعاليات.

مصادر الأدلة

- < خطة التدريب السنوية/ نصف السنوية المعدة للموظفين.
- < تقارير وسجلات التدريب.
- < مقابلات مع الموظفين.

أنظر أيضاً

ب.6.1.1 توجد إجراءات موثقة لإجراء عمليات التفتيش لفئات الأغذية ذاتها.

أ.4.2.3

معيار التقييم: تعمل السلطات المختصة بنشاط على تيسير التطوير المهني المتواصل لموظفي الرقابة على الأغذية في المواقع المركزية والنائية على حدّ سواء.



التوجيه

إن التطوير المهني المستمر هو وسيلة لضمان تطوير المهنيين اكتسابهم للمعارف الجديدة في مجالهم التقني والمهني. وهذا مهم للحفاظ على معايير الخدمة التي يمكن للفرد تقديمها والتي تنعكس بدورها على صاحب العمل. ويمكن أن يشمل التطوير المهني المستمر التدريب على توجيه الأدوار والتدريب المخصص لمواكبة آخر التطورات. إلا أن التطوير المهني المستمر هو أكثر من مجرد تلك الفعاليات التدريبية التي تكون مدفوعة من الناحية المؤسسية. فالتطوير المهني المستمر هو اكتساب للمعارف على نطاق واسع يؤدي إلى تطوير الأساس الأكاديمي للفرد، أو تطوير المهارات التي تدعم زيادة الكفاءة أو الأداء. ويتراوح التطوير المهني المستمر عموماً بين القراءة الشخصية والدورات الرسمية. فصاحب العمل الداعم يوفر الموارد (بما في ذلك الوقت) للموظف لتحسين معارفه ومهاراته. أما بالنسبة للموظفين العاملين في المناطق البعيدة عن مراكز الامتياز ومؤسسات التعليم، فينبغي على السلطات المختصة أن تسهل استخدام التكنولوجيا الألكترونية.

النتيجة المحتملة

قيام الموظفين بتطوير قدراتهم المهنية بنشاط.

المؤشرات المحتملة

- < توفير السلطات المختصة الدعم لتطوير المسار المهني لموظفي الرقابة الرسمية بما في ذلك:
 - i. التدريب/ حضور المؤتمرات وحلقات العمل والدورات.
 - ii. المرافق والموارد (بما في ذلك الوقت).
 - iii. فرص التعلم عن بعد/ التعلم عبر الإنترنت (خاصة بالنسبة للموظفين العاملين في المناطق النائية).
- < توفير الفرص لجميع الموظفين ذوي المسؤوليات المهنية والتقنية.
- < التوجيهات حول فرص التعلم المناسبة التي قد تكون موجودة.
- < المتطلبات الرسمية لفرادى الموظفين للحصول على أدلة على التعلم.
- < أي تغييرات في المسؤولية/ الكفاءة/ الإنتاجية/ إجراءات التشغيل القياسية قد تلي أنشطة تدريبية محددة.

مصادر الأدلة

- < خطة التدريب السنوية/ نصف السنوية المعدة للموظفين.
- < سجلات حضور الموظفين في الفعاليات التدريبية وورش العمل.
- < سجلات جهود الموظفين لتعزيز قدراتهم من خلال المبادرات الشخصية.
- < سجل أي تغييرات في المسؤولية/ الكفاءة/ الإنتاجية/ إجراءات التشغيل القياسية، نتيجة لأنشطة التدريب.

أ.3.2.5



معيّار التقييم: تملك السلطات المختصة سياسة لإجراء الاستعراض الداخلي لاحتياجات تنمية قدرات الموظفين على جميع المستويات داخل مكان العمل، في المواقع المركزية والنائية على حدّ سواء.

التوجيه

قد تنجح المؤسسات (أو تفشل) بسبب نوعية عمل الموظفين والطريقة التي يدار بها الموظفون. لذلك، يتعين على المؤسسات أن تفهم ما إذا كان الموظفون قادرين على تحقيق النتائج المتوقعة منهم، مع مراعاة خلفية الموظفين ومؤهلاتهم وخبرتهم الكاملة. ولا تعتبر السلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة على الأغذية استثناءً. وينبغي لأصحاب العمل والمديرين تقييم ما إذا كان موظفهم يحتاجون إلى تنمية مهاراتهم، سواء من أجل أغراض العمل الروتينية أو لمشاريع معينة.

يشكل تقييم الاحتياجات التدريبية وسيلة للحصول على هذه المعارف. ورهنًا بالإرادة السياسية، يمكن تقييم الاحتياجات هذه للمساعدة في تعزيز إنتاجية المؤسسة. ويمكن للموظفين تسجيل أنشطة التطوير المهني المستمر التي يظلمون بها في شكل مؤسسي. وقد يكون ذلك مفيداً لأرباب العمل الذين يهتمون بكيفية تطوير الموظفين أنفسهم وكيف يمكن للمؤسسة أن تساعد الموظفين على التطور من أجل دعم دور المؤسسة.

النتيجة المحتملة

تدرك السلطات المختصة كفاءات الموظفين واحتياجاتهم على جميع المستويات.

المؤشرات المحتملة

- < نشر تقييمات الاحتياجات التدريبية للموظفين.
- < سجلات التطوير المهني المستمر التي يحتفظ بها كل موظف على حدة والمستخدم في السياق المؤسسي للمراجعة الداخلية واستعراض المهارات وتحليل احتياجات التدريب وما إلى ذلك.
- < توفر الشكل المؤسسي لتسجيل أنشطة التطوير المهني المستمر.
- < أدلة على تنفيذ تقييم الاحتياجات.

مصادر الأدلة

- < سجلات التطوير المهني المستمر.
- < تقارير عن نتائج تقييم/ تحليل احتياجات التدريب.

3.3.أ

إدارة الموظفين وتحفيزهم

تملك السلطات المختصة أنظمةً لضمان حصول الموظفين على أجور وحوافز وعلى الحماية المناسبة.

الحصيلة الإجمالية

1.3.3.أ

معيار التقييم: تكون رواتب الموظفين كافية بما يتناسب مع الواجبات، وتُدفع في الوقت المحدد وبصورة منتظمة.



التوجيه

يعمل الناس لتقاضي دخل يؤمن سبيل عيش لهم ولأسرهم. وينبغي أن تتوافق رواتب الموظفين مع التوقعات المعقولة للمهنيين على مستوى كل منهم، مما يسمح بالاحتفاظ بالموظفين المهرة مع مرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن دفع أجور الموظفين في الوقت المحدد وعلى أساس المبلغ المتوقع أساسي للمحافظة على معنويات الموظفين. أما التقاعس عن دفع الرواتب أو عدم الدفع في الوقت المحدد أو دفع مبلغ غير صحيح قد يفقد الموظفين حماسهم ويشجع حالات الرشوة أو الفساد.

النتيجة المحتملة

إن دفع الرواتب في الوقت المحدد وعلى أساس المبالغ الصحيحة يعزز حماس الموظفين وأداءهم ونزاهتهم.

المؤشرات المحتملة

- < أدلة على أن الموظفين يتقاضون رواتبهم بانتظام وعلى المستوى الذي يتوقعونه لكل عقد.
- < أي سجل يوثق شكاوى الموظفين في هذا الصدد (ويمكن أيضاً إجراء مقابلات مع الموظفين).

مصادر الأدلة

- < سجلات جداول الرواتب.
- < سجلات حضور الموظفين.
- < مقابلات مع الموظفين.

أ.3.3.2



معيار التقييم: يتم تقييم كفاءة الموظفين وأدائهم بشكل روتيني عن طريق التقييم الرسمي.

التوجيه

يحتاج صاحب العمل في جميع مراحل المسيرة الوظيفية للموظفين إلى التأكد من أنهم ينجزون العمل الذي يتقاضون مقابل له. ولا تعتبر السلطات المختصة التي تتحمل مسؤوليات الرقابة على الأغذية استثناءً. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للموظفين الذين يعملون بشكل فردي أو عن بعد والذين قد يؤديون عملاً يصعب تقييمه بسبب غياب مؤشرات يمكن تحديدها بسهولة. وينبغي أن يخضع أي دور وظيفي لنظام تقييم الأداء المؤسسي الذي يطبق بانتظام. ويمكن اعتبار هذه التقييمات فرصة للمديرين لإجراء حوار مبني على معطيات مع الموظفين. ويجب أن يكون الهدف من ذلك إجراء تبادل مفيد وبناء للآراء يرمي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن الأداء السابق والخطط المستقبلية للعمل وإنتاجيته. ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يساعد ذلك كلاً من الموظف والمدير.

النتيجة المحتملة

تدعم تقييمات الموظفين المنتظمة تحسين الأداء.

المؤشرات المحتملة

- < أدلة على أن الموظفين الذين يتولون أدواراً رئيسية في مجال إدارة الرقابة على الأغذية يخضعون لعمليات تقييم.
- < أن يكون قد تم تحديد فترات التقييم.
- < أدلة على الالتزام بهذه العملية واعتبارها ذات قيمة.

مصادر الأدلة

- < سجلات تقييم الأداء.

أ.3.3.3

معيار التقييم: تشجع السلطات المختصة الأداء الوظيفي الجيد، من خلال ربطه بفرص التطور الوظيفي.



التوجيه

يميل معظم الأفراد الذين يمتلكون مؤهلات التعليم العالي وسجلاً حافلاً بالإنجازات المهنية أو الفنية إلى التطلع إلى ترقية من خلال تفانيهم في عملهم. وإذا تمكنت مؤسسة ما من إثبات أن التقدم الوظيفي أمر ممكن وأن ظروف العمل الجيدة والدعم للتطور أمر متاح، عندئذ سيميل الأفراد إلى العمل بجد وإثبات إمكانية إبقائهم في الوظيفة على المدى الطويل. غير أن الفرد يتوقع أن تتم مكافأته عبر ترقيته، وفي حال تأخر ذلك أو تم تجاهل الفرد، فإن الموظف سيبحث عن وظيفة أخرى.

النتيجة المحتملة

يتم تشجيع الموظفين على أداء العمل الجيد من خلال إعطائهم فرص التطور الوظيفي.

المؤشرات المحتملة

< سجل يبين الاحتفاظ بالموظفين الجيدين.

مصادر الأدلة

< رأي المديرين والموظفين.

< حقائق وأرقام مقدمة من قبل المؤسسات مثل متوسط مدة خدمة الموظفين.

أ.3.3.4

معيار التقييم: تجيز السلطات المختصة التبليغ السري عن المخالفات من قبل الزملاء والموظفين من دون خطر تعرضهم لرد فعل من شأنه إلحاق الضرر بهم.



التوجيه

في بعض الحالات، قد يحتاج الموظفون إلى الإبلاغ عن المخالفات التي تحصل في سياق عملهم أو التي ترتبط بطريقة ما بعملهم. قد يرى الموظفون (أو يخال لهم أنهم يرون) أقرانهم أو موظفين أعلى مرتبة منهم يعملون بطريقة خاطئة إلى حد ما (خاطئة من الناحية الأخلاقية وليس مجرد خطأ عابر أو غلطة غير مقصودة). وفي حالات أخرى، قد يرى الموظفون أن الطريقة المعتمدة لتنفيذ سياسة معينة لا تتماشى مع روح هذه السياسة وتفسر على أنه يُقصد بها تقديم خدمة لجهة ما أو يُراد منها الأذى (علماً أن أياً من هذه التصرفات غير مسموح بها في صفوف موظفي القطاع العام). وفي حالات أخرى، قد يشهد الموظفون أعمالاً إجرامية يمكن أن يُدرج من ضمنها العديد من أشكال الفساد. وقد يخشى الموظفون الذين يطلعون على معلومات حساسة عن الأنشطة التي تجري داخل المؤسسة على وظيفتهم

فيما إذا قاموا بمواجهة المسألة مباشرة، وقد يخشون أن يتم فصلهم أو إقصاؤهم أو أن تمارس أشكال تمييز أخرى ضدهم. وتستوجب مثل هذه الحالات وضع سياسة مؤسسية للإبلاغ عن المخالفات يمكن بموجبها للشخص الذي يعتقد أن إساءة قد حدثت في مؤسسته أن يرفع شكواه أو تفسيره بثقة ومن دون الكشف عن هويته للعلن. وفيما تسمح سياسة من هذا القبيل بحماية المبلغين عن المخالفات من تدابير الانتقام، يجب أن تتفادى أيضاً تقديم المال أو المكافآت للمبلغين عن المخالفات، لتجنب أي ممارسات مربحة أو سيئة من شأنها أن تؤدي إلى سلوك غير أخلاقي.

النتيجة المحتملة

يتمتع الموظفون بإمكانية الإبلاغ عن المخالفات التي يرتكبها زملاؤهم أو موظفون في المؤسسات الأخرى بكل أمان.

المؤشرات المحتملة

< أي دليل على سن هذه السياسة فعلياً.

مصادر الأدلة

< سياسة منشورة للإبلاغ عن المخالفات.

أ.3.3.5

مقياس التقييم: تحافظ السلطات المختصة على استدامة البرامج والاستقرار الداخلي حتى في أوقات التغيرات السياسية.



التوجيه

للحفاظ على مسار العمل مع مرور الوقت، تحتاج السلطات المختصة إلى درجة معينة من الاستقرار بحيث يتم تدريب الموظفين ويلتزمون بإطار استراتيجي ينبغي استعراضه بشكل دوري وإدخال التحسينات عليه. ويمكن للتغييرات المستمرة على مستوى السلطات المختصة التي قد تسفر عن وضع سياسي هش ومتقلب على سبيل المثال أن تضر كثيراً بفعالية الإجراءات التي تتخذها هذه السلطات، وبحماس الموظفين وأدائهم. لذلك، في حين أن التغيرات السياسية ستحدث بشكل متواتر، يجب أن تكون الآليات قائمة لضمان مستوى مناسب من الاستقرار يسمح للنظام الوطني للرقابة على الأغذية بتحقيق نتائج محددة، على النحو المبين في السياسة، وبتنفيذ الخطط الاستراتيجية ضمن مهلتها الزمنية الطبيعية. وقد تحدث تغييرات في الموظفين نتيجة للتغيرات السياسية، ولكن أن تأتي نتيجة تخطيط وعدم تنفيذها بطريقة تؤدي إلى تعطيل ولاية السلطات المختصة وأهميتها التقنية.

النتيجة المحتملة

يمكن تحقيق نتائج السياسات وتنفيذ إطار استراتيجي على مستوى السلطات المختصة من خلال قيادة مستدامة ومستقرة للرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- < وضع موظفي القطاع العام، وحماية الموظفين من التغييرات السياسية.
- < سياسة تغيير الموظفين عقب التغييرات السياسية.
- < تحقيق مستمر لأبرز محطات الإطار الاستراتيجي.

مصادر الأدلة

- < قائمة التغييرات في التوظيف.
- < أي سياسة تتناول هذه المسألة.

أنظر أيضاً

- أ.1.1.1. توجد توجيهات واضحة للسياسة المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها.
- أ.2.1.1. تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.





© FAO/Alessandra Benedetti



الصور من اليسار إلى اليمين:

© FAO; © FAO/Bay Ismoyo; © FAO/Gustave Ntaraka - FAOOFTHEUN Flickr; © FAO/Oliver Bunic



أداة تقييم نظام الرقابة

على الأغذية

القسم ألف

المدخلات والموارد

يهدف هذا القسم إلى تحديد العناصر الأساسية اللازمة لتشغيل النظام الوطني للرقابة على الأغذية. وتمتد هذه العناصر من العناصر القانونية والسياسات المتبعة في نظام الرقابة على الأغذية، وصولاً إلى المدخلات الأساسية التي يجب أن تغذي النظام حتى يعمل بشكل صحيح: الموارد المالية لدعم النظام؛ البنية التحتية لتمكين أنشطة مراقبة الأغذية؛ والموارد التحليلية لدعم إجراءات الرقابة الرسمية على الغذاء. كما يحلّل المسائل المتعلقة بموظفي مراقبة الأغذية وأهمية مؤهلاتهم، وتنمية قدراتهم وتحفيزهم للمساهمة في تحقيق أهداف سياسة مراقبة الأغذية. أثناء العمل من خلال هذا القسم، ستقوم عملية التقييم بالبحث في الموارد المتاحة وفي العلاقة المنطقية بين التخطيط الاستراتيجي وبلوغ أهداف السياسة وتنفيذ المتطلبات القانونية. هذه العلاقة، التي يمكن أن تؤدي إلى مجموعة من ردود الفعل (تعديل الاستراتيجية والتأمل في خيارات السياسة، لإظهار قيود الموارد التي لا يمكن رفعها على المدى القصير) هي الخط الأساسي لهذا القسم.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

إدارة الزراعة وحماية المستهلك

مكتب سلامة الأغذية

وحدة سلامة وجودة الأغذية

WWW.FAO.ORG/FOOD-SAFETY

ISBN 978-92-5-132573-5 ISSN 2708-163X



9 789251 325735
CA5336AR/1/05.20